ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

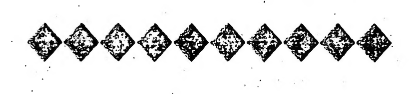

في هذا العدد

موقفنا
خطاب «مبارك» والتحدى الذى يواجه اليسار
حسين عبدالرازق............٤
الجو السياسى
مكتب سياسى جديد وتعديل وزارى محدود
..............................٧
ثقافة الهزيمة
د.عبد العظيم أنيس..............١٠
الزلزال
قاهرة جديدة أو الكارثة
محمد موسى.....................١٣
من الذى يهدم من الذى يبنى؟
مصباح قطب.....................١٩
الزلزال والإسكان
د.سمير حنا.......................٢٤
آثار زلزال ١٢ أكتوبر
محمود الحضرى..................٢٥
مصر
بقانون «زينب» يفوز الحزب الوطنى
أحمد الحصرى....................٢٨
الإرهابيون يخربون الاقتصاد ويزلزلون الديمقراطية
أمينه النقاش.....................٣٢
مشروعان وموقفان من الطبقة العاملة
حسن بدوى.......................٣٧
برنامج الحكومة الكامل لبيع الشركات
محمود الحضرى..................٤٠
العرب
العفو الملكى يضع حلا سياسيا.
رسالة عمان:على الرنتيس..........٤٢
تأجيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية يثير الخلافات بين أحزاب اليمن
رسالة صنعاء:على الصرارى........٤٥
يريدون من مصر أن تكون وسيطا لجلد الفلسطينيين
رسالة حيفا:نظير مجلى............٤٩
الفلسطينيون يطالبون بالعودة لصيغة«مدريد»
رسالة القدس:حنا عميرة............٥٢
رؤية اسرائيلية لمستقبل الاقتصاد الفلسطينى
لويس جرجس......................٥٤
نحو الشمس
وفى عصرنا الردىء أيضا
فالح العطاونة.....................٥٦
العالم
محاولة لتفسير يسارى لنتيجة الانتخابات الأمريكية
رسالة واشنطن:سمير كرم..........٥٧
الروس يتمسكون بثورة أكتوبر الاشتراكية
رسالة موسكو :أحمد الخميسى......٦٣
فكر
أزمة التوجه الرأسمالى.
عبد اللطيف حافظ اسماعيل.......٦٦
إسلام لا كهانة
الإعوجاج والتقويم.
خليل عبد الكريم...................٦٩
أرشيف اليسار
انتصار خطاب الإرهابية
د.رفعت السعيد....................٧٠
الفن
سينما التجارة والشطارة
أحمد يوسف........................٧٢
الاعلام والمسألة الزلزالية
ماجده موريس......................٧٥
يمين × شمال
....................................٧٧
مداخلات
حوار مع جماعة«حزب» النداء الجديد.
فريدة النقاش.......................٨٠
مشاغبات
الأيتام على مائدة اللئام.
صلاح عيسى.......................٨٢

لليسار در

القرار الصعب

فى العدد الماضى خصصنا هذه المساحة لنشرك معنا القراء فى همنا الخاص،بعد أن اقترب شبح التوقف من «اليسار» ووجهنا دعوة لكل من يرغب فى استمرار«اليسار» راية المستضعفين فى الأرض،كمنبر للديمقراطية والعقلانية والاشتراكية أن يساهم معنا فى مواجهة هذا التحدى..إما عن طريق التبرع نقدا فى مقر اليسار أو بحوالة بريدية أو شيك أو بإيداع فى حساب اليسار رقم ١٥٤٧ بالبنك المصرى لتنمية الصادرات..أو عن طريق اشتراك تذكارى مدى الحياة(١٠٠٠جنية مصرى أو ١٠٠٠دولار) وطوال الأسابيع الماضية لم تنقطع الخطابات والاتصالات التليفونية من مصر والوطن العربى وبعض عواصم العالم،تؤكد تضامنها معنا وتلح علينا أن نبحث عن أى حل إلا التوقف.وحملت بعض الخطابات تبرعات،أغلبها من مواطنين بسطاء اقتطعوها من رزقهم الحلال،وعدد محدود من الإشتراكات التذكارية.

ولا نملك إزاء هذا التضامن بالكلمة أو بالتبرع إلا أن نؤكد لقراء اليسار أننا لن نترك بابا دون أن نطرقه قبل أن نقدم على هذا القرار الصعب..التوقف وأملنا كبير ألا نطرق هذا الباب أبدا وأن نواصل الرسالة التى نؤمن بها.

وفى نفس الوقت نكرر نداءنا للقراء والأصدقاء بالتبرع لليسار أودفع اشتراكات تذكارية.

وقد اتخذنا فى هذا العدد قرارا بتخفيض حجم اليسار ٨ صفحات،مما اضطرنا إلي تأجيل عدد من الموضوعات منها..

الحلقة الخامسة من دراسة«الإسلام المسلح إلي أين؟» للزميل **هشام مبارك**،والحلقة الرابعة من دراسة«لينين بؤرة الجدل هذه الأيام» التى يعرضها لنا الزميل **أحمد الخميسى**،وعرض كتاب عن المرأة فى إيران للزميلة **فريدة النقاش** ومداخله للصديق **إيهاب سعد عطا الله** تحت عنوان حوارمن أجل الوطن..نعد بنشرها فى العدد القادم.

ورغم هذا التخفيض فقد حرصنا على أن نقدم متابعة لأهم الأحداث فى مصر والوطن العربى والعالم،وأن نقدم الخدمة التى اعتادها منا القارىء.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني
محمود الهندي
المستشارون:
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغني أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيا للأفراد ٣٠ جنيا للهيئات.
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدي ١٢٤١١ - إمبابة جيزة.
ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

خطاب «مبارك» .. والتحدي الذي يواجه اليسار ..

حسين عبد الرازق

افتتح الرئيس حسني مبارك يوم السبت ١٤ نوفمبر الماضي دور الإنعقاد الثالث لمجلس الشعب، بخطاب «هام» ألقاه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى. وتعد هذه الدورة واحدة من أهم دورات مجلس الشعب الذي انتخب في نوفمبر ١٩٩٠.

فستواصل الحكومة التقدم بالتشريعات الجديدة تنفيذا للمرحلة الأولى من سياسة **«الإصلاح الاقتصادي» أو برنامج «الألف يوم»**، وبعبارة أدق تطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي طبقا لخطاب النوايا والإتفاق بين الحكومة والصندوق في أبريل ١٩٩١. ثم تشرع في تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق وخطاب النوايا الجديد والذي كان مقررا له نهاية نوفمبر واتفق على تأجيله إلى يناير القادم.. ومن أهم التشريعات المتوقع مناقشتها وإقرارها - في هذه الدورة - قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في السكن (قانون الاسكان). وقانون النقابات العمالية الجديد. وسيصاحب إقرار هذه التشريعات سلسلة من القرارات والإجراءات التي تؤدي إلى تكثيف الاستغلال الرأسمالي وتخلي الدولة عن أي دور اقتصادي وإجتماعي وعن مسئولياتها في توفير الخدمات الأساسية «العلاج والتعليم»... **لتترك المواطنين ضحايا لوحشية الرأسمالية المحلية التابعة والرأسمالية الأجنبية.**

وسيفرض زلزال ١٢ أكتوبر، وماكشفه من فساد وعجز الحكم وتزايد فقدان ثقة الناس بالدولة، نفسه على مناقشات وأعمال المجلس، خصوصا في ظل إصرار الحكم على الإدعاء بأنه ليس في الامكان أبدع مما كان، وأن الحكومة والرئيس قد قاموا بالواجب وزيادة، بينما يرى المواطنون أن هناك تقصيرا مشينا في مواجهة آثار الزلزال.

كذلك سيواجه المجلس ظاهرة تصاعد عمليات الارهاب والعنف الأسود الذي ترتكبه جماعات تتستر بالدين، وغياب أي رؤية صحيحة للتعامل معه وإعتماد أسلوب أمني يقوم بدوره على الإرهاب وترويع المواطنين وانتهاك حرماتهم، واللجوء الى قوانين وإجراءات إستثنائية.

ولن تنتهي هذه الدورة قبل أن يرشح المجلس «حسني مبارك» رئيسا لولاية ثالثة تبدأ في أكتوبر ١٩٩٣.

الواقع.. والحلم

وقد اختار الرئيس أن يفتتح الدورة بخطاب أقرب مايكون إلى بيان ترشيح، حاول فيه أن يقدم منجزات حكمه خلال ١٢ عاما، خاصة في مجال الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية!!

وعلى غير الحقيقة قدم الرئيس صورة وردية لأوضاعنا الاقتصادية فقال..«إن الإصلاح الشامل الذي بدأناه من أكثر من عشر سنوات وخطونا فيه خطوات واسعة في الأعوام الأخيرة، **قد حقق لنا ثمارا ملموسة تعزز الأمل في نفوسنا...**». وحدد الرئيس هذه الثمار في مجموعة من الأرقام والبيانات..

* تزايد الاستثمارات وارتفاع معدل النمو - لأول مرة منذ سنوات - الى مافوق نسبة تزايد السكان.
* استقرار سعر صرف الجنيه.

* زيادة المدخرات الوطنية.

* تحقيق فائض- لأول مرة- فى ميزان المدفوعات قدره مليار و ٤٠٠ مليون دولار عام ٩١/٩٠، ارتفع هذا العام ليصل إلى مايقرب من ٥ مليار دولار.

* إنخفاض معدل التضخم من ٣ر٢١٪ عام ١٩٨٩ إلى مايقرب من ١٠٪ خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام المالى ٩٣/٩٢

* انخفاض عجز الموازنة العامة من ٧ر٢٤٪ عام (٨٨/٨٧) إلى ١ر٧٪ من الناتج القومى فى العام الماضى.

* التضييق المستمر للفجوة الغذائية، وتحقيق الإكتفاء الذاتى فى مجال الصناعة وتصدير الفائض.

ولا أظن إننى فى حاجة الى أية أرقام أو معلومات لتأكيد أن هذه الصورة خادعة، فالواقع الذى نعيشه جميعا يؤكد أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تمسك بخناق المجتمع وناسه وتكاد تسلمهم لليأس.

ويبدو أن الرئيس- أو من يقدمون له المعلومات- نسوا أو تناسوا عن عمد أرقام ومعلومات أخرى من بينها..

- **استمرار تناقص الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط الدخل الفردى** بالأسعار الثابته.

-**استمرار الإنخفاض فى معدلات الإدخار المحلى** (مابين ٨٪ و١٠٪) بعد أن كان ١٢٪ فى مراحل سابقة.

-**استمرار الارتفاع فى الاسعار** مابين ٤٠٪و ٥٠٪ سنويا

-**تقييد الأجور** أوزيادتها زيادة رمزية بما يعنى انخفاضها فعليا فى ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه.

-**انتشار البطالة** ووصولها إلى حوالى ٥ر٣ مليون عاطل عن العمل.

- **الحجم الضخم للديون الخارجية** والتى تقدر حاليا بحوالى ٥ر٣٦ مليار دولار.

-**وقوع الاقتصاد المصرى فى مستنقع الكساد والركود** منذ عدة سنوات.

- **تفاوت طبقى شديد** يجسده تدهور نصيب العامل من الدخل القومى من ٥٠ر٤٪ عام ١٩٧٠ الى أقل من ٣٠٪ حاليا

***اعتمادنا فى الغذاء على الخارج،** فمازلنا نستورد أكثر من ٥٠٪ من السلع الغذائية و٨٠٪ من القمح.

* **ارتفاع معدل التضخم** والذى يقدره البنك الدولى بحوالى ١٩٪ خلال النصف الأول من هذا العام (وليس ١٠٪ كما قال الرئيس!)

* **تدهور سعر الجنية المصرى** أمام العملات الأجنبية (زاد سعر المارك ٣٠ قرشا بين أكتوبر ١٩٩١ وسبتمبر ١٩٩٢ كما أشار د. جودة عبد الخالق فى مقالة الهام بالاهالى) فيما عدا الدولار حيث تحرص الحكومة بوسائل مختلفة على تثبيته.

والقائمة مازالت طويلة وموجعة. ولكن أهم شئ هو مانعانية جميعا ونحسه كل يوم من تدهور مستوى معيشتنا وتراجع أوضاعنا.

دولة «البوليس»

وكما كانت صورة أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية فى خطاب الرئيس على عكس الحقيقة، فقد جاء أيضا الحديث عن الديمقراطية فاجعا.

قال الرئيس.. «أما نظام الحكم فقد استقر فى اطر ديمقراطية سليمة تقوم على التعدد الحزبى، ويحكمها التزام وطنى بالشرعية والمؤسسات الدستورية ، وتتيح المجال دون أى قيد لحوار مختلف الآراء والأفكار. فى هذا الإطار تعددت أحزاب مصر ومنابرها حتى شملت كل القوى التى يسلم المجتمع بشرعيتها.. لقد نشطت الحياة السياسية بصورة لم تشهدها مصر منذ نصف قرن على الأقل.. وأولى متطلبات الديمقراطية هى أن تدرك الفئات النشطة سياسيا- وفى مقدمتها الأحزاب - أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والاتجار بالمواقف ، نظرا لأنها تمس مصالح الوطن العليا..»

ومرة أخرى فما قاله الرئيس حول الديمقراطية غير صحيح. فليس هناك تعدد حزبى حقيقى **فهناك قوى أساسية محجوبة عن الشرعية قسرا مثل «الشيوعيين- الاخوان المسلمون».** والأحزاب القائمة محاصرة فى مقارها وصحفها وممنوعة من الخروج إلى الجماهير، ومن التواجد بقوتها الحقيقية فى المجالس النيابية.

والحياة السياسية يخيم عليها الركود والقتامة فى ظل تزوير الانتخابات واحتكار حزب واحد -حزب الرئيس- للسلطة غصبا منذ بدء العمل بدستور ٧١ وحتى الآن، وحصار الأحزاب والتسلل إليها من السلطة وأجهزة الأمن. ولم يكن صدفة التراجع المستمر فى عضوية الأحزاب السياسية وتوزيع صحفها وفى عدد الذين يشاركون فى الانتخابات العامة.

والالتزام بالشرعية والدستور

حسنى مبارك

شعار يتناقض مع الممارسة. ويكفى إصرار الحكم على العمل بقوانين يعرف أنها تنتهك الدستور والشرعية مثل قانون القائمة المطلقة فى المحليات، وقبله قوانين مجلس الشعب التى حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستوريتها. بل إن كافة قوانين الاصلاح الاقتصادى تنتهك بقسوة الفصل الثانى كله من الدستور.

أما العودة للحديث عن مصالح الوطن العليا والقضايا القومية التى تتطلب **«الاجماع والتوافق الوطنى»**، فهو حديث يتجاهل أن هذه المصالح لايمكن أن ينفرد بتحديدها فرد أو حزب حاكم ويفرضها على الأحزاب والقوى الأخرى. إن أول شرط للاتفاق على مثل هذه القضايا هو قيام ووجود ديمقراطية صحيحة.. وإن ظل الاجماع - إلا فى حالات نادرة- أمرا غير وارد يخالف طبيعة الاشياء.

والحديث عن الديمقراطية خداع فى ظل إعلان حالة الطوارئ بصورة مستمرة لمدة تزيد عن ١١ عاما. وفى ظل سلسلة القوانين المقيدة للحريات. ومصادرة حقوق التنظيم والاجتماع والتظاهر والإضراب. وسيطرة الدولة البوليسية على الحكم واعتمادها للتعذيب. واللجوء إلى تزوير الانتخابات العامة - وآخرها المحليات- لمنع أى تداول ديمقراطى للسلطة..

الإرهاب.. والعنف

وتقودنا قضية الديمقراطية إلى موضوع آخر احتل مكانا بارزا فى حديث الرئيس، ويثير قلقا واهتماما واسعا فى المجتمع، وهو موضوع الإرهاب. قال الرئيس.. «لقد أتاحت الديمقراطية لهؤلاء فرصة الوجود والتحرك، مستغلين مناخ الحرية والتسامح.. إننى لا ألوم الديمقراطية، وإن كان كثير من المواطنين يرونها سببا مباشرا لتلك الظواهر السلبية المؤسفة.. ومالم يتصد كل مواطن لهذا السلوك، ومالم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد تدفع الإرهاب وترفضه وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه، فسوف تكون النتيجة وبالاً على الأمة كلها.. وأكرر إن مواجهة العنف والإرهاب ينبغى أن يكون مسئولية المجتمع بأسره.. مسئولية المؤسسات الدستورية الحريصة على المسيرة الديمقراطية ومسئوليته القوى السياسة والحزبية..»

والارهاب- ياسيادة الرئيس- خطر يهدد الجميع، ولكنه يقوى ويتصاعد لا فى ظل الديمقراطية، ولكن فى ظل هذا الغياب للديمقراطية، فى ظل الحكم القائم ولأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية. لقد لجأ الحكم- بعد أن دعّم وفرّخ جماعات الإرهاب لمواجهة اليسار الناصرى والماركسى- إلى أسلوب واحد ووحيد وهو تصعيد الإجراءات الأمنية، واللجوء إلى العنف والحملات البوليسية التى تذكرنا «بالتجريدة» فيما مضى، وانتهاك الحرمات والتعذيب، والمحاكمات العسكرية.. لندخل فى حلقة شريرة من العنف والعنف المضاد، والخاسر هو الوطن والمجتمع. وأسباب تصاعد موجة الإرهاب المتسترة بالدين معروفة ومنشورة ويمكن تلخيصها تحت عناوين عديدة من بينها..«**تعرض الجيل الحالى لعملية مسح شامل لتاريخ مصر وطمس الذاكرة التاريخية منذ انقلاب ١٣ مايو- لجوء الحكم إلى تكفير المخالفين** له فى الرأى **خاصة من العلمانيين واليساريين- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبطالة والفروق الهائلة فى مستويات المعيشة والأنماط الاستهلاكية والسلوكية التى صاحبت الانفتاح الحالى- غياب الديمقراطية ولجوء الدولة للعنف فى مواجهة التحركات السلمية للجماهير- لجوء الحكم للمزايدة على التيارات الدينية المتخلفة وعلى نفس أرضيتها عبر الصحافة والإذاعة والتليفزيون- إزدواجية التعليم- تأثر المجتمع فى ظل ما أصابه من ضعف بالفكر المتخلف السائد فى السعودية ودول الخليج- دور الاموال النفطية فى دعم هذه الجماعات بالمال والسلاح والمشروعات الاقتصادية..»**

ولايمكن مواجهة هذه الكارثة (الارهاب) دون التصدى لأسبابها وأولها سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والأمنية. فلن يتوقف الإرهاب بالإيغال فى العنف الأمنى وترويع المواطنين فى الصعيد وإشراك القوات المسلحة فى العمليات الأمنية. إن المواجهة الأمنية مطلوبة، ولكن فى نطاق القانون وحقوق الإنسان »وفى إطار سياسة متكاملة لمعالجة جذور الإرهاب.

ولن تكون الاحزاب قادرة على لعب دور حقيقى فى هذه المواجهة، وهى مقصوصة الأجنحة محاصرة ومهددة.

ومما يؤسف له أن الرئيس وهو يتحدث عن الإرهاب، هدد بوضوح **حزب العمل** وصحيفته وشكك فى وطنيتهم. ولم يفته أيضا أن يتعرض لليسار ويهاجمه لدفاعه عن مصالح الفقراء. **وتتردد الآن فى الصحافة ودوائر الحكم أن هناك نية لإصدار قانون جديد يبيح للحكم إغلاق حزب أو أكثر وجريدة أو أكثر!!**

ويقودنا حديث الرئيس وهجومه على اليسار لدفاعه عن الفقراء الى ملاحظة أخيرة حول إنكاره الواضح لوجود التناقضات والصراعات الطبقية، وإلحاحه على أن هناك إجماعا وطنيا حول عديد من القضايا منها فلسفة الاصلاح الاقتصادى وما أسماه بالانفتاح الانتاجى.

والغريب أن ينكر حكم وجود التناقضات الطبقية والصراع الطبقى فى نهاية القرن العشرين، بينما العالم كله الآن- بمافيه الرأسماليون- يعترفون بهذه الحقيقة ويتعاملون معها. حتى أمريكا- قبلة حكامنا- كان الصراع فى انتخابات الرئاسة بين حزبين رأسماليين يدور أساسا حول قضايا تنطلق من انحيازات مختلفة للطبقات التى تتناقض مصالحها وتتصارع. وفى مصر تبدو هذه الحقيقة العلمية بصورة واضحة لاتحتمل اللبس. والحكم انحاز وينحاز بسفور إلى الطبقات المالكة ضد العاملين، ويغطى هذا الانحياز بالحديث عن «دائرة الوحدة فى المصلحة». وإنطلاقا من هذه الحقيقة فاليسار كله وفى القلب منه **حزب التجمع** يرفض سياسة الإصلاح الاقتصادى ومايسمى بالانفتاح الانتاجى. وعبر عن هذا الرفض بوضوح وقوة فى رده على بيان رئيس الحكومة فى دورتى مجلس الشعب السابقتين. فسياسات الحكم المنحازة للقلة المالكة تهدد حياة الكادحين (ومنهم الفئات الوسطى فى المجتمع) والاقتصاد الوطنى.

إن خطاب الرئيس فى افتتاح دورة مجلس الشعب يؤكد على **أهمية وجود قطب معارض قوى ومبادر وجماهيرى.** ونقطة البدء هى إقامة **التحالف اليسارى (الديمقراطى)** بين التجمع والناصريين والشيوعيين، كنواة **لجبهة ديمقراطية** تضم بالإضافة اليهم القوى الليبرالية والتيار الدينى المستنير.

وهذا هو التحدى الذى نواجهه اليوم. وعلينا أن نقوم به مهما كان الثمن.. والا.

مكتب سياسى جديد للوطنى
تعديل وزارى محدود

يتوقع أن يصدر الرئيس مبارك -قريبا- قرار تشكيل المكتب السياسى والأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى «الحاكم» والذى فوضه المؤتمر العام للحزب فى يوليو الماضى بتشكيلها ،وسيواكب صدور القرار تعديل وزارى محدود وقد عقد الرئيس عددا من اللقاءات مع قيادات أمنية فى أجهزة مختلفة وشخصيات سياسية معارضة ومستقلة وقيادات من الحزب الوطنى وعدد من «الفنيين» جرى خلالها مناقشة قضايا أمنية واقتصادية وسياسية.

تطبيع اسرائيل مع مثقفين مصريين

أبدت الأوساط الثقافية المصرية والعربية،تخوفها من أن يكون اللقاء الذى تم بين شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل وبين عدد من الصحفيين والباحثين المصريين الذين شارك بعضهم فى مباحثات مدريد وعقد فى «مركز دراسات الشرق الأوسط»خطوة على طريق لقاءات أخرى،تهدف إلى تطبيع العلاقات بين الإسرائيليين والمثقفين المصريين والعرب.

الأوساط الإسرائيلية أشادت بالحوار الذى استغرق أكثر من ساعتين،باعتباره الأول من نوعه،بينما تكتمت وسائل الإعلام الرسمية تفاصيل ما دار فى اللقاء.

يتردد أن الذين شاركوا فى اللقاء هم « حافظ إسماعيل- د. مراد غالب- تحسين بشير- علي الدين هلال- محمد سيد احمد- محفوظ الأنصارى- ومحمود بسيونى سفير حكومة مصر فى تل أبيب»

يذكر أن المثقفين العرب اجهضوا منذ فترة ما أسمى بمبادرة سلام فى الشرق الأوسط ،والتى كانت تهدف أيضا إلى إقامة جسر بين المثقفين العرب والاسرائيليين.

الفريق محمد حسين طنطاوى

جامعة الشرق الأوسط ..أمريكية..

تجرى فى القاهرة الأعمال التحضيرية لانشاء جامعة (أمريكية) جديدة فى مصر يشارك فى تأسيسها عدد من الشخصيات المصرية والعربية من بينهم كمال أدهم ومحمد ابراهيم كامل ولطفى الخولى وعلى الشلقانى.

وستبدأ الجامعة بثلاث كليات.كلية إدارة الأعمال،والتجارة والزراعة بالتعاون مع جامعات أمريكية بريطانية وفرنسية.

وسيتم أقامة هذه الجامعة الخاصة على أساس البروتوكول الثقافى الموقع بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

مناورات بحرية مصرية- أمريكية

بدأت يوم السبت ١٤نوفمبر -طبقا لمصادر أمريكية- المناورات البحرية المصرية الأمريكية المشتركة بعد توقف دام ثلاث سنوات .شاركت فيها حاملة الطائرات الأمريكية«كندى» التى وصلت إلى ميناء الإسكندرية قبل بدء المناورات بثلاثة أيام تتكون المناورات من ثلاث مراحل تشمل إطلاق صواريخ «هاربون» من الجو ومن البحر،وقيام الوحدات الخاصة المصرية-الأمريكية » بتنفيذ أهداف تحت سطح الماء ،والإغارة على أحد الأهداف الأرضية شارك فى المراحل الأخيرة حوالى ٧٠ طائرة من حاملة الطائرات الأمريكية وكذلك الطائرات العملاقة من طراز«سى-٥ ».

لم تشر الصحف أو المصادر المصرية من قريب أو بعيد لهذه المناورات.

الحكومة ترصد ٥ ملايين جنيه لصالح جماعة "حورس" بالجامعات

رصد المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتنسيق مع لجنة الشباب بالحزب الوطني والأمين العام د. يوسف والي وعدد من كبار المسئولين ٥ملايين جنيه لتمويل نشاط أسرة«حورس» بالجامعات المصرية ،وذلك عن طريق دعم الرحلات،والخدمات المعاونة للطلاب مثل تصوير وطبع المذكرات وشراء الأدوات الدراسية.

يأتي هذا الإجراء لمواجهة جديدة لنشاط الأسر والجماعات الطلابية الأخرى داخل الجامعات ،وتقديم خدمات شبيهة لخدمات تلك الأسر.

وكان قد تم تشكيل تلك الجماعة الجديدة مركزيا بالقاهرة ثم تقرر نشر نشاطها وفروعها على مستوى الجامعات،وتوفير كل وسائل الدعم لها من ميزانيات الشباب والرياضة وبشكل غير مباشر.ودون الاصطدام باللوائح والقوانين.

وذعم عدد من عمداء ورؤساء الجامعات الدعاية لهذه الجماعة التي بدأت بمجلة إعلانات ولافتات غير مسبوقة.

عبد المنعم عمارة

جمعية عمومية ساخنة لاتحاد العمال أواخر ديسمبر .. الفصل الجماعي ومصير القطاع العام أهم القضايا

تنعقد أواخر ديسمبر الحالي الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال وسط أجواء متوترة تسود صفوف العمال والنقابيين ،تناقش الجمعية التعديلات المقترحة من مجلس إدارة الاتحاد لقانون النقابات العمالية،ومستقبل القطاع العام وعماله على ضوء سياسة التحرر الإقتصادي وبرنامج الخصخصة ،تضم الجمعية أكثر من ٥٠٠ نقابي يمثلون مختلف النقابات .

تعود أسباب التوتر المتصاعد في صفوف العمال والنقابيين إلي ما شهده العام الحالي من عمليات فصل جماعي للعمالة في شركات عديدة تنفيذا الالتزام الحكومة المصرية أمام صندوق النقد الدولي بتخفيض العمالة تمهيدا لعمليات الخصخصة .وكانت الحكومة قد تخلصت من الملكية العامة في ١٤٠٠ مشروع من بين المشروعات المملوكة للمحافظات والوحدات المحلية والتي تبلغ ١٨٠٠ مشروع وفقا لما أعلنه د.محمود سالم عضو المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام،وتواصل عرض بقية المشروعات للبيع في الوقت الذي بدأت فيه أيضا التخلص من حصة القطاع العام في مشروعات الاستثمار المشترك، بينما تواجه عملية بيع المشروعات المملوكة بالكامل للقطاع العام ،أوالتي تبلغ حصته فيها نسبة كبيرة،عقبات عديدة،أهمها ضخامة أصول هذا القطاع وإحجام المستثمرين عن شراء تلك المشروعات وأشكال المقاومة العمالية والنقابية المتفاوتة القوة من قطاع لآخر ،وصعوبة اجراءات تخفيض العمالة طبقا لشروط الصندوق ،والذي يقدره البعض بحوالي ٣٠٠ ألف عامل ،وما يحمله ذلك من مخاطر عديدة على الاستقرار الاجتماعي.

وحتى الآن مازالت عمليات الفصل الجماعي للعمال قاصرة على شركات محدودة في قطاعي البناء والزراعة ،وهي تتم بالنسبة للعاملين بعقود في هذه المرحلة وبلغت حوالي ٢٤٠ عاملا في الشركة العربية العامة للمقاولات و ٢٣٠عاملا في شركة القاهرة للمساكن الجاهزة ،وحوالي ٥٠٠ عامل في شركة وسط الدلتا الزراعية لاستصلاح الأراضي التي تقررتصفيتها ،بينما تراجعت الحكومة مؤقتا-أمام مقاومة العمال والحركة النقابية-عن قراراتها بتصفية الشركة الشرقية للأقطان ،وشركة الأسكندرية للأدوية،بعد الاستنفار الذي تجسد في المؤتمرات النقابية التي عقدتها مؤخرا النقابات العامة لعمال التجارة والصناعات الهندسية والكيماويات .

ومن المتوقع أن تشهد الجمعية العمومية القادمة حوارات ساخنة لوجود اتجاهين بين أعضائها ،أحدهما يراهن على إقناع الحكومة بعدم التعجل في إجراءات الخصخصة والتحرر الاقتصادي خشية انفجار الأوضاع،ويستهدف تعديلات في قانون النقابات تكرس بقاء« في المستويات العليا للتنظيم النقابي لأطول فترة ممكنة ،وتمنح تلك المستويات مزيدا من السلطات داخل البنيان النقابي،

والثاني يدعو لمواقف أكثر وضوحا تؤكد على تطوير القطاع العام وتصحيح سياساته الإدارية والتمويلية دون تغيير شكل ملكيته أو تصفيتها ،وإن كان هذا الاتجاه لايهتم كثيرا بتعديل قانون النقابات انطلاقا من أن أي تعديل فيه يستهدف مصالح شخصية لم يجلسون في قمة التنظيم النقابي.

وكانت الجمعية العمومية الأولى في الدورة النقابية الحالية والتي عقدت يومي ٣٠و٣١ ديسمبر الماضي،رغم أنها عادة تناقش نقاط روتينية كإقرار ميزانية الاتحاد والحساب الختامي وتقرير النشاط العام السابق،إلا أنها شهدت احتجاجا واسعا على قيادة الاتحاد عندما طرحت إرسال برقية شكر للحكومة ،خاصة وأنه صدر في نفس اليوم قرارات برفع أسعار بعض السلع.

السياحة .. بين الازدهار والتراجع !

اتخذت عدد من الشركات الأوروبية قرارا بإلغاء برامج سياحية لمصر وإجلاء زبائن لها موجودين في مصر ،بعد حادثتي الاعتداء على السياح الأجانب في الصعيد .

فقررت شركة «سفارهافاس» الفرنسية الغاء رحلة على النيل كانت تعد لها منذ أكثر من عام لناشري أكبر خمسين مجلة

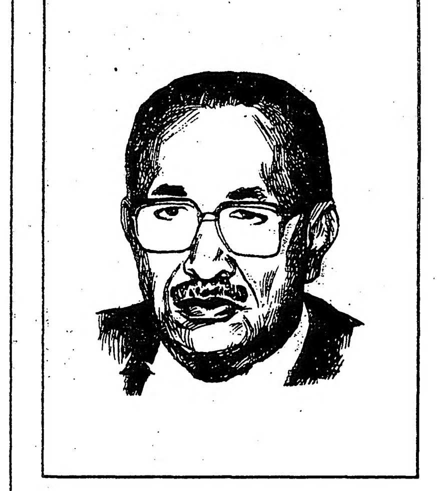

فؤاد سلطان وزير السياحة

فرنسية ،وسحبت شركة « تجايربورج ريجسر » الدينماركية ٦٠ من زبائنها من الأقصر وأسوان.وقررت شركة «جيت تورز» الفرنسية إلغاء المحطات البرية لأكثر من عشرة آلاف سائح فرنسي يستخدمون ١٩ رحلة نيلية تنظمها الشركة على تسع سفن.وبدأ مديرو شركات «كلوب ميدترانيه» و« فرام» و« ريف فاكانس» وكلها شركات فرنسية إجراء اتصالات مع الخارجية الفرنسية لتحديد موقفها ،ودراسة سيناريوهات بديلة لموسم الشتاء المقبل.

وقال اللواء محمد عزت السيد رئيس مجلس مدينة الأقصر أن وفدا من السفارة الأمريكية نقل إليه رغبة الولايات المتحدة في إتخاذ أجهزة الأمن المصرية تدابير محددة لحماية السياح الأمريكيين ،وإلا فإن الإدارة الأمريكية ستمنع رعاياها من زيارة المناطق السياحية فى صعيد مصر.

المصادر الرسمية المصرية تؤكد عدم تأثر السياحة بالعمليات الإرهابية فى الصعيد.وتذيع برامج فى التليفزيون -للمصريين- تؤكد أن السياحة تتدفق على مصر وأن السياح يشعرون بمنتهى الأمن.

القطاع العام الصناعي في مصر..

حذر المهندس عبد الوهاب الحباك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية فى مصر من الغاء القائمة السلبية للإستثمار فى المشاريع الصناعية وقال أن إلغاءها سيؤدى إلى ظهور تنافس حاد بين القطاع المحلى والأجنبي والقطاع العام المكبل بالأعباء التضخمية ،وفي ظل حماية جمركية منخفضة حيث لا توجد سوى ثلاث سلع رئيسية فقط ذات تعريفة جمركية مرتفعة فى مصر وهى..سيارات الركوب -الدخان- المشروعات الكحولية.

المشروعات الفرنسية.. ومترو الأنفاق

أكد د.أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أثناء ندوة مناقشة التقرير الاستراتيجي السنوى فى مركز العلوم السياسية أنه شاهد على وجود ضغوط فرنسية منذ عام ١٩٧٧ ،حين كان وكيلا لوزارة الاقتصاد ،لبناء مترو الأنفاق وقال إن الخبراء المصريين قدموا عدة بدائل وقتها رفضها الجانب الفرنسي.وقال إننا عرضنا إقامة مترو بين المدن الدائرة حول القاهرة،وبين أطراف العاصمة إذا كان لا بد من مترو غير أن هذا العرض تم رفضه أيضا .وقال د.الغندور أن المرحلة الثانية من مترو الأنفاق سيتم تنفيذها خضوعا للضغوط الفرنسية وتساءل عن أولوية هذا العمل وضرورته والبدائل الأخرى له مؤكدا أن البطالة فى فرنسا هى السبب الرئيسى فى تنفيذ المشروع بمصر.

انضمام أكبر قبائل جنوب السودان للمعارضة

غادر القاهرة قبل أسبوعين وزير العمل السودانى المستقيل الأب كنجاجورج ،إلى نيروبي حيث التقى مع جون جرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان.يأتي اللقاء فى إطار توحيد كل قوى المعارضة لنظام تحالف البشير- الترابى الحاكم فى السودان.يعتبر كنجا الأب الروحى والزعيم لقبيلة «التابوسا» أكبر قبائل الجنوب والتى تضم حوالى ٢٠ ألف رجل،وكانت منعزلة عن الصراع الدائر بين النظام الحاكم وقوى التجمع الديمقراطى خلال تولى الأب كنجا الوزارة.

كان جورج قد استقال فى يوليو الماضى احتجاجا على ممارسات النظام ضد أبناء الجنوب،وسلب بعض اختصاصات وزارة العمل ونقلها إلى مؤسسات دينية تتبع جبهة الترابى ،وأعلن فى استقالته التى قدمها من القاهرة عقب عودته من مؤتمر منظمة- العمل الدولية فى جنيف رفضه قرارات النظام السودانى بحل النقابات العمالية ،وتعرض أبناء قبيلته للقمع والإبادة ،وتصريحات البشير التى يصف فيها الحرب فى الجنوب بأنها حرب دينية ضد قوى الشر الجنوبية.

يهمسون...

* لفت الحفل الذى أقامه موظف إعلامي كبير برئاسة الجمهورية،الأنظار ،بسبب ضخامة تكاليفه .

الحفل أقيم بدار القوات الجوية ،لمناسبة زفاف ابن الموظف.

* خيب اختيار السفير رضا شحاته،مدير إدارة الهيئات الدولية بالخارجية،لمنصب مدير مكتب المعلومات والمتابعة بالرئاسة آمال الطامعين فى المنصب،ومن بينهم إعلاميين معروفين!.

* قدمت المملكة العربية السعودية اقتراحات إلى جهات مصرية بتنسيق التعاون بين البلدين فى مجال الإشراف على الثقافة والإعلام في العالم العربى،اقترحت المملكة إقامة جهة مركزية عربية واحدة،لتوحيد ما أسمته بعملية التخطيط والإشراف والمتابعة بالنسبة للانتاج الثقافى العربى.ودعت المملكة إلى البدء في هذا المجال من خلال عمل مشترك بين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

تأتي المقترحات السعودية كتتويج للسعى السعودى المحموم للسيطرة على الإعلام العربى ،وتأكيد هيمنة الثقافة السلفية،وقدرت دوائر مطعقة أن الخطوة السعودية الأخيرة مرتبطة بتطورات داخلية فى المملكة ،وبتطورات ثقافية في مصر!.

ثقافة الهزيمة

د. عبد العظيم أنيس

أغرانى بهذا العنوان لمقالى هذا كتاب صدر هذا العام وانتهيت من قراءته مؤخراً للاقتصادى الأمريكى المعروف جون جالبريث بعنوان «ثقافة الرضى»، والمقصود بالثقافة هنا طبعاً ليس الأدب والفن والمسرح والسينما، وإنما تستخدم الكلمة فى هذا السياق بمعنى أسلوب الحياة وطريقة التفكير والأفكار التى تبرر أسلوب الحياة هذا وطريقة التفكير تلك. أما الرضى فمقصود به الرضى عن النفس، وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية Contentment، والكاتب هنا يتحدث عن رضى النخب الاجتماعية الأمريكية ذات الثروة أو الدخل الريعى، عن نفسها وعدم رغبتها فى حدوث أى تغيير للأوضاع الحالية، وعلى وجه الخصوص، رفضها لأى أعباء ضريبية وأى برنامج حكومى لتحسين أوضاع الفقراء، وإلحاحها على أن آليات السوق كفيلة بتصحيح أى خلل اجتماعى أو اقتصادى، بالإضافة إلى آليات السياسة النقدية مثل التعديل فى أسعار الفائدة... إلخ. وهذه الفئات ترى أنه كلما قل تدخل الدولة فى الشئون الداخلية واقتصرت على شئون الدفاع والسياسة الخارجية كلما كان ذلك أفضل. والأمريكى جالبريث على قناعة بأن غالبية الذين ذهبوا للتصويت فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية خلال السنوات الإثنتى عشرة الماضية هم من هذه الفئات ذات الأوضاع الاجتماعية المتميزة، وقد ظهرت فى الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية مجموعة من الكتابات الاقتصادية التى تدافع عن أفكار هذه الشرائح الاجتماعية وتبرزها مثل دعوة أحد الأساتذة الأكاديميين بأن **الفقراء هم مسئولون عن فقرهم**، وهو ماقام جالبريث بفضحه فى كتابه هذا وبتعرية جذوره.

جمال عبد الناصر

لكن موضوع مقالى هذا لا يتعلق بطبقة أو شريحة من طبقة، وإنما يتعلق بسلوك ومواقف وأفكار بعض فئات المثقفين المصريين من المحسوبين تاريخياً على التيار الليبرالى أو الناصرى أو تيار اليسار الماركسى، الذين انتقلوا تدريجياً فى زمن الانفتاح السعيد إلى الخندق الآخر.. خندق الانفتاح والرأسمالية الطفيلية والتفاهم مع الإمبريالية الأمريكية والدعوة إلى التصالح مع إسرائيل والصهيونية، والتشبث بركاب النظام الحاكم بحثاً عن موقع داخله، والترويج لمشروعات تصفية مجانية التعليم وإقامة جامعات «أهلية» أمريكية التوجه يمولها أثرياء سعوديون، وتبرير أفكار الخصخصة وبيع القطاع العام وتصفية الإصلاح الزراعى.. إلخ التوجهات المعروفة.

ومن هؤلاء من استطاع أن يجد له مكاناً فى المؤسسات العليا الحاكمة بينما كان فى الزمن الماضى ناصرياً متحمساً لبرنامج العمل الوطنى الناصرى، ومنهم من حقق حلمه فى الوزارة زمن الانفتاح وقبل - وهو الناصرى القديم - أن يتولى **تصفية مجانية التعليم** تحت تبرير إنقاذ ما يمكن إنقاذه. بل إننى أعرف واحداً من هؤلاء المثقفين كان ناصرياً متحمساً فى الستينيات فإذا به يصبح واحداً من العاملين فى مؤسسة دولية كبيرة،

وإذ به هو نفسه الذى ترسله تلك المؤسسة الدولية **للضغط على مصر لخفض ميزانية الخدمات والوصول بالأسعار إلى مستوى الأسعار الدولية وإزالة الحواجز الجمركية وبيع القطاع العام للأجانب**.. إلى آخر ما تفعله حكومة مصر بناء على تعليمات هذه المؤسسات الدولية.

ومن **هؤلاء مثقفون كانوا محسوبين على اليسار الماركسى، فإذ بهم اليوم يدافعون عن شركات توظيف الأموال فى مقالات وكتب منشورة**، ومنهم من اشترك فى مشروعات أمريكية مشبوهة قصد بها التمهيد للصلح مع إسرائيل، أو يعمل الآن فى إعداد مشروعات جامعات خاصة بتمويل سعودى وإشراف أمريكى، وكأنما لا يكفينا وجود جامعة أمريكية واحدة بالقاهرة تتطفل فى تدبير معظم مدرسيها على هيئات التدريس بجامعات القاهرة وعين شمس والأسكندرية إما بالإعارة المؤقتة أو بترك الجامعات المصرية نهائياً تحت ضغط الإغراء المالى. ومنهم من شارك فى مفاوضات الصلح مع إسرائيل على أنهم ليسوا ذوى مركز رسمى فى نظام الحكم القائم تحت وهم أنهم يقدمون خدمة جليلة لحركة التحرر العربى، وهناك أمثلة أخرى لهذه الفئة قد لا يتسع المجال لذكرها.

إن ما دعانى إلى التعرض لهذا الموضوع هو حوار جرى مؤخراً بينى وبين صديق عزيز جاء منزعجاً من اتساع هذه الظاهرة، وكان من رأيه أنه لا ينبغى السكوت عليها. ولقد قلت لهذا الصديق إن علينا ألا ننسى أننا نعيش فى زمن الهزيمة، بل زمن من الهزائم، وأن هذه الحقيقة وثيقة الصلة بتلك الظاهرة التى نتحدث عنها.. ظاهرة النكوص عن المواقف الفكرية التى كان صلبها الدفاع عن الاستقلال الوطنى ومصالح الفقراء من ناحية والوقوف فى مواجهة الهجمة الصهيونية من ناحية أخرى.

فنحن مازلنا نعيش فى أجواء هزيمة ١٩٦٧، وهى الهزيمة التى فضحت مواطن الضعف فى بناء النظام الناصرى، وفتحت الباب على مصراعيه لزمن النكوص والتراجع. ومع أن عبد الناصر استماتت فى السنوات الثلاث الأخيرة التى تلت الهزيمة لرد اعتبار مصر والعرب عسكرياً وسياسياً، إلا أن موته المفاجئ قد أعطى الانفتاحيين العرب وسادتهم فى الغرب الفرصة الذهبية لتصفية كل المرحلة الناصرية فى كل إيجابياتها مع الاحتفاظ بسلبياتها. ولم تكن حرب أكتوبر بنتائجها

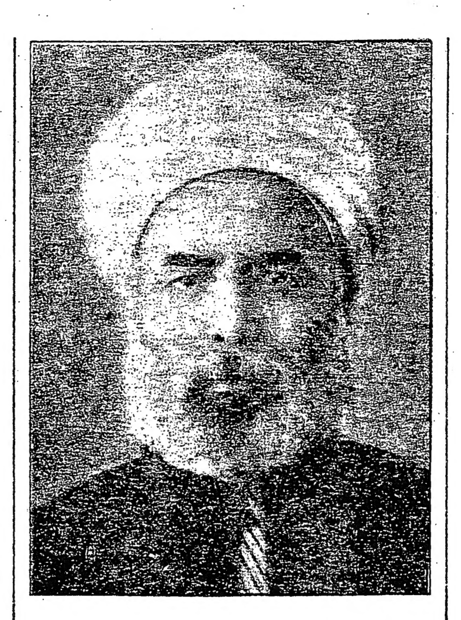

محمد عبده

والتخطيط الذى وضعه السادات لها إلا تأكيداً لهذا المعنى فى حقيقته رغم الجهود البطولية التى بذلها المقاتلون المصريون فى المعارك، عندما اقتصر العمل العسكرى بعد العبور وتحطيم خط بارليف على المراوحة بضعة كيلو مترات شرق القناة وعدم التقدم إلى الممرات. ثم جاءت قضية ثغرة الدفرسوار ومحاصرة السويس ومفاوضات الكيلو ١٠١ على نحو ما هو معروف، فاكتملت القصة وضوحاً.

ثم جاءت فى السنوات الأخيرة التصفية النهائية للأنظمة الاشتراكية

أنور السادات

فى أوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى بمثابة الضربة العنيفة لقوى اليسار فى العالم كله ومن بينها اليسار العربى، وفقد اليسار بعض مصداقيته نتيجة هذه الأحداث المروعة، وكان من الطبيعى وقد تحولت الهزيمة إلى هزائم أن تزداد هذه الظاهرة وضوحاً، أعنى ظاهرة ارتداد ونكوص أعداد ليست قليلة من المثقفين عن الثوابت التاريخية للتيار الناصرى والتيار الماركسى.

ولقد كان من رأيى الذى قلته لهذا الصديق الذى جاء يحاورنى إن هذه الظاهرة ليست جديدة على مصر، **وأن ماجاء يشكو منه هو أمر عرفته مصر بعد هزيمة الثورة العرابية ووقوع الاحتلال البريطانى للبلاد**، ولو أن الأمر تراوح آنذاك بين انتقال بعض المثقفين نهائياً إلى خندق الاحتلال ودار المعتمد البريطانى أو المراوحة لبضع سنوات بين خندق النضال الوطنى وخندق الاحتلال. **وظل هذا هو الوضع** فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (باستثناء مثقفى الحزب الوطنى) إلى زمن وقوع ثورة عام ١٩١٩.

فإبراهيم الهلباوى الذى كان من تلاميذ الأفغانى ومن المترددين على قهوة ماتاتيا فى العتبة هو نفسه الذى تحول بعد ذلك إلى المدعى العمومى فى المجلس العسكرى الذى حاكم فلاحى دنشواى عام ١٩٠٦ فأعدمهم. وقد ذهب الهلباوى إلى هذا العمل متطوعاً فلم يكن يشغل منصباً رسمياً فى الحكومة يلزمه بالاشتراك فى المحاكمة أو الاستقالة من العمل الحكومى على عكس حال بطرس غالى باشا الذى كان وزيراً للحقانية وترأس المحكمة بهذه الصفة، أو كما كان الحال بالنسبة **لأحمد فتحى زغلول** (شقيق سعد زغلول) الذى كان رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية ودخل فى تشكيل المحكمة بهذه الصفة. وقد عرف الهلباوى فى تاريخ مصر الحديث باسم **«جلاد دنشواى»** وخلد الشاعر حافظ إبراهيم ذكره فى هذه القضية بقصيدته التى قال فيها :

ودعا عليك الله فى محرابه
الشيخ والقسيس والحاخام

ولم يعدم الهلباوى تبريراً فى الدفاع عن موقفه هذا كجلاد دنشواى، **إذ قال بعد** ذلك إنه قبل أن يقوم بدور المدعى العام فى **القضية إنقاذاً للخديوى عباس الثانى، إذ كانت نية المعتمد البريطانى الزج باسم الخديوى فى**

هذه القضية.

ثم هناك موقف **الشيخ محمد عبده** نفسه الذى كان من رجال الثورة العرابية ونفى إلى الشام من أجلها، فلما عاد إلى مصر وكتب مذكراته امتلأت بالهجوم على الثورة العرابية ورجالها، وهو القائل: لعن الله الساسة والسياسة وفعل ساس يسوس! **وبالقطع فإن تعيين محمد عبده مفتياً للديار المصرية بعد عودته من الشام لم يكن بعيداً عن دار المعتمد البريطانى.** وتغيرت أولويات **محمد عبده** فأصبح يركز على الدعوة إلى إصلاح التعليم أو إصلاح الأزهر، أى البحث عما يمكن أن يكون ممكناً فى ظل الاحتلال البريطانى دون تحد لهذا الاحتلال. ولا يعنى هذا أننا ننكر جهوده فى ميدان الإصلاح الدينى لكننا نصف واقع الحال كما جرى بالفعل.

تلك كانت فترة الضياع التى تورط فيها **سعد زغلول** فى لعب القمار على موائد الأمراء والأثرياء. وعندما أصبح وزيراً للمعارف ثم للحقانية تولى هو بنفسه الدفاع أمام الجمعية التشريعية عن قانون المطبوعات الذى استهدف محاصرة حرية التعبير، وعن مشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين سنة جديدة!

وفى صالون الأميرة **«نازلى فاضل»** كان يتردد أسبوعيا بالإضافة إلى **سعد زغلول ومحمد عبده**. رجال من أمثال **لطفى السيد**، ونساء من نوع الكاتبة اللبنانية الأصل **مى**. ومن الأشياء ذات الدلالة فى فهم حكاية هذا الصالون أن الأميرة نازلى تنتمى إلى فرع فى أسرة **محمد على** كان يرى أنه قد جرى تخطيه فى ولاية العرش ظلماً وعدواناً من الخديوى **إسماعيل** وذريته فهى بنت الأمير **فاضل** وحفيدة **محمد عبد الحليم باشا ابن محمد على**. وهو الذى كان من المفروض أن يتولى العرش بعد إسماعيل لولا أن إسماعيل كان قد أفلح فى تغيير نظام ولاية العرش فجعله قاصراً على ذريته.

ولا شك أن فرع الأميرة نازلى فاضل كان يدرك تماماً أن الأمل فى تغيير نظام ولاية العرش مرتبط تماماً بموافقة سلطات الاحتلال، ومن هنا فإن الكثيرين كانوا يعتقدون أن فكرة هذا الصالون لم تكن بعيدة عن مخططات الاستعمار البريطانى وأن لطفى السيد. المنظر الأول لأفكار حزب الأمة. قد بلور أفكاره الأساسية من خلال حوارات هذا الصالون. وهى أفكار كانت تستهدف الموائمة بين قبول واقع الاحتلال. على الأقل فى المستقبل المنظور. وبين وجود الأمة ممثلة فى سراة البلاد وأعيانها (أصحاب المصالح الحقيقية) كطرف مشارك فى السلطة إلى جانب الإنجليز والخديوى. بل إن **سعد زغلول** عندما ذهب هو وزميلاه **على شعراوى وعبد العزيز فهمى** لمقابلة المندوب السامى البريطانى مطالبين بالسماح لهم بالسفر إلى باريس للدفاع عن حق مصر فى الاستقلال، كان مستعداً لقبول فكرة الحلف العسكرى مع بريطانيا وإعطاء ضمانات لموضوع قناة السويس والأقليات والأجانب، الأمر الذى رفضه بعد الثورة وبفضلها.

ثم ختمت حديثى مع صديقى هذا قائلا: **وأخيراً فإن من الأشياء المميزة لثقافة الهزيمة سواء بعد ثورة عرابى أو اليوم هو اشعال الفتنة الطائفية بين عضوى الأمة وما صاحب هذا من تهريجات.**

ولقد تفجرت الفتنة الطائفية فى مناخ الهزيمة فى الصعيد أولاً كما هو حادث اليوم، ولعبت دوراً فى هذه الفتنة قوى اجتماعية داخلية بالإضافة إلى قوى خارجية أيضاً. وبعد موت **مصطفى كامل** وذهاب **محمد فريد** إلى المنفى لعبت بعض عناصر قيادة الحزب الوطنى (**الشيخ عبد العزيز جاويش**) دوراً أيضاً فى إشعال نيرانها. وهكذا جرى اغتيال رئيس الوزراء **بطرس غالى** باشا برصاصات شاب من الحزب الوطنى هو **الوردانى**. ومع أن اختيار **بطرس غالى** لم يكن لأسباب دينية فى المحل الأول بل لأسباب سياسية وطنية إلا أن حادث الاغتيال كان لا شك له أثره الكبير فى توتير النفوس. ثم جاء **المؤتمر القبطى** فى أسيوط عقب الاغتيال فكان التعبير العلنى عن انفجار هذه الفتنة. وارتفعت أصوات فى المؤتمر تزيد النار اشتعالاً رغم أن عقلاء الأقباط حاولوا جاهدين الإمساك بزمام المؤتمر بينما رفض بعض هؤلاء العقلاء الاشتراك فى المؤتمر أصلاً. وقد رد المسلمون على هذا المؤتمر بمؤتمر آخر فى القاهرة سموه **«مؤتمر المصريين»** عقد بعد المؤتمر القبطى بشهور قليلة.

كان زمن الهزيمة إذن هو زمن الفتنة الطائفية، وكان هذا مناخها. واليوم عندما نتأمل ماحدث فى زمن الانفتاح فى **عهدى السادات ومبارك** فى موضوع الفتنة الطائفية، وعندما نستعيد وقائعها التى بدأت أيضاً فى الصعيد ثم امتدت إلى المدن، لا نملك إلا أن نلحظ التشابه بين الحالين. ولم يبدأ هذا الوضع فى التبدل إلا عندما انفجرت ثورة ١٩١٩ ذات الجذور الشعبية فأجهزت على مناخ الهزيمة وثقافتها.

وهذا الشعب هو الذى بدل الأمر تبديلاً.. من مناخ وثقافة الهزيمة إلى مناخ وثقافة الثورة، وتم هذا **بفعل قيادات شعبية حقيقية وليس بفعل قيادات تقليدية من «أصحاب المصالح الحقيقية»**.

فعندما قبض على **سعد زغلول** عام ١٩١٩ هو ورفاقه وأخذوا إلى جزيرة مالطة تجمع طلبة مدرسة الحقوق فى صبيحة اليوم التالى لمناقشة الوضع. ورأى بعضهم أن يرسل وفداً إلى بيته لأنه يناقش «القادة» فيما يجب عمله. واستقبل **عبد العزيز فهمى** وفد الطلبة وشخط فيهم قائلاً: **لا مظاهرات ولا يحزنون.. المسألة مش لعب عيال.**

لكن عندما تأخر وفد الطلبة فى العودة إلى المدرسة **خرج «العيال» فى مظاهرة عارمة جمعت كل الأمة، وكان أن رفض «العيال» حكمة الشيوخ.**

وكان هذا الرفض هو بداية الثورة التى أفزعت بريطانيا واضطرتها **للإفراج عن سعد ورفاقه، وعادت للأمة وحدة عنصريها مرة أخرى.**

مثقفون ناصريون
وليبراليون وماركسيون..
ينتقلون إلى خندق الانفتاح
والرأسمالية الطفيلية
والتفاهم مع الامبريالية
الأمريكية ..لماذا؟!

*

ارتداد المثقفين ظاهرة
عرفتها مصر بعد هزيمة
الثورة العرابية

*

الفتنة الطائفية..تظهر فى
ظل الهزيمة

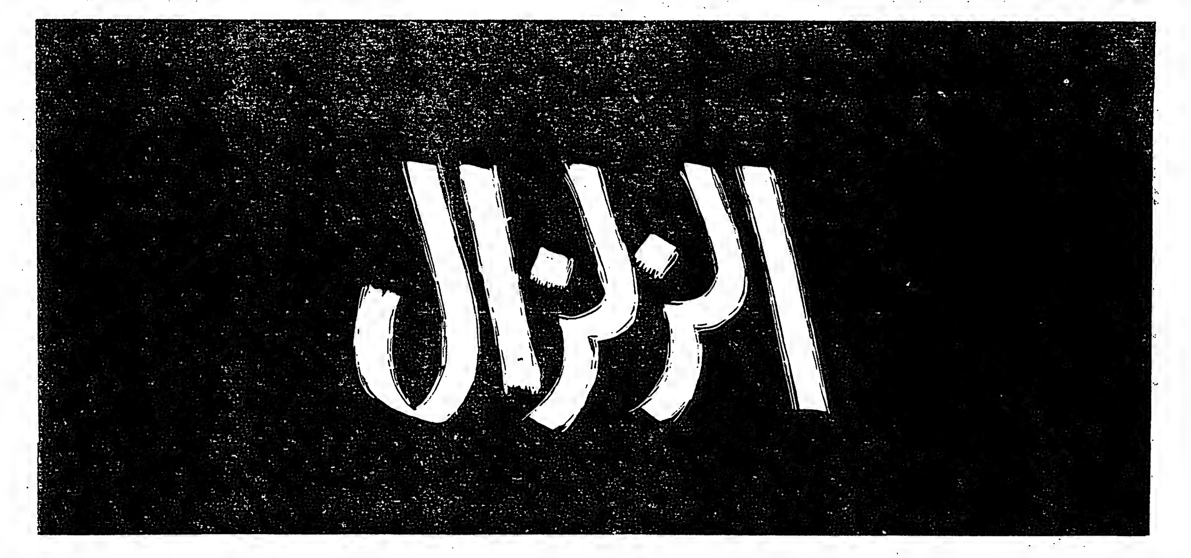

قاهرة جديدة.. أو الكارثة

محمد موسى

هذه المدينة فقدت القدرة على الابتسام.

وإذا كانت كل المدن تأكل سكانها كمايقال،فالقاهرة تأكل أرضها أيضا،بينما يتداعى ربع مبانيها تقريبا، و٤٠٪ من الباقى مهدد بالانهيار.

القاهرة- فى لحظة الزلزال- كشفت عن وجهها المتجهم، وأزاحت الستار عن الأمراض المزمنة التى تسكن أحشاءها، وليس أخطرها الإفراط فى الزيادة السكانية، بل أيضا مايسميه خبراء التخطيط بالنمو الشيطانى.. أو السرطانى.

وهى مدينة أيضا تدعونا للتجهم، ونحن نحاول عبر هذه القراءة السريعة لواقعها، أن نحيط بتاريخ المرض وأعراضه وإمكانية الشفاء من عدمها. وخلال لقاءاتنا مع خبراء العمران والتخطيط، وقراءتنا لعشرات الابحاث، ربما نجد- أولا نجد- إجابة للسؤال المصيرى: هل تسترد القاهرة شبابها، وتتوقف عن التهام أرضها وأبنائها، بعد تدهور إجزائها القديمة، ونمو أحيائها الجديدة فى سعار لايحكمه تخطيط، ولا تحيط به إحصائيات؟

فى عقدة الوادى وخاصرته، ولدت القاهرة فى مجمع الصحراوين. وتحركت كعاصمة عبر العصور داخل مجال مغناطيسى لاتبارحه، من منف- **البدرشين**- إلى أون أو هليوبوليس- **عين شمس**- إلى بابليون- **مصر القديمة**- إلى الفسطاط العربية، ثم القطائع الطولونية، حتى ميلاد القاهرة الفاطمية عام ٩٦٩ ميلادية.

ويقول المفكر الكبير د. جمال حمدان إنه فى بداية العصر العربى، كان شاطئ النيل عند القاهرة يبدأ من منطقة **حصن بابليون** فى الجنوب، ثم يمتد نحو الشمال الشرقى باطراد حتى منطقة **باب الحديد** و**غمرة** فى الشمال- ثم أخذ الإرساب يملأ المثلث المسحوب بين هذا الخط،وبين خط الشاطئ الحالى المتجه نحو الشمال. وبينما أخذت هذه الأرض الجديدة تتخلق وتظهر من تحت الماء ،أخذ النهر يغير مجراه نحو الغرب باطراد.

وعبر ألف عام من شكلها المخطط، نمت المدينة ببطء، كما يقول د. **عبد الحليم ابراهيم عبد الحليم** ، استاذ التصميم المعمارى ونظريات العمارة بجامعة القاهرة. واتخذ التغيير فى بعض الأحيان طابعا قاسيا، حين كان يتلو كوارث طبيعية أو مجاعات أو حرائق.. ولكن فى كل الأحوال كانت القاهرة مدينة حيوية مفعمة بالشباب. ويمكن القول أن عمران المدنية كان يتم خلال عملية تخطيط ذاتية،تعتمد على معرفة سكانها بمواد بنائهم ومقتضياته، وعلى مصداقية وأصالة القرار الذى ينبع منهم أنفسهم. أى أن كيان المدينة كان يتشكل عبر آلاف القرارات الصغيرة، يأخذها الجار يا لتشاور مع جاره، أو سكان الحى معا، من بناء سور أو طريق، نهاية بشق طريق يخرج الى النيل.

إرادة العمران

التحول العمرانى الكبير فى هوية القاهرة- حسب رأى **د. عبد الحليم**- هو ماتم على يد **الخديواسماعيل** ،بادخال نمط العمارة الغربى الى المدينة،بما يعنى سلب سكانها إرادتهم الذاتية فى البناء ، الأمر الذى لم يستردوه حتى اليوم. لقد تحولت **قاهرة الخديو اسماعيل** مع الاستثمارات الغربية الهائلة، إلى هويةمبهرة، لكنها قاصمة للمواطن

منظر لساحة (ميدان الازبكية) الجهة الجنوبية

القاهرى، لأنها جردته من رؤاه، وأهدرت مقاييس ذوقة وجمالياته، لتضعها فى المستوى الثانى. وماهى المدينة-يتساءل د. عبد الحليم- إنها رؤية . حلم يتحقق خلال انتقال الرؤية والإرادة إلى عمل وبناء.

عاشت القاهرة هذه الازدواجية المعمارية حتى نهاية الاربعينيات من القرن الحالى: مدينتان إحداهما عربية داخل الأحياء التاريخية، والأخرى أوربية داخل وسط المدينة وأحيائها الراقية. وكان الاحتلال يكرس هذه الازدواجية، حتى جاء الطرح الجديد لثورة يوليو، بفتح المدينة تماما لأبناء القطر كله، وهنابدأت القاهرة تعانى وجها آخر لأزمتها المعمارية.

وفى أول مخطط عام للقاهرة تضعه حكومة الثورة- كما تحكى د. **جليلة القاضى** الباحثة بالمركز الفرنسى للتخطيط من أجل التنمية والتعاون والمنتدبة للتدريس بكلية التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة- جاء الاقتراح بإنشاء ٦ مدن تابعة حول القاهرة، وبعيدة عنها فى نفس الوقت، كان أقربها فى **حلوان** على سبيل المثال. كما اقترح المخطط تنمية مدن القناة لتصبح مناطق جذب سكانى، إلى جانب إنشاء ١٤ مدينة جديدة. **وقتها - عام ١٩٥٣- كان سكان القاهرة ٣ ملايين نسمة، لكن توصيات المخطط واقتراحاته ذهبت أدراج** الرياح. وعلى العكس منها، تم تركيز نحو نصف الصناعة المصرية فى مدينة القاهرة، **ليسكنها الآن ٤٦٪ من عمال مصر،** ولم نبدأ فى إنشاء المدن الجديدة إلا إبتداء من عام ١٩٧٦، وكلها مدن قريبة من القاهرة.بدلا من الذهاب الى سيناء أو الساحل الشمالى مثلا. وهكذا جاءت هذه السياسات التخطيطية لترسخ دور العاصمة كمدينة أولى، وتسمح لها بهذا النمو غير المنظم، وذلك لانها كانت فى الغالب اختيارات سياسية قبل أن تكون تخطيطية.

المولود القبيح

وفى حين رفعت برامج العمران فى الستينيات شعار المساكن الشعبية وفتح القاهرة أمام كل المواطنين ،إلا أن ماغاب عن المخططين- كمايلاحظ د. عبد الحليم ابراهيم- هو أن لهذه المدينة سرها وأساليبها لاستعادة حيويتها .ولأن نموذج الستينيات كان مستوردا أيضا- من باب الأيديولوجيا فى هذه المرة- فقد أخفق فى إعادة الإرادة أو المواطنة العمرانية لسكان القاهرة. وفى بحثها عن الخريطة الاجتماعية للقاهرة، تقول د. **جليلة القاضى** إن البرجوازية المصرية هجمت فى الستينيات

على الجانب الغربى للنيل فى أحياء الدقى والمهندسين، بينما قبعت الشرائح الأقل ثراء فى أحيائها التى أخذت فى التدهور لانعدام الصيانة والتجديد. ثم هدأت سرعة البناء فى نهاية الستينيات مقابل زيادة الدولة للانفاق العسكرى، وهنا شهدت القاهرة ظهور الأحياء الشعبية العشرائية كبديل قبيح للبلوكات، **قبل أن تأتى السبعينيات، التى تخلت فيها الدولة تماما عن قطاع الاسكان الشعبى**، وتنافست حتى شركات القطاع العام فى بناء المساكن الفاخرة،بينما ظهرت شريحة **من رجال الأعمال، تضارب فى العقارات وتزيد من جحيم أزمة المساكن.**

حقول الأسمنت

وفى بحث حول الأحياء العشرائية بالقاهرة،يعرب الباحث الفرنسى **فيليب بانيراى** وزميلته **سوسن نوير** عن دهشتهما البالغة، **للسرعة المذهلة التى تتحول بها الحقول الخضراء الى مناطق** سكنية عشرائية، متخمة بالسكان. والمدهش أيضا-يضيف الباحثان- هو ذلك التشابة الشديد بين الحقل السابق بقناة الماء فى وسطة،والأحواض على الجانبين، وبين شكل البيوت المتراصة على جانبى الشارع بلا تخطيط أو خيال.

وتقول دراسة اللجنة العليا المكلفة من مجلس الوزراء بدراسة مشاكل القاهرة، **أن العاصمة تستقبل ٦ مهاجرين من خارجها كل ١٠ دقائق، ويصل الرقم السنوى للمهاجرين الى نحو ١٥٠ ألف نسمة، منهم ٤٠٪ عاطلون بلا عمل. وتضيف الدراسة أن ٦١٪ من المهاجرين يصلون الى القاهرة دون ترتيب سابق لأماكن المعيشة.لكن الأحياء العشرائية دائما فى انتظارهم**، وها هى تستوعب فى عشرة أعوام بين عامى ١٩٧٦ و١٩٨٦ نحو مليونين من المهاجرين.

وقد انخفضت مؤخرا مساحة الأرض الزراعية التى يلتهمها الإسكان العشرائى كل عام. وتقول الباحثة الفرنسية **أنييس ديبوليه** بأن متوسطها يبلغ ألفى فدان، وفى المحصلة النهائية، **يقوم ٧١٪ من مبانى القاهرة الحالية على أرض كانت فى السابق أرضا زراعية.**

مخطط «تفريغ القاهرة» مؤجل لنقص الاعتمادات

٦ مهاجرين يصلون القاهرة كل ١٠ دقائق

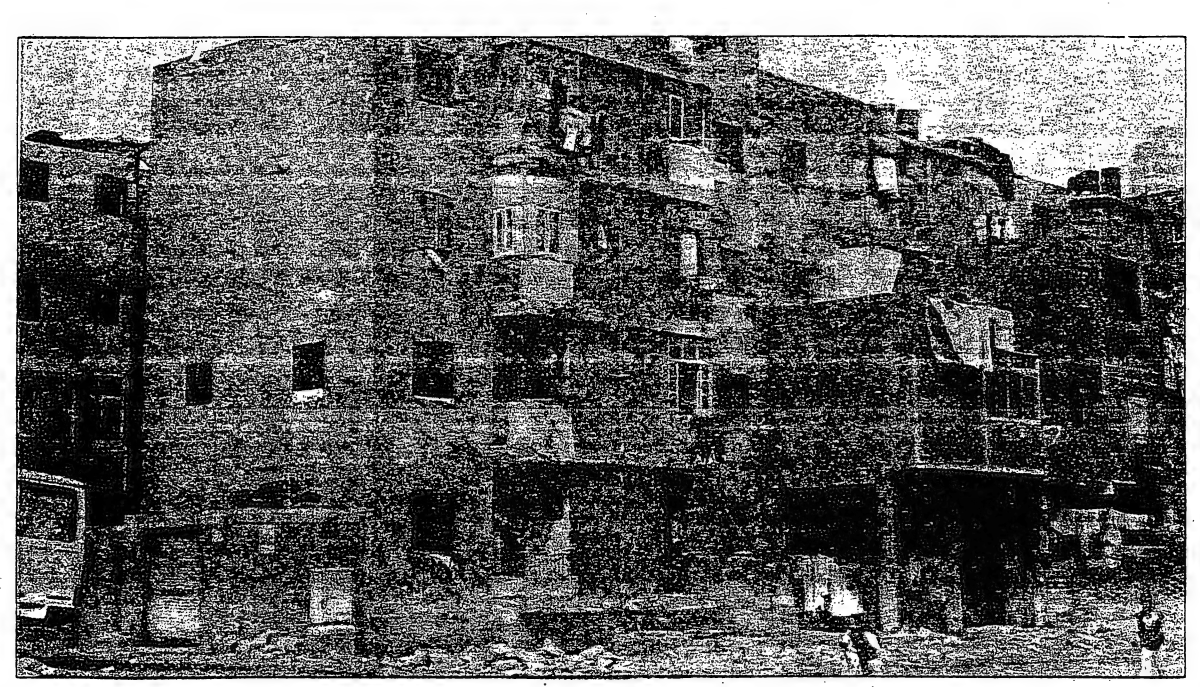

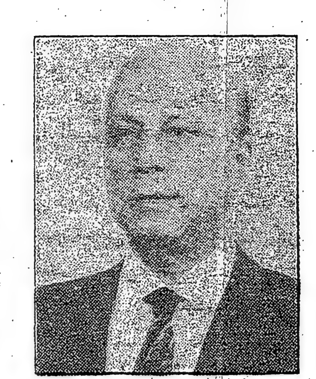

عمر عبد الآخر

د. جليلة القاضى

والامتداد العشوائى أمر بالغ البساطة. فأى مزارع- كما تقول د. **جليلة القاضى-** يملك أرضا بجوار كاردون المبانى، يستطيع تبويرها وبيعها. ثم يبنى المالك لكل قطعتحجرتين لإيواء أسرته، يضيف اليها بعد ذلك عدة حجرات حسب استطاعته. وبالطبع لاتترك فى هذه الأحياء أية مساحات خضراء.

وفى بحثها عن الإسكان العشوائى بمنطقتى **«اسطبل عنتر»** و**«عزبة خير الله»**، تعبر الباحثة الفرنسية **أنييس ديبوليه** عن دهشتها وإعجابها معا مما يحدث. فهناك يعيش نحو ٦٠ ألف نسمة، نزحوا من مناطقهم الفقيرة والمزدحمة فى **مصر القديمة**، الى هذا الشريط الممتد بين البساتين والخليفة، وأقاموا مساكنهم فى صحراء يخبئ بعضها أطلالا من الفسطاط القديمة. وبجهود غير طبيعية،انتزعوا حق الحياة رغم غياب التخطيط والرعاية من الدولة، التى لاتظهر فى الصورة إلا لهدم البيوت أحيانا، أو رفع قضايا الإزالة. ومع ذلك تلاحظ الباحثة **تكاتف السكان، واتجاههم لبناء مدارس ومساجد، بل انهم تركوا قطعتى أرض فضاء للعب الكرة.** ورغم كل هذا، تبقى المنطقة التى بدأ البناء فيها منذ ١٠ سنوات فى نظر القانون تعديا على أرض الدولة، ينتظر الإزالة بين يوم وآخر. رغم أن الدولة تنازع نفسها على ملكية الأرض. فلا أحد على وجه التحديد يعرف- كما هى الحالة فى أماكن أخرى عديدة- الى أية جهة تتبع الأرض: الأوقاف، المحافظة، شركات قطاع عام، قوات مسلحة... إلخ.

مملكة الرطوبة والظلام!

تتراوح مساحة المنزل فى الأحياء العشوائية بين ٦٠ و ١٠٠ متر مربع، بينما يبلغ متوسط عرض الشارع أربعة أمتار. ويقول د. أحمد خالد علام أستاذ العمارة بجامعة الازهر أن المشترى لقطعة الأرض يبنى المنزل غالبا على كامل المسطح باستثناء منور صغير، مخالفا بذلك لقانون المبانى الذى يحدد المبنى بمساحة ٦٠٪ من الأرض الفضاء. ولأن المنازل لاتترك فراغا فيما بينها،فهى تطل على الشارع من جهة واحدة فى الغالب، قد تكون الخلفية أحيانا!

والشوارع الضيقة لاتسمح بدخول أشعة الشمس والهواء، خاصة عند ارتفاع المبنى إلى خمسة أو ستة طوابق، **وتصبح البيوت مظلمة ورطبة، ويزيد من سوء الأوضاع عدم وجود صرف صحى أو نظافة.** وتكون الشوارع رطبة باستمرار، أو حتى طافحة، بمياه خنادق الصرف الموجودة أمام البيوت، ويضيف د. **أحمد علام** أن الدراسات والبحوث الميدانية قد أظهرت **أن الإسكان العشوائى حول القاهرة الكبرى يمثل حوالى ٨٠٪ من المساكن التى أقيمت فيما بعد حرب أكتوبر** الأمر الذى أضاع فرصة أن تساهم هذه الانشاءات فى حل مشكلة الإسكان.فمازال هذا النمو العشوائى مصحوبابضيق الشوارع وندرة المواصلات وانعدام المرافق العامة، ومازالت تكاليف البناء- رغم ذلك- ترتفع عاما بعد عام.

فى الطريق للانهيار

القاهرة الآن- بملايينها الثلاثة عشر- تواجه موقفا يصعب تصديقه.

يكرر د. **ميلاد حنا** رئيس مجلس إدارة شركة الشمس للإسكان والخبير الإسكانى المعروف تحذيره من خطورة السكوت على حال المبانى بالمدينة ويقول **ان ٢٥٪ من المبانى القائمة آيل للسقوط، كما أن نحو ٤٠٪ من النسبة الباقية تجاوزت عمرها الافتراضى، وتوشك أن تشكل خطرا.** والأمر- كما يشرح د. ميلاد- لا علاقة له بعمر المبنى، قدر علاقته بحالته الانشائية وقوته.

وتتزايد نسبة المبانى المتداعية فى الأحياء التاريخية، لتصل الى أكثر من ٤٥٪ من مساكن الجمالية على سبيل المثال أما وزارة الإسكان فتذكر أن بالقاهرة وحدها أكثر من ٣٠ ألف وحدة سكنية على وشك الانهيار.

اعتراف الوزير

كان التعداد العام لمنشآت ومبانى القاهرة سنة ١٩٨٦ هو الأخير من نوعه. وتبقى لأرقامه دلالات خطيرة ،لاسيما مايختص بمساكن الأحياء

٨٠٪ من المبانى بعد ١٩٧٣ فى الأحياء العشوائية

وداعا... نصف مساكن القاهرة الاسلامية

الزلزال

العشوائية وكثافتها، رغم عدم دخول الأحياء العشوائية التي ظهرت للوجود بعد ذلك. ويشير الإحصاء إلى أن ربع سكان العاصمة يقطنون بالأحياء الجديدة. وبينما انخفضت الكثافة السكانية بقسم قصر النيل **والزمالك**، لتصل الى ٦٥٠٠ **نسمة في الكيلو متر المربع**، **نجدها تشارف** مائة ألف فى الكيلو بأحياء **الشرابية وشبرا والزاوية الحمراء**. وتسجل **منشية ناصر** أعلى متوسط لعدد الافراد بالغرفة الواحدة، وهو **٣ر٢** ينخفض الى ٦ر٠ **بالزمالك**. وفى إشارة الى تدهور الخدمات فى الأحياء الهامشية، يشير الاحصاء الى **حصول ٣٨٪ فقط من مساكن المرج على المياه النقية**، مقابل ١٠٠٪ من مساكن عابدين والموسكى وقصرالنيل كما تعيش ١١٪ من بيوت المرج بدون كهرباء.

أما تقارير مديرية إسكان القاهرة، فتشير الى أن **٧٠٪ من المساكن الآيلة للسقوط بالعاصمة توجد بالأحياء العشوائية**، وأنها قد أقيمت دون الالتزام بالمواصفات السليمة للبناء.

ويقدر تقرير المديرية **نسبة المبانى المصابة بالمدينة بنحو ٦٠٪** من مجموع المبانى . وقد وصلت قضايا المخالفات أمام محكمة البلدية بالقاهرة إلى **٦٠ ألف قضية فى العام الماضى فقط** .ويسجل مجلس مدينة الجيزة **٣ آلاف مخالفة بناء سنويا**، يأتى معظمها- كما يقول المسئولون بأحياء **الدقى والمهندسين والعجوزة** ، نظرا لارتفاع أسعار أراضى البناء وبينما تؤكد د. **أميمة صلاح الدين** فى بحثها حول مواد البناء المستخدمة فى المبانى المنهارة ، أن **٧٥٪ من حالات الانهيار ترجع لعدم ضبط الجودة فى استخدام مواد البناء** يعترف المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير بأن مخالفات البناء أصبحت ظاهرة عامة، «**ولا أستطيع أن أنفى ذلك. وهى مخالفات إما عن جهل أو عن عمد**».

جاء التقرير الذى وضعه فريق علماء الزلازل اليابانيين ليؤكد الاتهام، حين أشار الى «سوء حالة وصلات الصب وعدم وجود تسليح أفقى فى الأعمدة». وطالب التقرير بمراعاة ذلك فى عمليات الترميم لاحقا.

اختفت العمارة الجميلة من القاهرة واستسلمت مبانيها لجيوش المقاولين

سكان مشروعات الارض الجديدة فى ١٢ عاما تستوعبهم القاهرة.. فى شهرين!

الخطة تأخرت!

وبعد تجاهل عشرات المقترحات والتوصيات للتخطيط للقاهرة وحل مشاكلها منذ عقود، جاء الزلزال ليسلط الضوء على أمراض القاهرة وشيخوختها وسارعت الحكومة بالبحث بين الأوراق القديمة **عن خطة تفريغ القاهرة**. وتجرى الآن دراسة البدء بإخلاء مناطق الآثار الأسلامية والقبطية بكل الإجراءات الممكنة، وبالقوة إذا لزم الامر.

ويقول **عمر عبد الآخر** محافظ القاهرة أن خطة تفريغ القاهرة موجودة منذ زمن، ومفترض أن تشارك هيئة التخطيط العمرانى بوزارة الاسكان فى تنفيذها، ولكن نقص الاعتمادات اللازمة كان دائما وراء تأخر التنفيذ.

ويحدد تقرير اللجنة الاستشارية العليا لتخطيط القاهرة أهدافة فى **خلخلة ٢ر٨ مليون نسمة من مناطق الزحام بوسط المدينة ونقلهم الى التجمعات الجديدة.** خارج القاهرة. ويضيف ان النسبة المستهدفة بالنقل تصل الى ٣٠٪ من السكان فى قطاعات القاهرة القديمة أو ذات الكثافة العالية.

ويقترح **د. عبد الحليم ابراهيم** لكل مشكلة الأحياء العشوائية، تشكيل هيئات للنهوض بالمستوى الاجتماعى والانسانى لسكانها، أو أنشاء شركات خاصة بهذه الأحياء، يمكنها تطويرها عن طريق شراء الأرض وإعادة البناء بأساليب حديثة **ويحذر من النقل القسرى لأحياء بكاملها خارج القاهرة.**

وتعود د. جليلة القاضى بالذاكرة الى مشروع التجمعات السكانية العشرة التى اقترحها مخطط القاهرة لعام ١٩٨١، بهدف استيعاب الزيادة السكانية والأنشطة الحرفية التى تزيد من تلوث المدينة. واقتراح المخطط انشاءها حول الطريق الدائرى على أن تقسم الدولة الارض وتجهزها للبيع بسعر مناسب. ماحدث هو أنهم اختاروا المواقع، وتركوها لشركات المقاولات تبنى بها بلوكات بدون بنية أساسية. نجم عن هذا نوع آخر من عشوائية التخطيط، التى تفتقد أبسط قواعد البناء.

وفى نفس الوقت- كما تضيف الباحثة- لم تنجح مشروعات استصلاح الأراضى فى جذب السكان بعيدا عن القاهرة، التى تستوعب فى شهرين من السكان بقدر مااستوعبته هذه المشروعات فى الصالحية والنوبارية وغيرهما فى ١٢ عاما.

مقبرة بربع مليون!

أخيرا لماذا تحولت العمارة فى القاهرة الى القبح؟

تجيب **د. جليلة القاضى**: لأنها ليست عمارة مهندسين، بل مقاولين. وإلى جانب أن هذا جزء من تردى الذوق العام، فان الأمر بدأ فى العمارة منذ نهاية الإربعينات انتهى التنافس بين المدارس المعمارية الكبيرة. غربى فرعونى، اسلامى.. الخ وهاجر البعض الى الدول العربية، وخرجت أجيال من شباب المهندسين، لم تجد من يعلمهم شيئا. المهندس المعمارى الآن خاضع تماما لذوق الزبون والزبون ذوقة منحط.

ويضيف د. عبد الحليم ابراهيم - الحائز على جائزة أغاخان للعمارة الاسلامية هذا العام، عن تصميم الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب- أن المشكلة لم تعد فى **سكان المقابر، وهم حوالى** ربع مليون بالقاهرة حسب تقديرات رسمية. المشكلة فى الملايين الذين يعيشون فى مقابر أخرى، صناديق خراسانية دميمة. لاتوجد مدينة تشهد العبث الذى نراه بالقاهرة **تشترى شقة بمواصفات مقبرة، وتدفع فيها ١٠٠ ألف جنيه.** أيضا نحن فقدنا المكان العام بالقاهرة فقدنا علاقتنا بالنهر، ليس لدينا ساحة نتجمع بها فى مهرجان أو عيد.. الأنكى من ذلك، أنه ليست لدينا أماكن للجلوس، أو للعبور بأمان فى هذه الشوارع المجنونة.

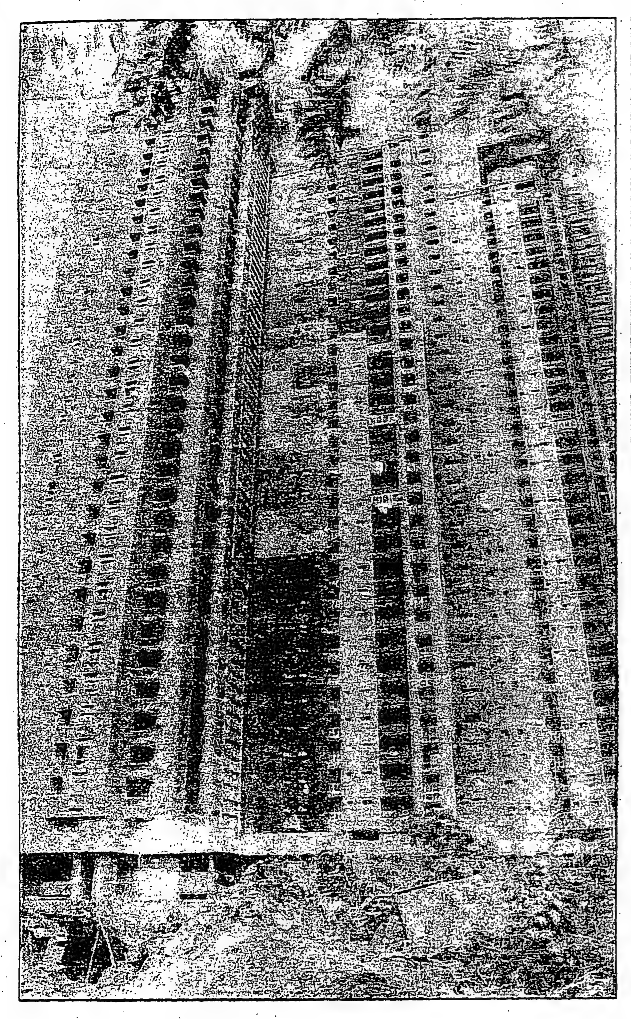

* * *

..وأين تذهب نبوءة يحيى حقى عن القاهرة:

«لايستطيع معول التنظيم الغشوم، ولا أكداس العمارات الشاهقة المسلحة بالأسمنت ولاغوائل الشوارع الطارئة المفروشة بالأسفلت، ولاأحياء حجارة الدومينو -تنبت كالفطر- وتتضخم كالسرطان، شقا إلى القلب كالطعنة.. لايستطيع شئ من هذا كله أن يمس طابعها الأصيل وجلالها المكنون..»

من الذى يبنى .. من الذى يهدم ؟

مصباح قطب

توج المجتمع المدنى «الرأسمالى» نشاطه التنظيمى ،بإقامة قوته الضاربة،المتمثلة فى «**الاتحاد المصرى لمقاولى البناء والتشييد**»قام الاتحاد بالقانون٤٠١ السنة ١٩٩٢ ،بعد أحد عشر عاما .بالتمام من الضغوط المتوالية ،والتى كانت قد بدأت باجتماع تأسيسى عقده **عثمان أحمد عثمان** مع «٤٠» من أنصاره عام ١٩٨١ بنقابة المهندسين،تعاهدوا خلاله على إقامة الاتحاد ،بحجة إنشاء قناة للحوار مع الاتحادات العربية،وقتذاك،وانتهت الضغوط ،بقبول الدولة المصرية،قيام الاتحاد ،على قاعدة ثلث السلطة-الجمعية العمومية-للوزير المختص والبيروقراطية،والباقى لجماعات المصالح وقيادات قطاع الأعمال فى المقاولات .

ومن شواهد عديدة فإن رجال«البزنس»،قبلوا ذلك فقط انتظارا لتعديل جديد فى موازين القوى ،بعد إتمام الخصخصة،وبروز نتائج **تحالف ممثلى التيار الإسلامى فى نقابة المهندسين** ،**وممثليه فى شركات المقاولة الإسلامجية**،**مع رجال الدولة السابقين والحاليين فى الاتحاد وبعض رموز الليبرالية الجديدة**،كما سيلى تفصيلا.

وإذا كانت الدولة المصرية ممثلة فى رؤساء وزاراتها **من فؤاد محيى الدين،إلى عاطف صدقى**(قبل الألف يوم) قد رفضوا الاتحاد لأنه،تجمع رأسمالى كبير،كما كشف ذلك مؤخرا رئيس الاتحاد نفسه المهندس **محمد محمود** رئيس الشركة القابضة للتشييدوأحد رموز جماعة التأسيس الأولى..فإن **ميلاد حنا**،أقوى من عبر -حينئذ- عن الرفض اليسارى للاتحاد،ويرى **أن الاتحاد الحالى هو أكبر وأخطر وأقوى تجمع مصالح فى مصر**،سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،بل ويؤكد أنه يفرق كافة المنظمات المشابهة مجتمعة من جمعيات رجال الأعمال الى اتحاد الصناعات .

الطريف أن جماعة التأسيس العثمانية ،لم تسترد من البنك الأموال التى جمعتها لإنشاء الاتحاد عام ١٩٨١ ،إلا منذ أيام،بعد أن أصبح الاتحاد حقيقة واقعة،وبعد أن عقد مجلس إدارته (المعين لأنه الأول)إجتماعه الأول يوم ٥أكتوبر ،أى بعد الزلزال بثلاثة أيام،وقد ضم المجلس عددا كبيرا من جماعة التأسيس،ويترأسه المهندس **محمد محمود**،أما النائبان فهما المهندس **أنور الحماقى(ليبرالى)** والمهندس **حسن دره(اسلامى وطنى)**ويضم مجلس الإدارة أيضا المهندس **مراد الزيات** أمين عام نقابة المهندسين،طوال الحقبة العثمانية،والمهندس **زين السادات** ،شقيق الرئيس السادات ،وأحد كوادر الإسلام السياسى ،فى معقل الإسلام السياسى فى قطاع المقاولات **شركة المقاولون العرب**،وقد نجحت جماعات الضغط -بالمناسبة- فى النص على تمثيل كل شركة فى الجمعية العمومية بصوت واحد بصرف النظر عن حجم أعمالها.

ما معنى كل هذا؟ وما انعكاسه على تطور القطاع وعلى مدى قدرته-أوعدم قدرته- على السيطرة على سوق المقاولات فى مصر، والمنافسة فيما يسمى بالدوائر الحيوية الأفريقية والعربية والإسلامية؟

ماالذى يطرحه قيام الاتحاد بصدد السؤال الحائر بعد الزلزال: من الذى يبنى فى مصر؟ماهو مستقبل قضايا الجودة والاحتكار والصغار وحقوق العمالة والتبعية؟

وأخيرا ما هو الموقف حيال ذلك اللغز المحير.. اهتمام اليمين الفائق بالتنظيم بعد طول عداء،وانفراط اهتمام اليسار بذلك بعد طول تفعيص فى قضية أهمية تنظيم الجماهير؟

مقاولو الباطن

بلغ عدد المقاولين المسجلين فى شعبة المقاولات بالغرفة التجارية نحو **٣٠ ألف مقاول**،غير أن العدد الحقيقى ،كما تؤكد دراسة للجمعية المصرية لمقاولى البناء والتشييد هو **١٠آلاف** ،ولم يستطع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سوى حصر **٣٤٠٤ منهم**،بينما عزف الباقون

الزلزال

عن المشاركة فى العمليات الإحصائية ،وتؤكد الدراسة إن ما يقوم به قطاع المقاولات العربى من أعمال فى مجال الإسكان والتشييد لاتتعدى قيمته ٣٠٪ من حجم الأعمال.كما تؤكد أن الاتحادات العربية للمقاولين كانت قد نشأت أساسا فى مواجهة هيمنة الأجانب.وقد ضغط العرب على د.**عاطف صدقى** لإقامة إتحاد في مصر،لعب سعوديون دورا فى ذلك.كما أن الحصار الذى يحكم حول الاستثمارات العربية فى الخارج كان وراء الإلحاح على إقامة اتحاد فى مصر ،ليكون معبرا لدخول شركات المليونيرات العرب إلي مصر،وفى هذا الصدد يلاحظ بروز متنامى للنشاط الذى تقوم به **شركة دلة الدولية** المعروف علاقات صاحبها بالعائلة المالكة فى السعودية ويتبع الشركة القابضة للتشييد ٢٧ شركة عامة ،**وتقوم الشركات العامة بنحو ٧٠٪ من حجم عمليات التشييد** ،وتقوم شركة المقاولون العرب وحدها،بأعمال تكافىء كل ما تقوم به الشركات العامة ،ومع ذلك فإن نصيبها من تعمير الكويت لم يتجاوز«شوية بيوت»على رأي د.مهندس **أبو زيد راجع** رئيس اتحاد المعماريين والذى يرى ذلك دالا على الهبوط المذرى لمستوي الأداء فى مصر فى القطاعين العام والخاص على السواء.

وكان حجم العمليات الخارجية للمقاولين العرب قد بلغ ١٧٪ أيام ناصر وهبط الآن الى نحو ٥٪.

ويبلغ عدد العمال فى المقاولين العرب نحو ٤٠ألف عامل منهم ١٠ آلاف عامل يعملون بعقود مؤقتة ومنهم من قضى أكثر من ١٠سنوات فى العمل ويشيع هذا الوضع في كل الشركات العامة**ولازالت شركات المقاولات المصرية .بعد ثلاثين عاما من التأميم مجرد وسيط بين الدولة ومقاولى الباطن**.ويذكر أن **جمال عبد الناصر** قال فى «دمنهور» عام ١٩٦٦ أن على القطاع العام فى المقاولات أن يعمل بـ ٨٠٪ ذاتيا على الأقل،وتشكلت عقب ذلك إدارات للحرف فى الشركات،غير أصحاب المصالح أفشلوا التجربة ،حرصا على الاستمرار فى العلاقات المشبوهة مع مقاولى الباطن.

وقد ركز سقوط أكثر من ألف مدرسة ،أغلبها حديث،بعد الزلزال ،الأضواء على الفساد فى قطاع المقاولات،غير أن الدولة المصرية لم تستطع أن تتقدم للأمام خطوة أبعد من الإعلان عن إعداد قائمة سوداء بأسماء المقاولين المنحرفين وتعليقها فى الأماكن المنهارة ،أيضا لم يستطع اتحاد المقاولين أن يتجاوزبحكم تركيبة المصالح فيه«لعبة »إعداد ميثاق شرف،وقسم لكل مقاول ،يتم قيده فى الاتحاد!ولا يتوقع أن تسفر المشروعات المقترحة عن مزيد ،بعد أن أصبحت الدولة ترتمش من أقل بادرة إحتجاج،كما حدث لدى الإعلان عن مصادرة المبانى المخالفة والأدوار المخالفة منذ سنوات،وكما حدث عند الإعلان عن نزع أراضى العقارات المنهارة للمصلحة العامة بعد الزلزال.

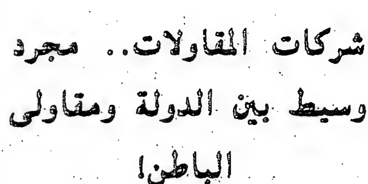

شركات المقاولات.. مجرد وسيط بين الدولة ومقاولى الباطن!

ارتفعت نسبة الانهيارات فى المساكن بسبب سوء التنفيذ..من ٢٠٪ الى ٥٤٪ خلال ثلاثين عاما

أعمدة فساد

ومن ملامسة حية، يمكن القول أن المقاول الذى يحصل على عقد مع الإدارات المحلية بنصف مليون فى السويس أو حى جنوب الجيزة،أو فى سيدى جابر،مثلا فإنه يربح لا أقل من ١٥٠ ألف جنيه.ومن هنا تشيع عبارة«هى **خبطة** واحدة» بين هذا النوع من المقاولين وهناك فساد سببه المباشر **السياسة التى تضع هدفا أعلى لها هو «قص الشريط»** ففى دولة لا قيمة لشخص فيها-سياسيا- سوى الرئيس فإن تكالب المسئولين على أن يفتتح الرئيس إنجازاتهم يجعلهم يستعجلون الشركات فى الانتهاء ضاربين عرض الحائط بشروط سلامة التنفيذ،وأبسطه رش الحيطان بالمياه قبل المحارة والتبييض!!

ونفق الجلاء مثل بارز على نتائج مثل هذا الاستعجال حيث رشح بالمياه بعد أسابيع من افتتاحه!.

وأكدت إحصائية لمركزبحوث البناء أن نسبة انهيار **العمارات بسبب سوء التنفيذ،ارتفعت من ٢٠٪ منذ ثلاثين عاما،إلى ٥٤٪حاليا،من بين العمارات المنهارة!**.وقد قدر المهندس محمد محمود أن خسائر الزلزال لم تكن لتتجاوز ١٠٪ مما هو عليه لو كانت «مسائل المقاولات سليمة،وقال إن الوفر الذى تحقق فى ثمن المدارس،قبل انهيارها ،وبلغ ١٠٠ مليون جنيه ،من خلال قبول أقل العروض سعرا سيكبد الدولة مليار جنيه فى إعادة البناء.ويجب أن نلاحظ والكلام لليسار أن القانون (٩) سيكون أول قانون يسعى إتحاد المقاولين لتغييره،وهو القانون الذى ينظم أعمال المناقصات والمزايدات ..ويرى رجال الاتحاد أنه يشجع المقاولين على قبول أعمال بأقل من تكلفتها ١٠-١٥٪ اعتمادا على الغش والتحايل بعد ذلك ولتعويض ذلك، مع مراضاة مسئولى الاستلام!كما سيكون القانون الثانى الذى يطالب به الإتحاد هو قانون العقد المتوازن حيث يعتبر رجال اتحاد المقاولين أن العقود الحالية هى عقود إذعان ويؤازرهم فى ذلك **الاتحاد الدولى للمقاولين (الفيديك) والبنك الدولى**.ومن المتوقع أن تشهد أسعار الإنشاءات قفزة ضخمة فى ضوء إلغاء ما فى القانون٩ من قيود وإقرارمبدأ العقود «المتوازنة» والمحزن أنه لم يقابل ذلك حتى الآن أى التزام من جهة المقاولين ناحية المالك وناحية شاغل العقار أو المبنى أو الدولة وقد لاحظت أطراف عديدة أن اتحاد المقاولين ابتعد عامدا عن تقنين المسئولية عن الجودة فى المراحل المختلفة للبناء،وإن كان بعض أعضاء الاتحاد يقولون أن على الدولة أن تقنن ذلك من خلال قانون الإسكان المرتقب!

ونمط الفساد الأخير،والخطير فى قطاع المقاولات ،والذى لن يطاله أيضا قانون الاتحاد،هو العلاقة التحتية بين القطاع ومسئولي الدولة،**ومن المعروف أن شركات كبرى معروفة،قد كبرت أساسا،بالعلاقات غير المنظورة مع رجال فى أجهزة حساسة،ومع أقارب سيدات يشغل أزواجهن مناصب أكثر حساسية!!** ويذكر هنا أنّ شركة كالمقاولين العرب ظلت الشركة الوحيدة الصامدة حتى الآن التى ترفض تمثيل العمال فى مجلس الإدارة،رغم الدستور والقانون والأحكام القضائية وذلك ببناء الفيلات والاستراحات للكبار،بلو شي أو شبه بلوشي!.

هذه هى أوضاع القطاع،فى عصر أوبريت«**مصرالبنايين**»،حيث ملأ مصر بالقبح والدمامة،والخراب ،وأتاح لكل ذى كرش أن يكون مقاولا..وقد بنى هؤلاء المكرشون ريف مصر واحياءها بالمسلخ بأموال صدام والخليج،على البركة،وبكميات مهولة من الحديد والأسمنت،على حساب الزبون،لتعويض جهلهم الفني،،وقد قدرت دراسة لإحدى استاذات الجامعة **أن الهدر فى مواد البناء والمهمات يبلغ ١٥٪ وفى المعدات يبلغ ٦٠٪** .وقدرت مجلة المصور أن ٩٠٪ من التراخيص فى الجيزة ارتكبت مخالفات،ووقفت الأجهزة متواطئة،أو عاجزة ،عن التعامل معها ،وقال منير الضرغامى رئيس النقابة العامة لعمال البناء أن الفساد فى بعض الشركات الحكومية بلغ حد فتح مظاريف شركة الأساسات العامة(فيبرو)وتغيير المواصفات بعد الاطلاع على عروض الشركة،حتى

لا تنطبق عليها لإرساء المناقصة على القطاع الخاص،هؤلاء هم الذين سيبنون بعشرين مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الحالية،وسيبنون ٣٠٠ ألف وحدة سكنية كل عام(١٢٠ألفا يبنيها القطاع العام،والباقى القطاع الخاص)وذلك حتى عام ٢٠٠٠ ولا أريد أن نمضى فى تكرار ما تناقلته الصحف من أرقام تعكس حجم التدهور والفساد فى الدولة وقطاع المقاولات معا،فقد تشقف المواطنون بعد الزلزال،من هذه الزاوية،بما يكفى وزيادة،لكن أين اتحاد المقاولين من كل ذلك؟.

الهدف والمنظمات

ينتشر المقاولون فى عدة منظمات،أولها كان شعبة المقاولات بالغرفة التجارية،ثم جاءت لجنة التشييد بجمعية رجال الأعمال ويرأسها المهندس حسين صبور،وهو عضو مجلس الأعمال المصرى الأمريكى،وعضو الغرفة المصرية الأمريكية،وهناك أيضا الغرفة المصرية الألمانية،وتضم بعض قيادات فى المقاولين العرب،وجمعية رجال الأعمال فى الاسكندرية،علاوة على المنظمات الهندسية مثل جمعية المهندسين،وجمعية الاستشاريين، واتحاد المعماريين،والجمعية المصرية لمقاولى البناء والتشييد..وظهما نقابة المهندسين،ويقدر عدد المهندسين المتعطلين فى مصر ٢٠ ألف مهندس ولذلك فإن نقابة المهندسين كانت قد سعت منذ وقت مبكر لقصر ممارسة مهنة المقاولة على المهندسين فقط،غير أن ذلك تم رفضه،وتبذل جهود حاليا للنص فى اللائحة التنفيذية على إلزام كل مقاول بتعيين عدد معين من المهندسين،يتلاءم مع تصنيفه فى الجدول المعد لذلك،وقد ظلت كل هذه المنظمات محدودة التأثير منفصلة كالجزر،الى أن قام الاتحاد فأثار انتباه الجميع، حتى أن المهندس شريف حافظ رئيس الجمعية المصرية،يؤكد أن جمعيته ستضاعف نشاطها فى الفترة المقبلة،على الأقل لتضفى قدرا من العقلانية على الأمور المتعلقة بقطاع المقاولات،فى مواجهة تيار لا عقلانى قد يرتفع صوته فى اتحاد المقاولين ،والمعروف أن شريف حافظ أحد مؤسسي جمعية «النداء الجديد» الليبرالية ،وهو يركز على الطبقة المتوسطة من المقاولين وتضم جمعيته ١٠٠عضو.

أما المهندس محمد محمود نائب قرص منذ ١٩٧٩ ،فقد آزر قيام الاتحاد منذ ١٩٨١ ،وهو ممن يعتبرون أن الله اختارهم لمهامهم،وكان قد اعتزم فى بداية حياته التقدم لكلية الطب،وتحول بصدفة الى الهندسة.ويقول أن فكرة الاتحاد انشأت فى رأسه بعد زيارة لإنجلترا

الزلزال

للاحتفال بالعيد المئوي لقيام اتحاد المقاولين هناك!ويشدد على أن الهدف هو نقل المقاولات من مهنة من لا مهنة له إلى مهنة منظمة تحكمها القواعد،ويقوم الاتحاد بالارتفاع بمستواها ومستوى القائمين عليها.ومن الآن فصاعدا فإنه لا يسمح بمزاولة مهنة المقاولة إلا بعد التسجيل فى الاتحاد ،ولا يجوز للمقاول التعاقد على فئات أكبر من درجته المصنف عليها ،وينظم الاتحاد ترقى العضو من فئة إلى فئة ،ويحكم فى التظلمات التى يتقدم بها الأعضاء،وسيعفى من التسجيل فقط من يقومون بأعمال تقل عن ٥٠ ألف جنيه وأشد العقوبات للمقاول هى الشطب سنة أو نهائيا .**ويتعاون الاتحاد مع البنك الدولي وجمعية حسن فتحى بالولايات المتحدة لتدريب المهندسين والفنيين فى مصر،ودعم البحوث والمعامل**،وكان هناك إتجاه فى أوساط المقاولين لجعل الوزير المختص-الذي لم يحدده القانون-هو عاطف صدقى بصفته وزيرا لقطاع الأعمال غير أن ضغوط الكفراوي دفعت باتجاه قيام الاتحاد بمكاتبة رئيس الوزراء ليكون الكفراوي هو الوزير المختص .ويقول المهندس محمد محمود أن الصفار هم الذين سيستفيدون من الاتحاد حيث سيقف جانبهم فى العثرات وينقذهم من الإفلاس.

أما المهندس حسن درة نائب رئيس الاتحاد فيري أن القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ به ٣ مواد لو طبقت ما حدث خلل فى المبانى على الإطلاق،وقال **أن مسئولا فاسدا كان وراء إقرار التصالح فى جرائم المبانى**،غير أن المهندس الكفراوى ألغى التصالح ومع ذلك فإن المحافظين لا يعلمون هذا؟!وطالب بتنفيذ القانون بكل حسم حتى تعود لقطاع المقاولات سمعته التى استمرت حتى الخمسينات..والستينات أيضا،وأصابها **الدمار منذ السبعينات حيث شاع الغش والتدليس والتسيب.**

وتستمر المناقشات فى ندوة عن اتحاد المقاولين لنكتشف هروب الدولة المصرية من أبسط المسئوليات ومنها **كتابة تاريخ الصلاحية علي شكاير الأسمنت والجبس،والغرض من الاستخدام ،ووضع معامل فى محاجر الرمل والزلط!**

وينوه شريف حافظ إلي رفضه للعضوية الإجبارية فى الاتحاد ،ورفضه لهيمنة الدولة،ولتحول الاتحاد إلى جهاز دولة فى نفس الوقت،ويشير إلى أن اتحاد المقاولين هو جزء من نسيج المجتمع فيه ما فيه،ويهاجم أحد المتحدثين الحكم الشمولي،ونكتشف أن ما يغيظه فى الشمولية فقط لجان البت التى تخاف ألا تقبل أقل الأسعار [بالمناسبة القطاع الخاص نفسه يعمل بذات الطريقة..وبالمناسبة أيضا من المسئول عن انهيار العمارات التى بنيت بغير قانون ٩ وبغير لجان بت؟!].

ويطالب المهندس **أحمد كمال سعد** بأن تنص لائحة ق ١٠٤ على ألا يتعامل مع الهيكل الخرسانى إلا مهندس إنشائى ،وإلا يتولى مهندسوا الأحياء وضع رسوم التصميم،باعتبار أن عملهم يجب أن يكون فقط التنظيم بالإضافة إلي صيانة المبانى ،ويطالب الحاضرون بتدريس مادة الترميم فى كليات الهندسة وإنشاء شركات متخصصة في ذلك،لكن إجمالا فإن المقاولين سعداء بالاتحاد كخطوة على الطريق،وشاطرهم السعادة جزء من المهندسين،وعلى رأسهم مهندسو جمعية خريجى هندسة عين شمس،التى قررت تقليد رئيسه،نوط الوفاء!.

المخاوف

من جانب آخر يرى **شريف حافظ** أن المخاوف من هيمنة الأجانب على قطاع المقاولات ،غير مبررة ،لكنه يؤكد أن شركاتنا عاجزة حتى الآن عن إقامة المشاريع الكبيرة كالفنادق والمستشفيات ويقول أن ثمة هامش «للفلفصة» فى السوق الدولى للمقاولين المصريين،لو أطلقت طاقاتهم،ويلمح الى أن الدولة رفضت إجراء دراسة عن حجم الأعمال الأجنبية فى مصر،مخافة دلالتها السياسية.وهنا يقول **د.أبو زيد راجع** أن الشركات الكورية والصينية التى أقامت مساكن لمحدودي الدخل فى ٦ أكتوبر،**قد كشفت ما تبقى من سمعة للشركات المصرية من حيث الكفاءة والسعر**.ويلفت **شريف حافظ** النظر إلى انتهاء عصر عامل القروانة المصرى فى الخليج بسبب تطور المعدات بل ويرى **أن المانع البشرى الذي كان يمنع اسرائيل من دخول سوق المقاولات المصرى،قد يزول بسبب هذا التطور!** ويتفق الجميع على ضرورة إسناد دور جديد للاستشارى فى مصر، كمنطلق لضمان جودة التنفيذ وإن كان مهندسون فى المواقع قد قالوا للمحرر إن **المصائب المعمارية فى مصر بدأت بمباركة كبار الاستشاريين الذين طوعوا التصميمات للمعايير التجارية،ودشنوا عصر الانتاج الموسع-الأبراج- فى المقاولات وضربوا قواعد الملائمة للبيئة والتكامل والانسجام فى الصميم**،وقال أحدهم أن المهندسين الآن يقفون على أبواب الأحياء يبيعون أختام مكاتبهم على شهادات وتصاميم وتقارير لبيوت لم يروها ولا يعلمون أين هي.وقال أيضا إن الثقل فى مصر للمقاول **حيث لا يزيد نصيب المصمم عن ١٪ من إجمالى التكلفة بينما لا يقل ربح أى مقاول عن ١٥٪** وأبدى عدم تفاؤله من أن يستطيع الاتحاد المساهمة فى إلغاء مقاولات الباطن،أو ضبط الجودة-هكذا توقع **د.أبو زيد راجع** أيضا-وقال مهندس التنفيذ المخضرم إن **اكتشاف آلاف العمارات الغير مجهزة للسكن بعد الزلزال،يعرى الفلسفة التى قامت عليها وزارات الإسكان فى مصر،ألا وهى بناء عمارات وقص شريط لا بناء مجتمعات.لأن أحدا لن يفتتح مواسير مجاري أو أسلاك كهرباء أو تجهيزات أو مرافق**،وأكد أن صراع التيار الإسلامى فى نقابة المهندسين صراع صفوة لا وجود له فى أرض الواقع بين الشقيانين فى المواقع ولا فائدة تتوقع لهؤلاء من قيام الاتحاد المعروف أن عدد العاملين فى قطاع التشييد والبناء يتجاوز ١.٨ مليون عامل ،منهم نصف مليون عامل أعضاء فى نقابة البناء والأخشاب موزعين على ٧٠ مهنة.

شركات المقولات تكبر بعلاقات- غير منظورة- مع قيادات أجهزة حساسة.

الفساد وراء قرار التصالح فى جرائم المبانى

د. ميلاد حنا يقول:

أرفض اتحاد المقاولين لأسباب مبدئية

عندما تولي د. ميلاد حنا رئاسة الإسكان فى مجلس الشعب،دعته شعبة المقاولات بالغرفة التجارية،الى ندوة فى نادى الضباط بالزمالك لحثه علي تبني مشروع قانون اتحاد المقاولين.وقد تحدث الحاضرون وكان يدير الندوة المهندس زين السادات،فأيدوا المشروع،واستعجلوا صدوره.. ووسط جمعهم استطاع د.ميلاد حنا منفردا أن يغير دفة الندوة ويقنع الحاضرين بخطورة القانون ،وبوضعه الذى كان يقنعهم بتنظيم القطاع الخاص أولا وتأجيل القانون وإعادة النظر فيه حتى لا يكون مجالا لسيطرة قلة على قطاع المقاولات. تذكرت الندوة وسألت د.ميلاد .هل خشيت المواجهة مع المقاولين بعد صدور القانون إذ دعوك الى ندوتهم الأخيرة عن الاتحاد ولم تحضر؟ قال. موقفى من الاتحاد مبدئى ولم يتغير،ولم أحضر الندوة لأن عريسها كان محمد محمود..والعروس كانت القانون،ولم اشأ العكننة ! إن الاتحاد هو أخطر تجمع مصالح فى مصر،ورغم التحسن النسبي فى قانونه فإن الأوراق لا زالت مخلوطة بين العام والخاص ،والعيب الرئيسي هو أن الاتحاد هو الذي سيصنف المقاولين،كخصم وكحكم،وأغلب الظن أنه سيبدأ عادلا ويتغير مع الزمن، وستصبح لجنة القيد مصفاة لفتح أبواب الرزق ،ويخشى أن تقوم بذلك على أساس تصنيف سياسى!!وكان رأيى منذ البداية أن يكون بلجنة القبول والتصنيف عنصر قضائى،يمكن مواصلة الجولة معه فى الاستئناف والنقض .والقانون الحالى مفصل كما لو أن محمد محمود والكفراوي باقيان أبد الدهر وهو مبنى على أساس أن المقاولات مهنة بينما هى فى الواقع«بزنس» كالسياحة والصناعة..ويجب أن تكون الضوابط فيها نابعة من قواعد عامة لقطاع الأعمال العام أو الخاص.كما يجب حماية قواعد ضبط الجودة فى قطاع المقاولات من خلال نظام وأطر رقابية وآليات تصحيح ذاتي شأنه فى ذلك شأن أى قطاع اقتصادى فى المجتمع الرأسمالى ،وليس من خلال دعاوى أخلاقية مطلقة!.. إن الأخيرة تفيد فقط فى مجال العلاقات الإنسانية.

ويختتم د.ميلاد: أخشى أن يخسر قيام الاتحاد مصر بدلا من إعمارها..

وأخشى أن يظل د.ميلاد وحيدا في تصديه لهذا التجمع.

الزلزال والإسكان .. وثيقة اتهام ..

د. سمير حنا صادق
أستاذ بطب عين شمس

رغم المضار الواضحة لعزوف القيادة السياسية عن التغيير ، فإن لهذه السياسة فائدة هامة : فقد بقيت بعض القيادات فى مراكزها نتيجة لهذه السياسة، لمدد طويلة، تصل أحيانا إلى ما يقرب من خمسة عشر عاما ، وأصبح من الممكن لنا الآن محاسبتها على أدائها ، دون أن تتمكن من المراوغة وانتحال الأعذار بأخطاء القيادات السابقة، أو تراكمات الماضى، وما إلى ذلك من الحجج الواهية.

فإذا أضفنا الى ذلك أننا ننعم منذ زمن طويل، نكاد أن ننسى ماقبله، بحكومات الحزب الوطنى (الاشتراكى؟) فاننا نجد أن منطق المحاسبة واضح بل وواجب ولامفر منه.

ولقد سبق مناقشة مدى التقصير الواضح فى سياسة الإعلام الذى لم تتغير قيادته منذ سنين طويلة والذى وصل بنا الى مانحن فيه الآن من **فتنة طائفية وعنف وارهاب وتخلف وغياب للمشاعر الوطنية والانتماء.** مما يشكل خطورة واضحة على أمننا القومى: وبالمثل فقد أيقظنا الزلزال الأخير إلى ما ارتكبته قيادة الإسكان فى حق شعب مصر خلال السنوات الطوال التى تولت فيها مهمتها.

فعندما نعرف أن زلزالا متوسطا قد تسبب فى هذا الدمار الفادح، وعندما نكتشف بعده **أن ٦٠-٨٠ فى المائة من منازل القاهرة غير سليم إنشائيا**، وعندما نتذكر أن الأسمنت المورد لأصحاب المبانى لسنين طويلة كان فاسدا ، وعندما نعرف أن

الزلزال

أطفالنا كانوا يدرسون فى مدارس سرق المقاولون الجشعون أمانهم بإفساد ذمم المهندسين المشرفين. عندما نتأمل فى كل هذا وغيره يصبح التقصير واضحا لاريب فيه. فإذا لم تكن وظيفة وزارة الاسكان منع هذا كله فما هى وظيفتها إذن؟

التهمة أذن ثابتة ولاحاجة بنا للدخول فى تفاصيل لبيان أوجه التقصير فى أداء الواجب نحو الشعب ولكن، ومع ذلك هناك بعض أوجه التقصير التى تستحق أن نذكرها بشكل خاص:

أولا- انتهت سياسة الوزارة وتخطيطها وتشريعاتها إلى وضع غريب يملأ **القاهرة بعشرات الألوف من الشقق الخالية** وتعطل فيها مليارات من الجنيهات ترقد على شكل كتل من الطوب والأسمنت والحديد والخشب والالومنيوم، لاتنتج ولا تؤدى خدمة، فى وقت تشتكى فيه البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة وبطالة ونقص شديد فى الاستثمار للإنتاج والخدمات.

ثانيا- انتهت سياسة الوزارة ايضا إلى وضع خطر آخر: فقد تركت الوزارة إسكان الجانب الأكبر من الطبقة المتوسطة إلى القطاع الخاص، **وانصرفت، كما سنفصل فيما بعد، الى إسكان الأثرياء فى مارينا ومارابيلا ومراقيا**. وتبلغ تكاليف انشاء شقة متواضعة فى القاهرة (٨٠ متر) مالا يقل عن عشرين ألف جنيه، وفوائد مجرد فوائد هذا المبلغ تزيد عن مائتين وخمسين جنيها شهريا. فإذا عرفنا أن ايراد الجانب الأكبر من عائلات الطبقة المتوسطة يبلغ بين ٢٠٠-٤٠٠ جنيه شهريا، فإن الوزارة تكون بذلك قد خططت للرشوة والفساد، وللعنف والفوضى، بخلق وضع تستحيل فيه المعيشة الشريفة المستقرة. وأنا والله لا أعرف كيف يستطيع سياسى أن ينام ليلة وهو يعرف أن سياسته ينتج عنها هذا الوضع.

ثالثا- إن الوزارة بانصرافها عن مشاكل الإسكان الحقيقية قد تسببت فى الوضع الذى أدى الى الفوضى السائدة الآن فى مواد البناء (الأسمنت والحديد) والفوضى فى تراخيص الأبراج الشاهقة المخالفة: وتكفى زيارة أى مسئول لمدينة نصر حيث ينص القانون على ألا يرتفع فيها البناء، بأى حال عن أربعة طوابق لكشف مدى الفوضى والفساد الذى عم صناعة البناء. ولا عذر للوزارة بأن هذه مهمة «التشريع أو «الإشراف» فالقيادة الحقيقية ينبغى أن تناضل من أجل تصحيح هذه الأوضاع. فإذا وجدت أن طريقها مسدود فعليها الانسحاب تماما من هذا العبث الخطير بدلا من الهروب إلى مارينا.

رابعا- ونأتى الى ماأرتكبته وزارة الإسكان فى **الشاطئ «الساحل الشمالى: لقد كانت هذه المنطقة تمثل المصدر الأساسى للعنب والحبوب أيام الامبراطورية الرومانية** اذ تتميز بجو معتدل وبقرب المياه الجوفية وبأمطار لابأس بها إذا خزنت لتضيف للمياه الجوفية، فاذا بوزارة الإسكان تقود حملة لتحويلها الى غابات من الأسمنت المسلح تحيطها مساحات

آثار زلزال ١٢ أكتوبر تمتد ثلاث سنوات

محمود الخضرى

الاحتياجات والأعباء العاجلة وصلت الى ٣٦٥٠ مليون جنيه.

*

مطلوب إعادة بناء ١٣٠٠ مدرسة منها ١١٠٠ عاجلة.

*

احتياجات المنكوبين تصل الى ٤٢ألف وحدة سكنية.

ترك زلزال ١٢ اكتوبر الماضى أثارا ضخمة على الاقتصاد المصرى، تمثلت فى أعباء متعددة على الموازنة العامة قد تمتد لسنوات قادمة.

هذه العبارة جاءت على لسان **د. عاطف صدقى** رئيس الوزراء، وأضاف أن الكارثة كبيرة بالنسبة لبلادنا، وقد تكون أقل خطورة إذا ما قورنت بكوارث العالم الأخرى الشبيهة

ولكن يبقى السؤال حول الحجم الحقيقى للكارثة والتكلفة التى سيتحملها الاقتصاد القومى، خصوصا أن هناك خلافات على بعض الإجراءات بين الحكومة وصندوق النقد حول برنامج الاصلاح.

الإجابة توجد في التقارير شبه اليومية التى ناقشتها وتناقشها اللجنة العليا لمتابعة الزلزال وأثاره.

فى البداية ومع الأيام الأولى للزلزال رصدت الحكومة بشكل طارئ **٥٠٠مليون جنيه** لتلبية متطلبات مواجهة أثار الزلزال، لم يتبق منها شيء بعد مرور حوالى ثلاثة أسابيع من يوم وقوع زلزال ١٢ اكتوبر وبدأت اللجنة العليا توافق على أى مخصصات مالية دفعة دفعة وحسب متطلبات كل قطاع.

وبعيدا عن المعونات والمساعدات المحلية والخارجية. يقول تقرير اللجنة العليا الذى ناقشته فى منتصف الشهر الماضى **أن حصر الخسائر الناجمة عن الزلزال وتوابعه تعدت ٣٦٥٠مليون جنيه شاملة حجم الخسائر بسبب الانهيارات للمنازل والمنشآت وتصدعات المبانى وما تبعها من نقل بعض الهيئات وموظفيها ويشمل هذا أيضا تكاليف انهيارات المدارس وإعادة بنائها.. وأيضا التعويضات المطلوبة للضحايا وغير ذلك.**

وتضيف أرقام التقرير تفاصيل أكثر، فهناك حوالى ١٣٠٠ مدرسة مطلوب إعادة بنائها، بينها حوالى ١١٠٠ مطلوب على وجه السرعة لاستيعاب التلاميذ المشردين فى خيام أومدراس أخرى. وتصل تكاليف تلك المدارس لما يقرب من **١٢٠٠ مليون جنيه** للوصول بها إلى مستوى معقول ويتناسب مع الظروف والأسس الجديدة، وقد يرتفع المبلغ الى **١٥٠٠ مليون** اذا ما تم تنفيذ خطة تطوير المدارس بالأجهزة الحديثة والمتطورة كما هو مستهدف فى خطة تطوير التعليم.

كما أن بعض الجامعات المتضررة من أثار الزلزال مثل **حلوان والمنيا** وعين شمس والقاهرة وفرع الفيوم **وبنها** وغيرها، كلها تحتاج إلي نحو **٢٠٠مليون جنيه** كتقدير مبدئى لإصلاح المبانى والمنشآت المتضررة، وعمل أحزمة خرسانية لهذه المنشآت والمبانى وبناء بعضها من جديد.

٤٢ألف وحدة سكنية.

وتوضح أرقام اللجنة العليا الوزارية لمتابعة أثار الزلزال أن الاحتياجات السكنية المطلوبة بعد انهيار وتصدع العديدمن المبانى

حسب الله الكفراوى

خضراء من الحشائش تكفى المياه التى تستهلك صيفا وشتاءا فى رشاشاتها لرى آلاف من الأفدنة المزروعة بعد تخفيضها بالمياه الجوفية. **بل لقد بلغت مساحة آخر هذه القرى (مارينا) حجما يفوق مدينة كبيرة وصرف عليها المليارات، منها عدة ملايين لإنشاء حواجز للأمواج ولإنشاء بحيرات صناعية وغير ذلك من مظاهر الترف.**

ولمن كل هذا؟

لمجموعة من المترفين الذين يملكون عشرات القصور والفيلات فى القرى السياحية المختلفة والذين يقضون على كل حال عطلاتهم فى فرنسا وأسبانيا.

وهكذا تمتلئ هذه القرى بآلاف الفيلات والشاليهات والشقق التى لايشغلها أصحابها لأكثر من أيام محدودة كل عام.

هل يمثل هذه السياسات تحقق أمنا قوميا؟

هل يمثل هذه السياسات تدفع الناس الى الشعور بالانتماء؟

وأترك لخيال القارئ تصور ماقاله لى أحد رجال أمن مارينا أمام قصر أحد كبار الصحفيين تعليقا على الولائم التى تقام به والتى يستحضر لها أصناف المأكولات من فرنسا..

عاطف صدقى

والمنازل ستصل إلى **٤٢ ألف** وحدة سكنية تمثل الاحتياجات العاجلة والاحتياجات المطلوبة على مدى الفترة القادمة وتصل تكاليفها لنحو **٩٠٠ مليون جنيه** ،ومع مد المرافق والخدمات والمواصلات.والأجهزة المعاونة ستصل التكاليف إلي ضعف هذا المبلغ،مطلوب ٧٥٪ منه على وجه السرعةأى حوالي ١٢٠٠ مليون جنيه .

ويضاف لهذا نفقات أخرى تتمثل فى التعويضات والمساعدات لأسر الضحايا والضحايا أنفسهم،وتكاليف رفع الأنقاض وإعادة التخطيط وغير ذلك من معاشات استثنائية وغيرها. كل هذا سيصل الى **مليار جنيه**.

وتشير الأرقام وتقارير المتابعة عن الزلزال إلى ضرورة إجراء تعديلات واسعة فى العديد من بنود الخطط والموازنات ليس للعام الحالى فقط بل امتدت لإعوام قادمة قد تصل الى ٣سنوت أو بمعنى أدق لنهاية الخطة الخمسية. ،وتفسر التقارير ذلك بأن برامج الموازنة والخطة كانت تستهدف المرافق واستكمال بناء الوحدات السكنية حول القاهرة على مدى سنوات الخطة ونظرا لأحداث الزلزال جرى تعديل عاجل على كل هذه البرامج وضغط ودمج مدد تنفيذها الزمنية.

وهنا يقول المهندس **حسب الله الكفراوى** وزير الإسكان أن الأمر يتطلب وضع برامج لمشروعات بديلة لمواجهة الاحتياجات والطلب المستقبلى وهذا بدوره سيحتاج لتكاليف وتحويلات وبنود جديدة.

نفس الوضع ينطبق على خطط مد الشبكة الكهربائية وخطوط الصرف الصحى ومياه الشرب،فقد ألغيت البرامج لتقوية شبكات المناطق داخل القاهرة وبعض المدن،وتوجيه التحويلات والبنود المالية لسد احتياجات مناطق الإسكان لمنكوبى الزلزال على مستوى كل المناطق.

د.كمال الجنزوري وزير التخطيط يرى أن القاهرة ستكون هى الأكثر تأثيرا من أحداث وأثار وتداعيات الزلزال،فقد نؤجل مشروعات لتلبية احتياجات مشروعات أهم..ولكننا نحاول حاليا البحث عن موارد مالية فى محاولة لعدم اللجوء الى أى تغيير.

ويتوقع أن يكون للمساعدات والمعونات الخارجية دور فى تحقيق ذلك ،وأشار إلي أن اللجوء للمعونات والمساعدات في مثل هذه الكوارث الطبيعية ليس فيه ما يؤثر على سمعتنا أو ما يؤثر على سياساتنا.

وفى وزارة المالية جرى تعديل فى بعض بنود الموازنة العامة،وإضافة بنود جديدة بتعديل مستهدفاتها وتكاليفها وكلف **د.محمد الرزاز** وزير المالية مجموعة من خبراء الوزارة بإعداد تصور عاجل عن الموازنة القادمة ١٩٩٣/١٩٩٤ فى ظل مخططات وزارة التعمير الجديدة ررؤية وزارة التخطيط.

وعن المعونات الخارجية يقول **د.عاطف صدقى** أنها محددة الإستخدام فى ثلاث مجالات

البنية الأساسية من مرافق وخدمات

وبناء مساكن جديدة حسب الاحتياج وبناء مدارس المناطق المتضررة على أن يوافق مجلس الوزراء على استخدام المعونات فى مشروع ما محدد الهدف ،وعن حجم المعونات قال نتوقع أن تصل الى مليار جنيه مصرى ،وهذا لم يتحقق حتى الآن.

أما عن تأثر مفاوضات صندوق النقد بهذه الأحداث قال د. صدقى أن هذا أمر مختلف ،**فقد أرجأ توقيع الاتفاق من نوفمبر إلى يناير القادم لمزيد من الدراسة** ،**وقد نلجأ لمد الاتفاق لمدة جديدة بدلا من توقيع اتفاق جديد** ومازال الحوار مستمراً،ولم يظهر ما يؤثر على المفاوضات التى تسير بخطى ثابتة ترى الحكومة أنها مناسبة جدا وتتوازن مع خطوات برنامج التحرير الإقتصادى.

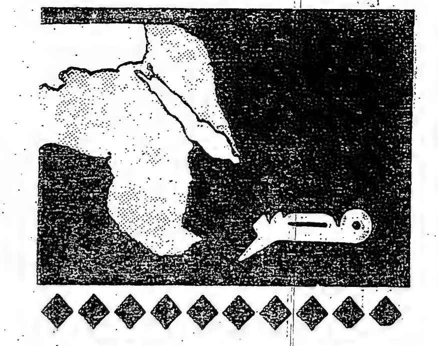

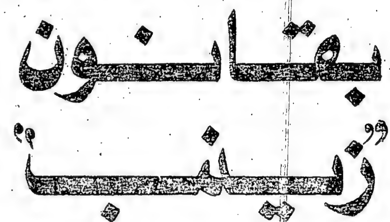

بقانون "زينب" يفوز الحزب الوطنى بالمحليات!

أحمد الحصرى

عرف القانون «**زينب**» وعن طريقها فاز «**الحزب الوطنى**» بـ ٨٥٪ من مقاعد المحليات بدون انتخابات، ونازع أحزاب المعارضة فى الـ ١٥٪ المتبقين ليستولى على ٩٥٪ منهم.

«وزينب» هى التى قال عنها فؤاد المهندس فى مسرحيته «أنا وهو وهى» إن القانون لايعرفها.. لكن وقائع ماجرى يوم الثالث من نوفمبر أكدت أن القانون يعرفها جيدا وسجل ولادتها رسميا تحت رقم ٧٤ لسنه ٨١ باسم «**القائمة المطلقة**» ودللها **أنور السادات** باسم «البلجيكية» واحياناً «السويسرية».

عرف القانون أيضا بنات زينب وكانت الكبرى منهن هى المادة ٧٥ من ذات القانون والتى تم فطمها على يد لجان الطعون فى قوائم المعارضة التى انتشر بداخلها رجال الحزب الوطنى ليكون الخصم والحكم فى الوقت نفسه، هم آباء زينب غير الشرعيين.

وعرف المواطنون «**زينب**» فلم تكن منذ ولادتها محل اختبار.. وكانت أحزاب المعارضة قد رفضتها منذ الولادة وقاطعت انتخابات المحليات التى أجريت بها طوال الفترة الماضية.. وبعد ١١ عاما من الرفض والمقاطعة قررت أحزاب المعارضة تجربة قانون زينب وقبلت دخول انتخابات المحليات لأسباب مختلفة لدى كل حزب.. **وكان «التجمع» هو الحزب الوحيد الذى استمر على موقفة**. وأعلنت الأمانة العامة للحزب فى جلسة طارئة مقاطعة الانتخابات لإصرار الحكومة على إجرائها بنظام القوائم المطلقة المخالف للدستور.

وأعلن رئيس الجمهورية عن الانتخابات بعد مناورات كثيرة عن تأجيلها وتغيير القانون ليكون الانتخاب بالنظام الفردى وتقدمت الأحزاب بقوائمها.. وكان الحزب الوطنى هو الوحيد الذى استطاع تغطية كافة الدوائر فتقدم بمرشحين (٢٧٦٩) مجلسا محليا على كافة المستويات (المحافظة-المدينة- المركز- الحى- القرية). ووفقا لتقارير **محمود الشريف** المقدمة لمجلس الوزراء كان الموقف هو فوز الحزب الوطنى بـ ٢١١٥ قائمة و١٣٤٧ مقعداً فردياً بالتزكيةبينما تبقى لأحزاب المعارضة المنافسة فقط على ٦٦٨ دائرة مع الحزب الوطنى.. وكان لحزب العمل ٤٧٨ قائمة والوفد ١٩٠ والأحرار ١٥ والناصرى ١٣ والخضر ٢ وحزب مصر ١.

وهكذا تم حسم المعركة قبل بدايتها.

ولكى نحيط بأبعاد عملية التزوير.. فلابد للعودة الى البداية.

فى أحد أيام صيف عام ٨٠... اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى فى مبنى الاتحاد الاشتراكى (سابقا) على كورنيش النيل وكانت المناسبة إعداد قانون مجلس الشورى.. شارك فى الاجتماع أعضاء مجلس الشعب وأمناء المحافظات وبعض رجال الصحافة ودخلت مذكرة كتبها فقهاء الحزب لتضع نظاما للأنتخابات وصفته بنظام **«القاسم المشترك»** وكانت مفاجأة إعترضت عليها بعض القيادات كان منهم **د. حمدى السيد** ود. **محمد عبد اللاه** ود. **مصطفى السعيد وصلاح الطاروطى وبثينة الطويل وحسن حافظ الذى قال:** إنها نظام معقد على المواطن المصرى ومايصلح فى بلجيكا لايصلح فى مصر كما انها تمثل إجحافا باحزاب الأقلية.. وقويت شوكة المعارضين بانضمام وزير الاعلام والثقافة **منصور حسن** وكان ايضا نائبا لدائرة أبو كبير وأمين عام مساعد الحزب الوطنى.. وهو مادعى **حسنى مبارك** «نائب رئيس الجمهورية» وأمين الحزب فى ذلك الحين إلى تأجيل المناقشة.. وبعد عدة أيام دعا إلى اجتماع مصغر لأمانة الحزب أبلغ فيها الحاضرين على لسان **أنور السادات**».. هم عايزين إيه- وكان يقصد حسن حافظ- قل لهم لاسويسرية ولاحتى بلجيكية.. الانتخابات ستجرى بالقائمة المطلقة..»

وهكذا ولدت **«زينب»** التى لم تشهد مثيلا لها فى العالم سوى فى فترة استثنائية فى فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية وتم الغاؤها بعد ذلك.

تمت الولادة وكبرت زينب وقطعت الطريق على أحزاب المعارضة التى لاتستطيع توفير ٤٠ ألف مرشح فى المحليات وحتى لو استطاعت فلابدلها من الحصول على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات لتضمن النجاح وهو أمل بعيد على ضوء تعقيدات قانون «زينب» وإجراءات الانتخابات والتزوير وخبرة المحترفين.

بنات زينب

رفضت أحزاب المعارضة وقاطعت زينب.. وعندما قررت- استعدادا لمعركة مجلس الشعب عام ١٩٨٧- خوض الانتخابات بقائمة مشتركة، سارعت الحكومة بتجريم القوائم الحزبية المشتركة.. وتحسباً لاحتمال تطبيق ذلك فى المحليات سارع ترزية القوانين بتلقيح «زينب» لتولد بنظام «القيصرية» «بنت زينب» المادة ٧٥ المستحدثة.. وتنص على إبطال القائمة الحزبية التى تضم مرشحين من عده أحزاب واعتبار تلك المخالفة جريمة يترتب عليها عقوبة السجن وهى المادة التى أصبح لها شأن خطير فى انتخابات الثالث من نوفمبر الماضى.

وهكذا اكتملت أسلحة الحزب الوطنى واستطاع التجديد والابتكار بعد أن أصاب المواطنون الملل من عمليات التزوير الفجة التى تسير بقيادة البلطجية وحماية الشرطة وتعود فيها الحياة لجثث فى القبور ويأتى المغتربون إلى أرض الوطن ليوم واحد يقومون فيه بالتصويت للحزب الوطنى ويجددون الثقة فى نظام الحكم..

فقد وفر قانون زينب الكثير من الجهد والمال الذى ينفق يوم الانتخاب.. ولنتابع وقائع الشهر الماضى.

وقائع ماجرى

كالعادة.. سخرت الحكومة أجهزتها لمساندة مرشحى الحزب الوطنى وقامت صناديق الخدمات وهيئات النظافة براجبها فى الإنفاق على رعاية هؤلاء المرشحين بالإضافة إلى توفير اللازم من القوى البشرية اللازمة فى الجولات والأفراح وتعليق اللافتات وتوزيع الأوراق.. وأضاف الزلزال بعدا جديدا حيث كانت عمليات الإيواء والإنقاذ وصرف الشقق والتعويضات من خلال مصفاة رجال الحزب الوطنى.

ولأن المحليات هى مفاتيح الرزق.. فقد وصل عدد المتقدمين للترشيح من خلال الحزب الوطنى أكثر من ١١٥ ألف- حسب تصريحات كمال الشاذلى- دفع كل منهم **١٠٠ جنية رسم ترشيح غير قابلة للرد** واستطاع الحزب أن يضيف بها الي ماليته **اكثر من ٥ر١١ مليون جنيه** وكله مكسب. مع ملاحظة أن المرشحين ظهر بينهم ٩ آلاف من أصحاب السوابق والمتهمين فى جرائم أغلبها مخدرات وذلك وفقا لتقارير الأمن المقدمة لقيادة الحزب.

وبدأت أيام تقديم قوائم المرشحين والتى جرى إعدادها فى كل الأحزاب بطريقة العمليات الحربية... واضطر الحزب الوطنى للمناورة على أعضائه حتى اليوم الأخير ليفرت على الوفد والعمل الاستفادة من مطاريده..

وبدأت زينب العمل../... وتشكلت لجان تلقى طلبات الترشيح.. وبدأت معها المعاكسات ووضع العراقيل.. **فاللجان مشكلة بقرار من المحافظ وتضم أعضاء الوطنى وفى بعض الأحيان مرشحين على قوائمه.**

ووفقا لقانون زينب فان المحافظين وكلهم من الحزب الوطنى هم المشرفون على العملية الانتخابية..وقد قاموا وفقا لصلاحيتهم بتشكيل لجان عليا للإشراف برئاستهم وتضم فى عضويتها مساعدى المحافظ ونوابه ومدير الأمن وسكرتير عام المحافظة مقررا والسكرتيرين المساعدين ورؤساء الوحدات المحلية والمراكز ورؤساء الإدارات المركزية للوحدات والمجالس المحلية.. **أى أنها لجان حكومية من الألف للياء للإشراف على انتخابات تجرى بين مرشحى الحكومة وأحزاب المعارضة.**

وفى هذه المرحلة تم تصفية عدد لابأس به من قوائم المعارضة وصلت إلى نصف قوائم حزب العمل، حسب تصريحات **ناجى الشهابى** أمين لجنة الانتخابات بالحزب.

وجاءت المرحلة الثانية ليقوم بنات زينب بعملهن. وهى مرحلة الطعون وكان للحزب الوطنى النصيب الأكبر فى تقديم الطعون على قوائم المعارضة وكانت حجة الوطنى تستند إلى المادة ٧٥ التى تمنع التحالف بين الأحزاب. والقوائم المشتركة حيث قدم استمارات عضوية لمطاريده الذين ضمتهم قوائم المعارضة.. وفى بعض الأحيان قدم استمارات لأعضاء لم يدخلوا يوما عنده..

ولم يكتف الوطنى بالمادة ٧٥ بل أضاف رجاله فى لجان الطعون المشكلة بقرارات المحافظين تفسيرا جديدا يمكن اضافته إلى فقة الانتخابات على الطريقة المصرية **حيث اعتبروا قوائم المعارضة فى حالة تحالف مع الوطنى بضمها لمطاريده و بالاستمارات المزورة.**

إعلان جديد

وعلى ضوء تقارير الطعون الملاكى أعلن **محمود الشريف** فوز الوطنى بـ ٢٣٤٨ قائمة و ١٣٤٢ مقعداً فردياً بالتزكية وأنه سيدخل الانتخابات فى ٤٢١ قائمة متبقية. بينما نقص نصيب العمل إلى ٣٠٦ و٤٣١ مقعدا فرديا وفاز بالتزكية بقائمة واحدة: **صفط العنب** مركز كوم حماده بالبحيرة- ونقص نصيب الوفد الى ١٢٢ قائمة وفاز فى قائمتين بالتزكية فى بورسعيد على مستوى الحى ونقص الأحرار إلى ٩ قوائم وظل الناصرى على حالة ١٣ قائمة ومصر قائمة واحدة. واختفى نصيب حزب الخضر.

بينما أعلن حزب العمل أن لجان الطعون قد رفضت ٤٥٪ من قوائمه المتبقية بعد مذبحة لجان تلقى الطلبات...

كلمة القضاء

وذهبت أحزاب المعارضة إلى القضاء تطلب الإنصاف من قانون زينب وتحتكم إلى الدستور الذى تنص مادته رقم ٤٧ على حق المواطنين فى الانضمام للأحزاب السياسية دون قيد أو شرط.

وتقضى المحكمة الإدارية برفض قرارات لجان الطعون وتعيد إلى ساحة الانتخابات مايقرب من ٢٠٠ قائمة لأحزاب المعارضة وتؤكد على حق المواطنين فى الانتقال بين الأحزاب السياسية وكانت طعنه للحكومة ووزيرها **محمود الشريف** الذى أعلن فوز الوطنى بهذه القوائم بالتزكية.

وتذهب الحكومة للمحكمة الإدارية العليا لتعترف وترفض المحكمة ١٥٣ طعنا للحكومة منها ١٠٧ ضد حزب العمل و٣١ ضد الوفد و١٥ ضد الأفراد.

وهكذا تظل مرة أخرى زينب برأسها فكل هذه القضايا والأوارق المتبادلة كانت عشية الانتخابات.. ويأتى يوم الانتخاب ويتأخر إعداد أوراق اللجان فى ٩ محافظات عدةساعات ليصدر رئيس الجمهورية مساء نفس اليوم وبعد أن كادت مأساة أن تحدث قراره بتأجيل الانتخابات أسبوعا فى الدوائر المطعون فيها فى ٦ محافظات والسبب تعذر الانتهاء من إعادة طبع أوراق إبداء الرأى وتوزيعها على المقار الانتخابية قبل الموعد المحدد لبدء عملية الانتخابات.

فالحكومة والحزب الوطنى لم يخطر على بالهما مايحدث فى ساحات القضاء وتاه عن ذاكرتهما أن هناك دستوراً لا يرضى عن قانون زينب. لكن عملية الطعن والطعن المتبادل والمحاكم كانت وسيلة جيدة لإبعاد قيادات المعارضة وتشتيت جهد المرشحين على قوائمها.

معاقبة الناخب

أما مسألة أوراق الانتخاب فهى مسألة صعبة على ضوء إجراءات زينب وكانت وسيلة طيبة لمعاقبة من ذهب إلى لجان الانتخاب.

ففى يوم الانتخاب.. إذا سلمنا -جدلا- بتوافر كل الضمانات للعملية الانتخابية كان يلزم الناخب الاختيار بين ٧ أحزاب لها قوائم موزعة على ٦ بطاقات تضم مرشحين أصليين واحتياطيين.. وتحددت ألوان لكل بطاقة : الأبيض لانتخاب قائمة المحافظة والاحمر للحى والأصفر للمركز والازرق للمدينة والأخضر للقرية ومرفق بكل بطاقة واحدة أخرى تضم المرشحين على المقعد الفردى.

وإذا افترضنا حسن النية فقد كان لظهور محمود الشريف عشية الانتخابات وشرحه للمواطنين طريقة الانتخاب عاملا أساسيا لعدم الذهاب للجان ساعدت عليه أيضاً أحوال الزلزال والمدارس وتغيير اللجان بدون إعلان فى الجرائد.

وهو ماجعل وكالات الأنباء تؤكد على انصراف المواطنين عن العملية الانتخابيةفلم يتجاوز الحضور ٥٪ فى المدن و١٠٪ فى القرى فى اقصى التقديرات.

وفى استطلاع بالعينة أعده الاهرام بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء قال فيه ٨٠٪ من العينة انهم لا يهتمون بالانتخابات ولن يشاركو فيها ،وطالب ٣٨٪ منهم بتعديل نظام الانتخاب إلى الفردى. بينما رفض التعديل ٨٪ فقط. وامتنع ٥٤٪ لانهم لايعرفون النظام الذى تجرى على أساسه الانتخابات لكثرة التعديلات والتغييرات من بينهم ٣٤٪مؤهل جامعى و٦١٪ مؤهل فوق المتوسط و٣٧٪ مؤهل متوسط

و٤٨٪ لايعرفون القراءة والكتابة..

قديم وجديد

ورغم ذلك فقد شهدت الكثير من الدوائر انتخابات ساخنة خاصة فى بورسعيد ودمياط والدقهلية.. ولم يكتف «الوطنى» بقانون زينب وبناتها واضطر لممارسة طرقه التقليدية التى ملها الناخبون.. ومارس البلطجية هوايتهم فى طرد المندوبين و«تقفيل» الصناديق.. وكان أطرف حوادث طرد المندوبين بالذوق تقديم المشروبات مصحوبة بالمسهلات مثل ماحدث مع مندوبة الوفد فى الساحل- اما التزوير فكان أطرف حوادثة اطلاع أحد المواطنين فى لجنة مدرسةالنيل بالقاهرة على والده المتوفى ضمن كشوف الناخبين.

لكن الجديد فى يوم ٣ نوفمبر الماضى كان مواجهة أحزاب المعارضة خاصة العمل لبلطجية الوطنى فى بعض الدوائر وهو ماأدى لحوادث عنف فى ٤ محافظات وشهدتها القاهرة أيضا فى امبابة وحلوان وكانت المواجهة تستند أساسا إلى أنصار التيار الإسلامى الذين استحوذوا على ترشيحات المقاعد الفردية لحزب العمل والكثير من القوائم.

أما النتائج فقد اختلفت أرقامها المعلنة من كل حزب. وإذا كانت الحكومة قد أعلنت فوز الحزب الوطنى بـ ٨٥٪ من المقاعد بالتزكية و٩٥٪ من المتبقى ولم تفوت قيادات الحزب مثل **يوسف والى وكمال الشاذلى** إعلان خلو دوآئرهم من فوز المعارضة واكتساح الوطنى بنسبة ١٠٠٪ فإن حزب العمل قد أعلن فوزه بـ ٧٩ قائمةو ٥٠ مقعدا فرديا فى الجولة الأولى- وفاز بـ ٤٠قائمة فى الجولة الثانية منها ٢٦ فى دمياط- أما الوفد فلم تتجاوز قوائمه الفائزة ٢٥ قائمة تركزت فى بورسعيد والدقهلية والبحيرة وفاز الناصرى بقائمة واحدة. ولم يعلن أى حزب آخر أى قوائم فائزة.

ردود الافعال

كانت ردودالأفعال كما هى العادةمن أحزاب المعارضة.. استنكار وإدانة ونداءات ومناشدات.لكن اختلفت اللهجه. فزادت حدتهافى بيان حزب الوفد وافتتاحيات صحيفتة.. وارتفعت فى جريدة الشعب وبيان حزب العمل حاملة معها إنذارات ومشيدة فى الوقت نفسه بأداء رجال الحزب..

واتفق الحزبان على أن التجربة كانت ضرورية لكشف قانون زينب أمام الرأى العام. .بينما أعلن حزب التجمع عن مخالفة انتخابات المجالس المحلية للدستور وطالب بتحقيق إصلاح ديمقراطى عاجل يستهدف إلغاء قانون القوائم المطلقة وتعديله بما يتفق مع أحكام الدستور وتعديل قوانين مباشرة القوى السياسيّة وكفالة ضمانات جديدة لمنع اى تلاعب بإرادة الناخبين والغاء مختلف القوانين والتشريعات المقيدة للحريات ومنع رجال الإدارة المحلية من محافظين ورؤساء مدن وهم معينون من قبل السلطة. من التدخل فى العملية الانتخابية وفصل العلاقة بين الإدارة المحلية والحزب الحاكم.

من ناحية أخرى فقد انتهى الطعن المقدم من بعض المحامين والسياسيين فى قانون المحليات والذى طالبوا فيه بوقف الانتخابات إلى قرارمحكمة القضاء الإدارى بعدم الاختصاص فيما يخص وقف العملية الانتخابية حيث اعتبرتها ضمن القرارات السيادية لرئيس الجمهورية، أما الشق الخاص بمخالفة قانون المحليات للدستور فقد قررت المحكمة برئاسة طارق البشرى إحالة الطعن إلى المحكمة الدستورية وإتاحة ثلاثة اشهرللطاعنين لرفع دعواهم أمامها...

هل يتحقق حلم المعارضة وترحل زينب ونعود لنردد مع فؤاد المهندس «القانون مايعرفش زينب»... الإجابة ستكون فى قاعات المحكمة الدستورية.

الإرهابيون يخربون الاقتصاد ويزلزلون الديمقراطية

أمينة النقاش

فى خلال الأسابيع الأخيرة ،أصبحت «قضية السياحة»،هى بؤرة المواجهة ،بين العناصر المتطرفة،من جماعات الإسلام السياسى من جانب، وبين الدولة وأجهزة الأمن والمنظمات الجماهيرية،النقابية والحزبية من جانب آخر.وفى خلال الأسابيع الستة الأخيرة،قامت تلك الجماعات،بخمس عمليات،هى إلقاء قنبلة يدوية على معبدالكرنك بالأقصر،وإطلاق ثلاثين طلقة نارية على باخرة نيلية عند منفلوط،كانت تقل ١٤٠ سائحا ألمانيا،فى طريقها من القاهرة إلى أسوان،مما أدى إلى إصابة ثلاثة مصريين من العاملين عليها.كما هاجم مسلحون بديروط أتوبيسا سياحيا من النوع السفارى-مفتوح الجانبين-فقتلوا سائحة بريطانية شابة وأصابوا اثنين آخرين بجراح خطيرة.وطعن مواطن فى بور سعيد ثلاثة سياح روس وفر هاربا،وبعد أن وجه الاتهام للجماعات المتطرفة،تبين فيما بعد،أن الواقعة هى خلافات تجارية بين الجانى وبين السائحين الثلاثة.كما أطلق أربعة من الملثمين الرصاص من بنادق آلية ،على أتوبيس سياحى يقل ١٩سائحا ألمانيا فى قنا،وأسفرالحادث،عن إصابة ٦ سائحين وأثنين من المصريين.

فى كشف الحسائر التى أسفرت عنها تلك العمليات غير القتلى والجرحى،وترويع السائحين،انخفاض الأفواج السياحية القادمة لمصر بنحو ٥٠٪ من معدلات السياحة،وتخفيض المراكب السياحية لعدد رحلاتها النيلية،واضطراب سوق السياحة المصرية فى بريطانيا،وتحذير وزارات عدد من الدول الغربية بينها فرنسا وألمانيا وانجلترا،سياحها من الذهاب الى مناطق التوتر في صعيد مصر.

فى كشف الخسائر أيضا ،تصاعد العنف الحكومى فتحولت حالة الطوارئ،من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة،ومارست قوات الأمن العقاب الجماعي للمواطنين،دون تمييز عبر مداهمة القرى والأحياء،واعتقلت المواطنين دون أدلة أو مساءلة أومحاكمة،وشاعت عمليات التعذيب والأغتيالات العشوائية،التى **حولت جهاز الشرطة من هيئة نظامية لها وظيفة يحددها القانون بضوابطه وضماناته،إلى جهاز للثأر والإرهاب** ،يدخل مع العناصر المتطرفة مباراة فى العنف والعنف المضاد ،ومنح المتطرفون الحكومة أسانيد قوية لإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب،تم بموجبه تعديل بعض مواد قانون العقوبات،وقانون الإجراءات الجنائية ،وفرض قيود جديدة على حرية العمل السياسى،وعلى التحركات الاقتصادية للعمال والفلاحين،وعلى حرية الرأى والاعتقاد وحرية الصحافة،بحجة توفير قدرة إجرائية سريعة لرجال الأمن،لملاحقة ظاهرة الإرهاب وحصارها ،وتأمين عقوبة رادعة لهذه الظاهرة ،والإسراع بإجراءات المحاكمة،من خلال محاكم أمن الدولة الخاصة.وعقب الاعتداءات المتكررة للمتطرفين على السياح ،أحيل للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة،بموجب قانون الإرهاب«**عادل حسين**»رئيس تحرير صحيفة الشعب،و«**ابراهيم شكرى**» رئيس حزب العمل،لما نسب إلى عدد من المقالات المنشورة بالصحيفة،من تهم التحريض على ضرب السياحة ،لتكون حرية الرأى والصحافة أولى ضحايا تنفيذ قانون الإرهاب.

ولم تكتف الدولة بالسلطات الواسعة التى منحها لها قانون مكافحة الإرهاب،من حيث تغليظ العقوبات ،ومد فترات الحبس،والتوسع فى تفسير مصطلح الإرهاب،إلا أنها أضافت إلي كل ذلك العودة إلى اللجوء للقضاء العسكرى،حيث أعلن مؤخرا عن تقديم ١٥مزاطنا ينتمون الى جماعتين تابعتين لتنظيم الجهاد إلى المحكمة العسكرية بالأسكندرية ،لما نسب إليهم من التخطيط للقيام بعمليات انتقامية ضد بعض الشخصيات العامة،وضد المنشآت السياحية المهمة،وتلقى أموال وسلاح وتدريبات عسكرية فى الخارج .هذا فضلا عن أن النية تتجه،لإحالة قضية اغتيال «د.فرج فودة »إلى المحاكمة العسكرية.

فهل يقود المتطرفون ،بضربهم صناعة سيادية كالسياحة،البلد الى كارثة؟ وهل تكفى المعالجة الأمنية وحدها،حلا لهذه المشكلة؟وما هى الأسس التى يستند إليها المتطرفون من الجماعات الإسلامية ،فى ضرب

جهة أجنبية تقف وراء الاضرار بالاقتصاد الوطنى وتقديم المبرر للابقاء على القوانين الاستثنائية.

الصمت على تحويل الارهابيين للقضاء العسكرى اليوم.. سيؤدى غدا الى مثول كل القوى السياسية أمامه.

هذا القطاع الحيوى من الاقتصاد القومى؟

السياحة لماذا؟

لماذا اختار المتطرفون السياحة مجالا لعملياتهم؟. «الجماعة الإسلامية» أعلنت فى بيان لها، أذاعته وكالات الأنباء الغربية ،مسئوليتها عن ضرب السياحة،فى ديروط،وأرجعت ذلك إلى رغبتها فى تشتيت النظام بضربه فى أماكن مرجعة مثل المناطق السياحية،انتقاما منه،لما يرتكبه ضدها من اغتيالات وتعذيب فى السجون.فقبل عامين أغتيل د.**علاء محيى الدين** المتحدث الرسمى باسم الجماعة دون أن يجرى تحقيق حول اغتياله ،ودون أن يلقى القبض على الجناه ،وقبل عدة أسابيع ،قتلت قوات الأمن ٧من أعضاء الجماعة الإسلامية وهم نيام فى منازلهم فى منقباد،دون أن توجه إليهم تهم محددة.

وفى شهادته أمام المحكمة التى تنظر قضية اغتيال «**د.رفعت المحجوب**» اعترف وزير الداخلية **عبد الحليم موسى**» بأنه كان هو المقصود بعملية الاغتيال ردا على اغتيال د.«**علاء محيى الدين**».

وأوضح «**فؤاد سلطان**» وزير السياحة فى تصريحاته الصحفية أن فشل المحاولات العديدة لضرب الوحدة الوطنية ،وضرب الاستثمار من خلال الاعتداء على المسيحين فى مصر،فى تحقيق أهدافه،قد دفع إلى التفكير فى كيفية ضرب الدخل القومى للبلد عن طريق ضرب السياحة،التى يعمل فى مجالها ٣مليون مواطن،ويوازى دخلها،دخل مصر من القناة والبترول وربما أكثر،إذ يصل دخل قناة السويس ٣.١مليار دولار سنويا،فى حين يبلغ دخل البترول ٥.١مليار دولار،بينما يصل دخل السياحة إلى ٣.٣مليار سنويا،يذهب العائد الأعظم منه إلى القطاعات المختلفة من المجتمع التى تتخذ من الأنشطة السياحية مجالا لعملها،ثم يئول جزء آخر من عائدها إلى الحكومة من خلال الضرائب ،وهو **ما يعنى-وفقا لكلام الوزير-أن الشعب هو صاحب المصلحة الأولى والأخيرة فى الجذب السياحى لمصر.**

«**الجماعة الإسلامية**» من جانبها،هددت بمواصلة ضرب القطاع السياحى ،وحددت ثلاثة شروط ،لوضع حد لعملياتها ،هى :**الإفراج الفورى عن أعضائها ،ووقف التعذيب فى السجون المصرية،والسماح لها بحرية نشر دعوتها** ،كما حذرت فى بيان لها ،وفود السائحين من الذهاب إلى الصعيد ،ومن الأخطار التى قد يتعرض لها السياح بسبب المواجهات بينها وبين الشرطة .

تشديد المواجهة

وإزاء المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد الوطنى بضرب المتطرفين لقطاع السياحة،كان من الطبيعى أن يكون رد فعل الحكومة عنيفا وعلى الصعيد السياسى،شن الرئيس **حسنى مبارك** فى حديثه لأخبار اليوم هجوما عنيفا على المتطرفين الذين يرتكبون الجرائم ضد السياح،وقال إن هؤلاء لا يمكن وصفهم بأنهم مسلمون بل هم أرهابيون ،وأعلن أن التعامل مع هؤلاء الإهابيين هم ومن يشجعونهم سيكون بمنتهى الشدة والصرامة،وقال إن السياحة أصبحت مصدرا رئيسيا من مصادر دخلنا ،والأمر أصبح يتعلق بحاضر مصر ومستقبل شعبها ،ولم تعد تقبل التسامح أو الهزار،وفى خطابه فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة،دعا«**مبارك**» إلى وحدة الصف للتصدى «بكل قوة لعصابات الضلال التى تحاول ضرب السياحة»،وحذر أنه مالم تقف مصر وقفة رجل واحد ،تدفع الإرهاب وترفضه،فإنه لن يكون هناك استثمار أو سياحة ،ولن تكون هناك ديمقراطية أو حياة حزبية أو حرية للرأى أو الصحافة ،وأكد «**مبارك**» أن تلك المواجهة هى مسئولية المجتمع بأسره ،ومسئولية القوى السياسية والحزبية،وقد بدا لافتا للنظر أن خطاب الرئيس ،لم **يفرق بين القوى الإسلامية ،التى تدعو للعنف وتستخدمه ،وبين القوى الاسلامية المعتدلة** مما عده المراقبون أخطر النتائج التى أسفرت عنها حوادث الأعتداء على السياح،وهو الاتجاه الذى تأكد بإلقاء القبض مؤخرا ،على مجموعة ممن ينسبون أنفسهم لجماعة الإخوان المسلمين،التى دأبت على نفى صلتها بالجماعات الإسلامية المتطرفة،والتى تتعرض لهجوم من تلك الجماعات،وصل الى حد الصدام بينها وبينهم فى بعض مناطق الصعيد.

أثارت الإجراءات التنفيذية ،التى اتخذت لتأمين السياح جدلا ،لم يتوقف حتى الآن،فقد قررت الحكومة تشديد دوريات الأمن لتأمين الطرق التى يستخدمها السياح،فوفرت ٨٠سيارة مسلحة لتأمين ٦٥٠٠ أتوبيس سياحى تجوب أنحاء الجمهورية،كما شرعت في إنشاء شبكة لاسلكية تغطى كل الطرق التى يسلكها السياح سواء كانت برية أونيلية،كما أقر

د. محمد عصفور

محمد نور فرحات

عادل عيد

مجلس الوزراء المبالغ اللازمة لشراء ٤طائرات هليكوبتر لتدعيم أمن الطرق التى يرتادها السياح، كما يمول صندوق السياحة صفقة لشراء ٣طائرات للإسعاف الطائر تتخذ من مطارات الماظه والغردقة وشرم الشيخ مكانا لها ،لسرعة إنقاذ الجرحى في حالة وقوع اعتداءات جديدة. وأبدى وزير السياحة اعتراضه فى أكثر من مناسبة على الإجراءات التى اتخذت لحماية السياح ،وقال إنه يعترض على مرافقة الأمن للسياح. لما يعكسه ذلك من أثر سئ على السياحة وأوضح أنه من غير المعقول أن تتبع كل سيارة سياحية مجموعة من رجال الشرطة، وأن تضم المجموعات فرقا لمكافحة الإرهاب. ودعا الي تأمين السياح بطريقة غير مرئية وغير ملموسة، حتى لا يشعر السائح أنه مراقب، وأن هناك من يلاحقه ويرصد عليه تحركاته ،وأكد أن هذا لن يتم إلا فى إطار شامل للأمن العام.

الدعاة والأحزاب فى بؤرة المواجهة.

تراوح الاهتمام الحكومى بإزالة الآثار المخربة التى أحدثها الاعتداء على السياح ،بين التهديد الشديد بالنيل من المتطرفين الذين يرتكبونها أو بين التهوين من أثرها عل حركة السياحة .

وأخذ الإعلام الرسمى فى نشر تصريحات لمسئولين غربيين عن منظمات سياحية دولية ،ولمسئولين مصريين تؤكد أن الحوادث التى تمت فى قطاع السياحة ،هى حوادث فردية وأن الأمن فى مصر مستقر برغم ذلك وفى هذا السياق نشرت الصحف إحصاءات منظمة «الانتربول الدولية» عن الجرائم ضد السياح فى مختلف دول العالم ،لتأتى مصر فى مؤخرة الدول التى ترتكب فيها جرائم قتل أو سرقة بالإكراه أو نصب ضد السياح. كما أبرزت الصحف إحصائية أخرى تقول أن معدل الجريمة فى مصر هو ٧لكل مائة ألف مواطن، في حين تبلغ فى بريطانيا ٤. ٥. ٣٠ وفى أمريكا ٢. ٣٧ لكل مائة ألف مواطن.

وفي نفس هذا السياق أيضا ،أصدر الرئيس مبارك قرارا بتخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإقامة منشآت سياحية جديدة ،بما يقلل من الآثار الخارجية للاعتداء على السياح، ويضع فى بؤرة الاهتمام ،دعم الدولة لقطاع السياحة .

غير أن التهوين من حجم الظاهرة ،والتأكيد على القدرة فى محاصرتها والقضاء عليها ،لم يقلل الإنزعاج منها ،سواء على مستوى الحكومة أو المنظمات الجماهيرية. واستعانت الحكومة بالقادة الدينيين للرد على مقولة أن السياحة حرام، وقال فضيلة المفتي «**محمد سيد طنطاوى**» من يقول السياحة حرام، فهذا يعد كفرا ،والسياحة تعد مصدرا للدخل القومى للبلاد ولا يوجد ما يحرمه. كما أن الشرع يحرم الاعتداء على السياح ،حتى بالسب أو الإساءة.

ومن جانبها نددت الأحزاب والنقابات بعمليات الاعتداء على السياح، وأكدت فى بياناتها أنها اعتداءات تحارب المصريين فى أرزاقهم وتضر بالاقتصاد القومى. كما عقدت نقابة **الأطباء** التى يسيطر على مجلسها **الإخوان المسلمون**، ندوة حول السياحة والدخل القومى، أكد فيها الداعية الإسلامى الشيخ «**محمد الغزالى**» أن السياحة من تعاليم الإسلام وشعائره وأضاف أن السائح القادم إلينا من الخارج، معه ضمنا ـ عقد أمانه فى دمه ،وماله وعرضه والاعتداء عليه ينقض عقد الأمانة، ومن يعتدى عليه غادر وجاحد للإسلام».

ليس موقفا فقهيا

لكن بيان «**الجماعة الإسلامية**» وشهادات قادة الرأى ،وأساتذة القانون ،والسياسيين تشير الى أنه ليس هناك موقف إسلامى فقهى للجماعات المتطرفة يحرم السياحة، وأن الهدف هو الثأر من الدولة بعد أن أصبحت السياسة الأمنية المعلنة هى الضرب فى المليان. **الإخوان المسلمون** يقولون أن وراء حوادث الاعتداء على السياح جهات أجنبية .ويقول الاستاذ «**مصطفى مشهور**» القائم بأعمال جماعة الإخوان المسلمين أن السياحة ليست حراما ،ولا يجوز الإعتداء على السائحين الذين يعتبرون مستأمنين في مصر، ويضيف أن الجهة التى تهدف إلى الإضرار بالاقتصاد الوطنى، وتمنح الحكومة مبررا للإبقاء على القوانين الاستثنائية واللجوء إلي المحاكم العسكرية ،**لا بد أن تكون جهة أجنبية** لا تريد خيرا لوطننا ،ويدعو إلى انتظار نتائج التحقيق، للتعرف على الأسباب الحقيقية، وراء الاعتداءات على السياح.

ويوافق «**د. عصام العريان**» سكرتير عام نقابة الأطباء، وأحد أبرز الوجوه النقابية المهنية لجماعة الأخوان المسلمين على رأي «**مصطفى مشهور**» ويضيف أنه لم تثر من قبل فى تاريخ الفكر الأسلامى والفقه، مقولة «السياحة حرام» وانما المحرمات القطعية هى الخمور والزنا والفواحش وهى ليست من لوازم السياحة، بل إن الإسلام يدعو إلى الترغيب فى السفر والسياحة للمسلمين، وإعطاء الأمان للأجنبى غير المسلم الذى يقيم فى بلاد المسلمين، وصيانة ماله ودمه وعرضه مثل المسلم، ويعتقد د. «**العريان**» أن مايدعم وجهة النظر التى تصنف هذه الاعتداءات، بأنها حلقة من الصراع بين الدولة والجماعات الإسلامية ، تصريحات متكررة لبعض قيادات هؤلاء الشباب أو محاميهم. ويؤكد د. «عصام» أنه لن يحسم تلك التصورات المتضاربة الا واحد من الأطراف الثلاثة التى تملك شرح الحقيقة هى: المتهمون بالأعتداءات أو القضاء المصرى أو الدولة التى تملك المعلومات الصحيحة.

وينفى «**عادل عيد**» القطب الإسلامى البارز، والنائب السابق بمجلس الشعب أن يكون وراء الاعتداء على السياح عقيدة دينية ويؤكد أن هذا الاعتداء يتم فى إطار رد فعل انتقامى من سلطات الدولة ،تهدف من ورائه الجماعات المتطرفة ،إلي الضغط على النظام، ولى ذراعه وإحراجه أمام العالم الخارجى، وهزصورته فى الداخل، لحمله على تخفيف قبضته وحمله على العدول عن الممارسات اللاإنسانية ،التى تلجأ إليها سلطات الأمن مع من تصفهم بالمتطرفين ويوضح «**عادل عيد**» أن المعتقلات تحوى مئات الشباب المتهم بالتطرف منذ أكثر من ٣سنوات دون محاكمة .كما أن الحكومة تتجاهل أحكام القضاء المتوالية، بالإفراج عنهم، كما أنها تلجأ إلى أسلوب أخذ الرهائن واحتجاز الأسر لحمل الشباب علي تسليم نفسه. هذا فضلا عن التعذيب البشع الذى تمارسه أجهزة الشرطة مع هؤلاء الشباب، ولم تفلح البلاغات المقدمة للنيابة ،بوضع حد لظاهرة التعذيب ،حيث أن الملاحظ أن النيابة العامة قد دأبت، فى السنوات الأخيرة على تجاهل بلاغات التعذيب، وعدم اتخاذ أى اجراء حيالها .ويرى «عادل عيد» أن هذا الأمر قد جعل الشباب يعتنقون مبدأ مواجهة العنف بالعنف ،وازدادوا كفرا بالقوانين السائدة، وبأن هناك عدلا يمكن أن يحصلوا عليه بمقتضى القوانين الوضعية مما **زاد من تطرفهم، واعتناقهم فكرة التكفير حيال المجتمع بصفة عامة ،والمؤسسات الحاكمة بصفة خاصة.**

«**أحمد نبيل الهلالى**» المحامى الماركسى المعروف يرصد جانبا آخر من الخسائر ،التى يخلفها مسلسل الثأر من الدولة بالأعتداء علي السياحة فيقول:

- الاعتداءات المتصاعدة على السياح الأجانب ،وعلى ممتلكات وأرواح المواطنين الأقباط، **لاتلحق أفدح الضرر بالأقتصاد المصرى فحسب** ،**بل تحرف النضال الوطنى ضد الامبريالية**

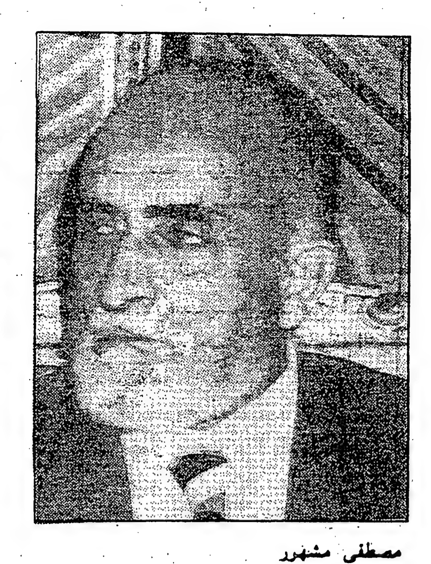
مصطفى مشهور

عصام العريان

نبيل الهلالي

والصهيونية وركائزها عن مساره الطبيعي ،ويضلل الجماهير بخلق أعداء وهميين،وبإخفاء العدو الرئيسى والحقيقى،وتمزق إوصال الوطن وتسهل على اعدائه تنفيذ مخططاتهم فى السيادة عليه.

ويعتقد «**نبيل الهلالى**» أن هذه الاعتداءات لا يمكن أن تنسب لتنظيم إسلامى محدد ،موحد القيادة والإدارة.بل هى **ممارسات لقطاعات من الشباب،يجمع بينها رفض الواقع الحالى** واعتناق إطروحات الإسلام السياسى بدوافع متعددة بينها الرغبة فى الانتقام من **الدولة البوليسية** ،فضلا عن اعتناق مفاهيم دينية مغلوطة وتصورات خاطئة عن الحرام والحلال .ويتفق «**الهلالى**» مع «**عادل عيد**» على أن نهج الدولة ،فى التعامل مع خصومها السياسيين،يتحمل مسئولية أساسية عن تصاعد الإرهاب الفردى .

ويوضح« الهلالى» أنه عندما تصبح السياسة الأمنية الثابتة،هى التصفية الجسدية،لكل من هو غير مرغوب فيه ،سواء كان خصما سياسيا كشباب التيار الإسلامي، أو مواطنا عاديا كلواء الشرطة الذى اغتالته قوات الأمن هو وابنه ،بعد أن دكت شقتهما بقذائف الأربى جى،فمن البديهى أن يلجأ كل من تلاحقه الشرطة إلي العنف لمحاولة الإفلات من قبضتها بمنطق :يا قاتل يا مقتول .

ويقول د. **عصام العريان** فى صراع دام طويلا سقط فيه حتى الآن **مئات الضحايا من رجال الأمن والشباب المسلم وأبرياء** كثيرون لايستطيع أحد أن يحتكم إلى العقل وينظر إلى العواقب الوخيمة التى تترتب على استمرار هذا الصراع، ولعل مثال الجزائر واضح لنا جدا

الدخول فى حلقة العنف الجهنمية سهل والخروج منها صعب جدا. وبالقطع تستثمر الدولة هذه الأحداث لتكريس مزيد من إرهاب السلطة بكل الوسائل، البوليسية، والقضاء الاستثنائى، والقوانين الشوهاء سيئة السمعة وفى النهاية اغتيال الديمقراطية. مع أن السبب الحقيقى فى تصاعد **أعمال العنف هو التضييق فى منح الحرية وإقصاء كثير من الشعب عن مجال العمل السياسى والرغبة فى الابقاء على ديمقراطية شكلية وحظر تداول السلطة بالوسائل السلمية** مما يفتح الباب على مصراعية لكل من يحاول التغيير بالقوة وهو ما نرفضة لانه لن يؤدى الى تحول طبيعى وهادئ بل ستدور فى حلقة مفرغة من الانقلابات العسكرية-

وعندما يشعر المواطنون أنهم أصحاب الوطن، المنتفعون بخيراته جميعا المسيطرون على مقدراته، المسيرون لعجلة الأمور فيه فإن أى طائفة تخرج على الاجماع الشعبى بأى صورة ستجد الشعب كله يقف لها بالمرصاد.

وهذا لن يتأتى إلا بإطلاق الحريات العامة، وحرية تشكيل الأحزاب ولايصح القول بأن الشعب أعطى الشرعية للأحزاب القائمة حاليا وأنها تكفى مع حرمان قوى عريضة من حقها الطبيعى فى التنظيم القانونى وفى مقدمتها القوى الاسلامية.

وكذلك إطلاق حرية الصحافة لكشف الفساد والتأثير فى الرأى العام على قدم المساواة بين الجميع.

وتقنين تداول السلطة بشكل سلمى وهادئ عبر صناديق الانتخابات وذلك بإصلاح جداول الناخبين ووضع ضمانات قانونية لسلامة العملية الانتخابية بإشراف قضائى وشعبى كامل مع تحقيق أمن الجميع اثناء الانتخابات وابراز الناخب لهويته الشخصية وترتيبه فى كشف الناخبين.

لا للقضاء العسكرى

وكان فى بند الخسائر التى خلفها اعتداء المتطرفين على السياح،نقل قضية تحقق فيها نيابة أمن الدولة للمحاكمة أمام القضاء العسكرى،فهل يفلح اللجوء الى المحاكم العسكرية،فى وقف مسلسل الثأر بين الدولة والجماعات الإرهابية ،وهل يصلح حلا لمعالجة هذه القضية التى تنبىء بكارثة؟

يؤكد «مصطفى مشهور» أن المواجهة الأمنية والقضاء العسكرى لن يفتحا الطريق للقضاء على هذه الظاهرة ويلزم أن يقوم بعض الأخصائيين من العلماء والاجتماعيين والدعاة إلى الله ورجال الأمن وعلماء النفس بدراسة هذه الظاهرة والتعرف على الأسباب المختلفة وراءها ليكون العلاج جذريا ولاشك أن اطلاق الحريات الديمقراطية من شأنه أن يخفف من الغلواء ويهدئ من التوتر كما أن التزام الدولة بالحياد فى الانتخابات يضرب المثل على ضرورة التمسك بالاستقامة واحترام حريات الآخرين.

يقول «**د.محمد نور فرحات**» إن هذا الإجراء يعد مساسا خطيرا بمبدأ استقلال القضاء وحياده فالمعروف أن القضاء العسكرى لا يتمتع بالاستقلال أو الحيدة التى يتمتع بها القضاء العادى فالقضاة العسكريون

يخضعون لنظام العمل بالقوات المسلحة الذى يقوم على الانضباط والامتثال للأوامر،كما أنه يخشى من تأثير السلطة التنفيذية على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ،ويعيد د.نورإلى الأذهان فى هذا السياق المحاكمات الصورية والهزيلة التى تمت فى محاكمات «الدجوى» التى كتبت فيها الأحكام قبل بدء المحاكمة .

ويوضح د.نور فرحات«أن اللجوء للقضاء العسكرى،قد يرجع الى ما يتصف به من سرعة فى نظر القضايا بعيدا عن الإجراءات المعقدة ،لكنه يؤكد أن اللجوء إليه ليس حلا ،لأنه ينتهك حق المتهم فى الطعن فى أحكام القضاء العسكرى

ويؤكد «د.**محمد عصفور** أستاذ القانون الدستورى المعروف على ما قاله«د.**نور فرحات**» من أن اللجوء للقضاء العسكرى هو اعتداء صارخ على الحريات ونقض للضمانات والاتفاقات الدولية التى وقعت عليها لصيانة القضاء العادى وحقوق المواطنين فى المثول أمامه.

ويضيف«د.**محمد عصفور**»أن من المبادىء الدستورية المقررة،أن النظام السياسى لا يعترف بإخضاع السلطة المدنية للمؤسسة العسكرية،كما **لا يجوز إطلاقا محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية** .وإذا كانت المادة ١٧١ من الدستور قد أجازت إنشاء قضاء استثنائى ،فإن ذلك يمثل خروجا سافرا على الاحوال الدستورية المتعارف عليها دوليا فالمجالس العسكرية التى يطلق عليها دون وجه حق المحاكم العسكرية ،تخلو من الضمانات. المقررة للقضاء العادى الذي يحظر التدخل فى شئونه ،ويحصن قضاته ضد العزل فالمجالس العسكرية تشكل من ضباط القوات المسحة يأتمرون بأمر رئيس الدولة ويخضعون له خضوعا مطلقا ،فتنتفي في وضعهم هذا الحيدة ،التى لا تتحقق بدونها ضمانات الدفاع ،والحل الأمثل لمواجهة استسهال الحكم اللجوء الي القضاء العسكرى فى رأى «د. عصفور» هو تعديل الدستور بعد أن وضعت الحكومة بقوانينها الاستسنائية المراقيل أمام اللجوء للمحكمة الدستورية **بحيث يجرد رئيس الدولة فى الدستور الجديد من سلطاته المطلقة ،ويوفر ضمانات التقاضى أمام القاضى الطبيعى ويقصر عمل المجالس المكسرية على الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وحدها.**

الإرهاب ليس الحل

«أحمد نبيل الهلالى» يؤكد أن أساليب التصفية الجسدية،والتعذيب حتى الموت وإحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية لن توقف مسلسل الثأر بل سيزيد ممارسى العنف الفردي انتشارا وتعصبا وتطرفا وجنوحا لممارسة الإرهاب الفردى. إن إرهاب الدولة يولد بالضرورة الإرهاب الفردى فهما وجهان لذات العملة الرديئة وفي المقابل فإن **الإرهاب الفردى يزود الدولة البوليسية بالحجج والتبريرات لممارسة المزيد من إرهاب الدولة.**

فباسم مكافحة الإرهاب الفردى تواصل الدولة فرض حالة الطوارىء منذ ١٢عاما وتصدر قانونا لمكافحة الإرهاب يستهدف فى الحقيقة مواجهة كل التحركات الجماهيرية الاحتجاجية التى تتوقع الدولة تصاعدها في المرحلة القادمة .ومع ذلك فالدولة البوليسية لا تنتظر وقوع الإرهاب الفردى لتشديد قبضتها **فالتاريخ الأسود للتشريعات الاستثنائية في بلادنا يقطع بأن مصر عرفت هذه التشريعات من** قبل بروز ظاهرة الإرهاب الفردى إلى الوجود

إن كل معارض يرفض السير فى ركاب الحكم هو ارهابى في نظر أجهزة الأمن. وفى كل المحاكمات التى عقدت للشيوعيين أوالناصريين أوأعضاء حزب التجمع كانت التهمة التقليدية محاولة قلب نظام الحكم بالقوة والإرهاب. حتى عمال الحديد والصلب لم يسلموا من تهمة الإرهاب والتخريب يوم قاموا بإضرابهم السلمى فى أغسطس

ويستطرد نبيل الهلالى قائلا هناك من يحاول تبرير أرهاب الدولة متسائلا ألا يوجد فعلا إرهاب فردى متصاعد يهدد سلامة وأمن الوطن وأليس هذا الخطر فى حاجة إلى مجابهة حازمة إنقاذا للديمقراطية ؟غير أن هذا المنطق في تقديرى مرفوض ومردود لأن للديمقراطية قواعد وضوابط يجب أن يحترمها جميع الأطراف وإخلال طرف بقواعد اللعبة لا يسمح للسلطة بالرد عليه بذات الأسلوب وإلا معنى ذلك ببساطة هو إلغاء مسار الديمقراطية والاحتكام لشريعة الأقوى.

إن من يرتضي وقف مسيرة الديمقراطية بزعم حمايتها من اعداء الديمقراطية كالمستجير من الرمضاء بالنار وإذا اشتعلت النار فإنها تحرق الجميع ،من يتصور أن القمع والحجر على الديمقراطية وخنق الحريات هو السبيل الناجع لإنقاذ الديمقراطية واهم ،فحماية الديمقراطية بأساليب لا ديمقراطية هى وصفة ثبت فشلها تاريخيا إن أى إجراء استثنائى حتى لو وجه في البداية ضد ممارسى الارهاب الفردى لن تفلت منه فى النهاية كل القوى والتيارات السياسية لذلك علينا جميعا أن نقول بملء الفم لالقانون الأرهاب ولا لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية واذا سكتنا اليوم على محاكمة المتهمين بالانتماء الى تنظيم الجهاد أمام القضاء العسكرى فلن نلوم سوى أنفسنا يوم يحل علينا الدور ولايجب أن ننسى أن الرئيس السادات فى السبعينيات أحال الى محكمة عسكرية مجموعة من الطلاب الجامعيين والشاعر نجم والفنان الشعبى إمام بتهمة إهانة رئيس الجمهورية فى ندوة طلابية.

إذا كان الهدف المنشود هو حماية الديمقراطية فلا يمكن الفصل بين الهدف والوسيلة ومحاولة حماية الديمقراطية بوسائل منافية للديمقراطية مؤداه وأد الهدف ذاته

ويؤكد **نبيل الهلالى** أن المجابهة الفاعلة لظاهرة الإرهاب الفردى تتطلب أول ما تتطلب معالجة أسبابه الاقتصادية والاجتماعة وتخليص الشباب من براثن التدهور الاقتصادى والبطالة وتردى مستوى المعيشة.

والمعالجة الجذرية لظاهرة الإرهاب الفردى مستحيلة دون وقف إرهاب الدولة وإطلاق الحريات العامة ورفع الحظر الذى تفرضه الدولة البوليسية على أنشطة وتحركات القوى المستنيرة فى المجتمع

وأخيرا فأن المجابهة مع الإرهاب الفردى والتعصب الدينى مجابهة شعبية تتصدى فى ذات الوقت للإرهاب الدينى وإرهاب الدولة معاً .

خسائر الاعتداء على السياحة تمس ٣ مليون مصرى

الحكومة تستند الى العمليات الارهابية للعصف بالديمقراطية

مشروعان.. وموقفان من الطبقة العاملة

حسن بدوى

مع تقدم الحكومة فى تنفيذ برنامج الخصخصة ينفرط عقد الحركة النقابية للعمال، ليعاد بناؤها من جديد على أسس جديدة.. وبقانون جديد..

ولهذا تكررت كثيراً مؤخراً تصريحات رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال السيد راشد حول الإعداد لقانون جديد للنقابات العمالية والتقدم به إلى مجلس الشعب فى دورته التى بدأت قبل أيام.. والتى اختير فى بدايتها وكيلاً للمجلس.

وبسؤال راشد عن أى اتجاه يسير فيه هذا التعديل للقانون اكتفى بالقول:

* إنه سيأتى متفقاً مع ما تضمنته الاتفاقيات الدولية من حقوق وحريات واستقلالية نقابية.

* وإنه لن يقدم إلى مجلس الشعب إلا بعد مناقشته فى النقابات العامة.

فهل جاءت صياغات المشروع وطريقة إعداده متفقة مع ذلك ؟

من يأخذ الكرة

فى اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الشهر الماضى طلب السيد راشد من ممثلى النقابات فى المجلس تقديم تصورات نقاباتهم حول تعديل مشروع القانون لصياغتها فى مشروع موحد بعد مناقشتها. فألقى بعضهم الكرة فى ملعبه وطالبوه بإعداد مشروع التعديل وعرضه عليهم لإبداء الرأى فيه..

وتشكلت لجنة برئاسة د. محمد عبد الله نصار سكرتير التثقيف بالاتحاد لإعداد هذا المشروع.. وحتى إعداد هذا التقرير فإن المشروع لم يصل بعد للنقابات العامة.. رغم الانتهاء منه.. ومعرفة العديد من رؤساء.. بل وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة بتفاصيله!!

مشروع ديمقراطى

من جهة أخرى، كان مكتب العمال المركزى بالتجمع (أمانة العمال الآن) قد أعد مشروعاً آخر قبل ثلاث سنوات، وتقدم به إلى مجلس الشعب النائب أحمد طه ولأنه لم يكن أمراً ملحاً وقتها فى الأوساط النقابية والعمالية تعديل قانون النقابات، ولأن تفكير العديد من القيادات النقابية العليا كان قاصراً عن إدراك التطورات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة وضرورة تطور استراتيجية وأساليب

مشروع التجمع يستهدف :

* استقلال النقابات عن الحكومة والأحزاب.

* كل الصلاحيات للمنظمة النقابية القاعدية.

* اتحاد اختيارى للمهنة بدل النقابة العامة.

* الرقابة والمحاسبة والتوجيه للجمعيات العمومية.

* إلغاء المادة ٧٠ المستوردة من قوانين الفاشية.

ونظم العمل النقابى.. فقد ظل المشروع حبيس أدراج المجلس.

وفى العام الأول من الدورة البرلمانية الحالية (٩٠ ـ ١٩٩١) أعيد تقديم المشروع للمجلس بواسطة الهيئة البرلمانية للتجمع.. ولنفس الأسباب ظل حبيس الأدراج أيضاً.

ومع تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد الاهتمام فى صفوف الحركة النقابية بهذه القضية اتفقت أمانة العمال بالتجمع مع الهيئة البرلمانية للحزب على إعادة تقديم المشروع فى الدورة الحالية للبرلمان..

معركة المشروع الرسمى

لا يختلف المشروع الذى ينوى اتحاد نقابات العمال التقدم به إلى مجلس الشعب عن المشروع الذى سبق أن أعده أحمد العماوى رئيس الاتحاد السابق، والذى دارت حوله معركة فى كواليس الحكومة والحزب الوطنى وقمة التنظيم النقابى، كانت أحد أسباب ابتعاد العماوى وترشيح نفسه مديراً مساعداً لمنظمة العمل العربية.

فقد اتفق العماوى وقتها مع عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة فى حضور د. يوسف والى أمين عام الحزب الوطنى ود. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب على أن يمر المشروع دون معارضة من وزارة العمل..

وفور الانصراف من هذا اللقاء كانت اتصالات قد تمت مع رؤساء ١٦ نقابة عامة لتحريضهم على معارضة مشروع القانون، وبالفعل أسفر ذلك عن سحب المشروع بعد أن كان قد قدم به لمجلس الشعب

لماذا حرب الكواليس ؟

والنقطة الوحيدة فى مشروع الاتحاد لتعديل قانون النقابات المستفزة لوزارة العمل هى المتعلقة بالتعديلات فى اتجاه تقليص نفوذ الوزارة على التنظيم النقابى، خاصة فيما يتعلق بالتفتيش المالى، والتأكيد على دور الرقابة الذاتية للمنظمات النقابيةمن خلال جمعياتها العمومية بالاضافة إلى رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات. وأيضاً استمرار العضوية فى مجالس المنظمات النقابية حتى لمن يتجاوزون سن المعاش، خلافاً لتعليمات وزير العدل.

وتكاد تكون هذه هى النقطة الوحيدة المتفقة مع مشروع التجمع لتعديل القانون.

أما بقية التعديلات فتستهدف استمرار نفس القيادات لأطول فترة ممكنة، بإطالة مدة الدورة النقابية من أربع سنوات إلى خمس سنوات. وإعطاء الحق لمن أمضى دورتين فى مجلس إدارة النقابة العامة فى التقدم لعضوية نفس المجلس فى الدورات التالية دون المرور على انتخابات منظمته النقابية القاعدية.

يستهدف المشروع أيضاً زيادة سلطات النقابات العامة والمزيد من إهدار الشخصية الاعتبارية للمنظمات النقابية القاعدية (اللجنة النقابية للمنشأة أو المصنع) وإلغاء جمعياتها العمومية التى ينص القانون الحالى المراد تعديله على عقدها !

ويفسر أصحاب هذا المشروع موقفهم من هذه النقطة بأن تلك الجمعيات يتعذر انعقادها عملياً، كما أنه من الممكن استبدالها بنظام المندوبين النقابيين أو أى نظام آخر تضعه لوائح المنظمات النقابية كما تشاء.

مشروع لتنظيم مستقل

وترى أمانة العمال بالتجمع أن الأصل فى الحركة النقابية أنها تضع قوانينها ولوائحها ونظمها بنفسها من خلال الجمعيات العمومية للتنظيم النقابى.. وأن الاتفاقيات الدولية للحقوق النقابية الصادرة عن منظمتى العمل الدولية والعربية وهيئة الأمم المتحدة تنص على هذا الحق.. الذى يتطلب بدوره عملية نضالية مستمرة لتجسيده فى الواقع المحلى لمصر..

ويأتى فى هذا الطريق مشروع تعديل قانون النقابات العمالية الذى يتبناه التجمع.. فهو يحافظ على ما تحقق من مكتسبات للحركة النقابية فى القانون الحالى وأهمها حق التنظيم النقابى فى مناقشة خطط التنمية، والحصانات المكفولة لأعضائه لحمايتهم من التعسف الإدارى بسبب نشاطهم النقابى.

وفى نفس الوقت يستهدف المشروع عدة مبادئ أساسية أهمها :

* استقلالية التنظيم النقابى عن الحكومة والأحزاب.

* إعادة الشخصية الاعتبارية للمنظمة النقابية القاعدية.

* أن تكون العضوية النقابية اختيارية، وللمنظمة القاعدية التى تعتبر أساس التنظيم النقابى، وأن تستبدل النقابات العامة باتحادات مهنية لكل صناعة، يكون انضمام المنظمات القاعدية لها اختيارياً، يليها اتحاد عام للعمال بين الاتحادات المهنية وتكون عضويته اختيارية أيضاً.

* إلغاء كل النصوص التى تفرض وصاية على التنظيم النقابى بواسطة أجهزة الأمن ووزارة العمل وغيرهما من الجهات الحكومية، سواء كانت وصاية مالية أو إدارية أو سياسية أو غيرها من طرق التدخل.

* عدم خضوع المنظمات النقابية إلا لرقابة وتوجيه جمعياتها العمومية التى تملك حق محاسبة أعضائها وتنحيتهم وإصدار «اللوائح المنظمة للعمل النقابى ونظم الرقابة المالية وكيفية تطبيقها.

مادة موسولينى

ومن أهم تعديلات مشروع التجمع إلغاء المادة ٧٠ من القانون الحالى (٣٥ لسنة ١٩٧٦) والتى تعطى النيابة العامة الحق فى أن تطلب من المحكمة حل مجلس إدارة المنظمة النقابية إذا قامت بمخالفات نصت عليها المادة نفسها، ومن أخطرها «**تحبيذ أو ترويج المبادئ التى ترمى إلى تغيير أحكام الدستور، والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بطرق غير مشروعة أو التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الإزدراء به أو التحريض على طائفة أو بعض طوائف من الناس أو الازدراء بها، أو ترك العمل أو الامتناع عنه عمداً إذا كان مما يساهم فى خدمة عامة أو مرفق عام أو يسد حاجة عامة، وكذلك التحريض أو التحبيذ أو التشجيع على ذلك.. واستعمال القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو أية تدابير أخرى غير مشروعة فى الاعتداء أو فى الشروع**

السيد راشد- عاصم عبد الحق - احمد العماوى: خلاف واتفاق ليس لصالح العمال

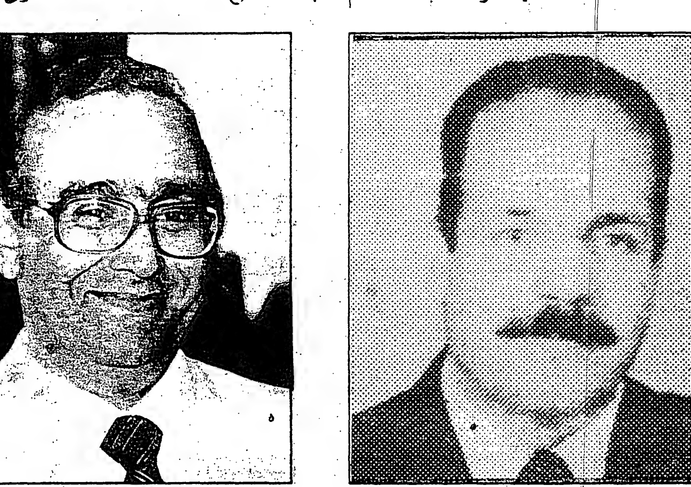

عطية الصرفى- كمال واصف- عبد الحميد الشيخ: استقلال الحركة النقابية

فى الاعتداء على حق الغير فى العمل أو فى أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص أو فى أن يشترك فى جمعية من الجمعيات وكذلك «التحريض» على ارتكاب أى من هذه الجرائم.»

وهذه المادة منقولة بالنص من المادتين ٩٨و ١٠٢ (أوب) من قانون العقوبات، المنقولتين بالنص من قانون صدر فى إيطاليا فى ظل الحكم الفاشى فى عهد موسولينى.

وبموجب هذه المادة يمكن الآن حل النقابات العامة لعمال التجارة والصناعات الهندسية والكيماويات، ومعظم اللجان النقابية لأنها جميعاً عقدت اجتماعات مؤخراً هاجمت فيها رجال الأعمال ودورهم فى التخطيط لتصفية القطاع العام، وبذلك حرضوا، ويحرضون يومياً على «بغض طائفة من الناس»!!

كما يمكن حل أى منظمة نقابية غير مرغوب فيها من قبل الحكومة أو الأمن استناداً إلى هذه الترسانة من التهم المطاطة التى يمكن استخدامها فى حالة وقوع إضراب عمالى، وما أكثر الإضرابات مؤخراً وفى السنوات القادمة أيضاً.. أو نشر مقال قد يتضمن نقداً لسياسات الحكومة أو لطائفة من الرأسماليين أصحاب الأعمال، أو الإشارة إلى ذلك فى اجتماع أى منظمة نقابية!

وكان المدعى الاشتراكى قد استند إلى نفس المادة المكررة فى قانونى العيب (٩٥ لسنة ١٩٨٠) وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (٣٣ لسنة ١٩٧٨) اللذين أصدرهما السادات بعد زيارته للقدس وتوقيع معاهدة كامب ديفيد لتقييد أى معارضة ضده، لاستبعاد حوالى ١٥٠ نقابياً من الترشيح للانتخابات النقابية العمالية أعوام ٧٩ - ٨٣ - ١٩٨٧.

دور اللجنة النقابية

ينص مشروع التجمع أيضاً على حق مجالس إدارات اللجان النقابية فى العمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية لأصحابها (وليس النقابة العامة كما هو الآن) والمشاركة فى مشروعات خطط الإنتاج بالمنشأة، والمعاونة فى تنفيذها والمشاركة فى إعداد لوائح العمل ونظمه، سواء عند وضعها أو تعديلها، والمشاركة فى إعداد عقود العمل المشتركة والاتفاقيات الجماعية، التى يعدها الاتحاد المهنى (المنظمة البديلة للنقابة العامة) بالإضافة إلى دورها فى وضع وتنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

أما الاتحاد المهنى فيكون دوره التنسيق بين النقابات المنضمة إليه، وتنظيم برامج التدريب والتثقيف المشتركة، والعلاقات الخارجية، وعقد الاتفاقيات المشتركة

مشروع اتحاد العمال يستهدف :

* تقليص نفوذ وزارة العمل.
* استقرار القيادة العليا لأطول فترة.
* إلغاء الجمعية العمومية للمنظمة القاعدية.

والمفاوضات الجماعية بشأن المهنة أو الصناعة ككل، بعد التشاور مع منظماته النقابية القاعدية. وإبداء الرأى فى التشريعات واللوائح المتصلة بعمال المهنة.

وبعد..

إن إقرار هذا المشروع فى البرلمان يتطلب أوسع تحرك ممكن..

*** من قيادات التجمع وهيئته البرلمانية لإقناع النواب المستنيرين المدركين أهمية الحريات الديمقراطية ومنها الحريات النقابية للتوازن والاستقرار الاجتماعى.**

*** ومن أمانة عمال التجمع وكل النقابيين اليساريين فى اتجاه قيادات الاتحاد العام والنقابات العامة ونوابهم فى البرلمان، خاصة وأنهم سيتقدمون بمشروع آخر، فى محاولة لتوسيع الرأى المساند لكل أو بعض بنود مشروع التجمع.**

*** وأوسع ضغوط عمالية ونقابية ممكنة من مواقع العمل والمنظمات النقابية القاعدية فى قمة التنظيم النقابى باعتبارهم أصحاب المصلحة الأساسية فى الاستقلالية، وإعادة الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية، وبناء التنظيم النقابى على أساس الاختيار لا الإجبار.**

*** وأيا كان مشروع القانون الذى سيقر.. فلا يستطيع أحد إنكار أن المجتمع بانتقاله إلى الخصخصة وآليات السوق الكاملتين.. يتخلق بداخله - وبحكم نفس الآليات - أوضاع عمالية جديدة، وحركة نقابية جديدة.. وبالتالى علاقات وموازين قوى تصاغ فى قوانين جديدة..**

مع نهاية عام ١٩٩٢
برنامج الحكومة الكامل لبيع الشركات المشتركة والمساهمة والعامة

بدأت الحكومة الخطوات العملية لأكبر عملية تصفية للقطاع العام فى إطار ماتسميه بالخصخصة وتحرير الاقتصاد القومى. تمثلت تلك الخطوات التى تأتى مع نهاية عام ١٩٩٢ فى حصر ٢٦٠ **شركة لطرح أصولها ومساهمات الدولة فيها وأسهمها للبيع. سواء للقطاع الخاص أو الأفراد أو الشركاء الأجانب أو المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية.** وناقشت الحكومة خطواتها مع البنك الدولى خلال مباحثات بالقاهرة مع «سبيرو فايتسنر» رئيس عمليات الشرق الأوسط. بالبنك والتى استمرت حتى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر الماضى.

وفى مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى طلبت الحكومة **مد فترة الإصلاح الاقتصادى فى المرحلة الثانية إلى ٣ سنوات بدلاً من ١٨ شهراً وتأجيل توقيع الاتفاق إلى يناير القادم بدلاً من شهر نوفمبر الماضى** كفسحة من الوقت لمزيد من المناقشات حول برامج الإصلاح، والتوصل للحصر النهائى للآثار الاقتصادية لأحداث الزلزال، وتحديد مدى آثارها السلبية على سير برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادى. وفى نفس الوقت بدأت وزارة التعاون الدولى بالتعاون مع البنك المركزى إعداد قائمة بالمطالب الخاصة **بالمباحثات مع مجموعة الدول الإستشارية والمقرر لها أن تبدأ فى مارس القادم،** لبدء مرحلة جديدة من جدولة الديون، والاتفاق على المساعدات والقروض الجديدة التى ستطلبها الحكومة لدعم برنامجها الاقتصادى.

٦٠ شركة مشتركة للبيع

وعن خطوات مراحل بيع القطاع العام قدم د. **عاطف عبيد** وزير شئون مجلس الوزراء برنامجاً لرئيس الوزراء، ليتم تنفيذه تحت إشراف المكتب الفنى لقطاع الأعمال العام. وأوضح د. عبيد أنه تم حصر ٦٠ شركة مشتركة منها ٣٢ شركة فى القطاع الصناعى، عرض بيع أنصبة الدولة فيها للشريك الخاص « مصرى وأجنبى». وتتراوح نسب المساهمة بين ٥٠٪ و ٩٩٪ فى بعض الشركات.. وتصل قيمة تلك المساهمات كقيمة دفترية إلى نحو **٣٦٥ مليون جنيه**. أما قيمتها السوقية فقد تجاوزت . وفقاً لتقرير د. عبيد . **٧٥٠ مليون جنية على أقل** تقدير. ويقول برنامج د. عبيد أن الحكومة تلقت عدة عروض لشراء تلك المساهمات، لكن هناك مشكلة تتمثل فى أن راغبى وأصحاب عروض الشراء يعتبرون أن الأسعار المطلوبة مرتفعة، ويطالبون بسعر معقول «قيمة مقبولة» للشراء.. لأن التقييم بهذا الشكل غير مناسب، وأن يتاح لهم تشكيل لجان لتحديد الثمن المناسب.

ولأول مرة يعترف د. عبيد بكلمة البيع.. فيقول : **إن بيع القطاع العام يحتاج إلى رؤية متكاملة ومرونة فى التفاوض، ولابد من الوصول لأشكال مختلفة فى البيع، كما أن المطلوب تحديد سعر يتناسب مع قيمة الأصول دون إهدار حقوق المالك وهو الدولة . ويتناسب مع قدرات المشترى دون تحميله أعباء عالية.**

الوزراء النوعيون عند عرض هذا الموضوع رأوا أنه بداية لإهدار حقوق الدولة، وسيؤدى لخسائر بملايين الجنيهات، ويعتبر بيعا بخسا وتلبية لضغوط المشترين.. ومازالت المحاولات مستمرة والمناقشات دائرة لاختيار الشكل الجديد للبيع.

٢٠٠ شركة مساهمة

ويتطرق برنامج د. عبيد ومكتب قطاع الأعمال العام إلى الشركات المساهمة، حيث يحدد ٢٠٠ **شركة فى قطاعات الصناعة والتجارة الداخلية والزراعة والرى واستصلاح الأراضى**

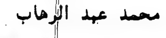
محمد عبد الوهاب

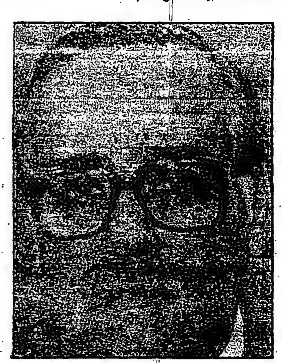

د. صلاح حامد

وغيرها، بدأت الحكومة فعلاً فى طرح أسهم قيمتها أكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه للبيع بحد ٤٩٪ فى بعضها، والبعض الآخر سيتجاوز هذه النسبة دون حد أقصى أو أدنى.. والبيع سيتم بتحديد أولويات للعمال والمصريين ثم العرب والأجانب، سواء أفرادا أو مؤسسات أو بنوكا. وأشار البرنامج إلى أن ٤ شركات فى مجال الصناعات الكيماوية بدأ طرح أسهمها: منها **شركة أبو قير للورق، والكيماويات بالأسكندرية**. علاوة على شركات التجارة الداخلية عمر أفندى وصيدناوى وبنزايون وغيرها. وتم تحديد ٤٩٪ من أسهمها للبيع. وقد رحب رئيس عمليات الشرق الأوسط بالبنك الدولى بذلك، وطالب بالتركيز فى التنفيذ بأسرع مايمكن كدليل على جدية الحكومة المصرية فى تنفيذ تعهداتها. وقد أوكلت الحكومة للجمعيات العمومية بالشركات التصديق على بيع أسهم كل شركة منفردة.. ووضع مكتب القطاع العام برنامجا لاجتماعات الجمعيات العمومية لإقرار اتفاقيات البيع. وأخر **ماصدر هو قرار بيع شركة النصر للتليفزيون**.

بدائل لبيع الشركات المملوكة للدولة

أما عن الشركات المملوكة بالكامل للدولة، فمازالت هناك أربع بدائل يجرى النقاش حولها لبيعها، وفقاً للمناقشات التى جرت مع البنك الدولى.. أولها إصدار قرار **بالبيع التأجيرى** بأن تطرح كل شركة وحداتها الإنتاجية بالكامل أو جزء منها للايجار للقطاع الخاص أو الاستثمارى. وفى تلك الحالة يمكن للشركات إيجار عقاراتها من محلات أو أراض. وقد طبق البديل فعلاً فى شركات التجارة الخارجية، بتأجير وحداتها على مستوى الجمهورية للقطاع الخاص. وفى تطبيق نفس البديل فى شركات السياحة والفنادق، بتأجير وحدات بالكامل «فنادق للقطاع الخاص المصرى والأجنبى.

والبديل الثانى هو البيع الجزئى لبعض ممتلكات الشركة، بشرط أن يحقق البيع عائدا مناسبا، وألا يؤثر فصله عن الشركة الأم سلبياً على نشاط الشركة الإجمالى، ووقف إنتاجها، بمعنى ألا يتم بيع وحدة أساسية تدخل فى مرحلة تصنيع محدد، أو تمثل مرحلة أساسية توقف نشاط الشركة فى حالة بيعها.

كما يجب أن يمثل بيع هذا الجزء تخفيف الأعباء عن الشركة، كان الجزء المباع سبب فيه.

والبديل الثالث إعادة طرح الشركة باسم تجارى جديد، وإمكانية تغيير منتجات الشركة، إذا كان هذا ممكناً فى ظل أدوات الإنتاج بكل شركة وفى تلك الحالة يتاح لإدارة الشركة الاستعانة بالخبرة اللازمة والمناسبة.

والبديل الرابع لبيع الشركات المملوكة للدولة بالكامل يتمثل فى **بيع جانب من أسهم الشركة، خاصة الكبيرة منها مثل الحديد والصلب والكوك وكيما ومجمع الألومنيوم وغيرهم**.

وفى تلك الحالة ستحدد قيمة للسهم بكل شركة، من خلال لجان اقتصادية وفنية، وتتفق قيمة السهم وقدرات الشركة الاقتصادية ومدى تحقيقها أرباح، ومستقبلها الإقتصادى، ووضع جدول زمنى للبيع يتفق ووضع كل شركة، والبيع فى تلك الحالة سيتم للشركات العالمية، والشركات المحلية الكبيرة، التى يمكن أن تحقق من شراء الأسهم عائداً واستثمارات جديدة، وقادرة على الترويج وإدارة تلك الأسهم خارجياً وداخلياً.

ويضاف إلى ذلك إمكانية البيع للمواطنين العاديين من شتى الفئات، وأصحاب المدخرات وكذلك العاملين بالشركات المطروحة أسهمها للبيع.

وبيع الأسهم فى هذه النوعية من الشركات سيتم على مراحل متعددة، بطرح دفعات متتالية وبنسب معينة كل عدة سنوات ولا يحق لغير المصريين إعادة بيع أسهمهم إلا بعد مرور مالا يقل عن ٣ سنوات من شرائهم الأسهم.

تحرير الإقتصاد

أما عن برنامج تحرير الإقتصاد فى مرحلته الثانية، فمازالت المناقشات دائرة بين الحكومة وصندوق النقد الدولى وآخرها مباحثات الشهر الماضى فى واشنطن، وكان من أهم مطالب الحكومة التى وافق عليها صندوق النقد تأجيل توقيع الاتفاق إلى يناير القادم بدلاً من نوفمبر الماضى، ومساندة مصر فى أزمتها بعد كارثة زلزال ١٢ أكتوبر الماضى.

وعرضت الحكومة مقترحات بشأن برنامج الإصلاح، على رأسها مد تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية إلى ٣ سنوات، تتزامن مع فترة الإصلاح للمرحلة الثانية (٣ سنوات بدلاً من ١٨ شهرا. ومد إطلاق أسعار السلع والخدمات على فترات أطول، وتأجيل بعضها، وخفض نسب الزيادة، لتجنب أى ردود فعل جماهيرية قد تؤدى لتعطيل باقى بنود البرنامج خصوصاً بعد خسائر الزلزال، والحالة التى تعانى منها العديد من الفئات الاجتماعية. وذكرت الحكومة فى مذكرتها للصندوق أن هناك أكثر من مليون مواطن مصرى تضرروا من أحداث الزلزال.

كما طالبت الحكومة بمد الاتفاق السابق مع الصندوق بدلاً من توقيع اتفاق جديد.. ولم يتم حسم الموضوع رغم تفهم الصندوق لبعض مطالب الحكومة.. وسيقوم وفد من الصندوق بزيارة لمصر خلال شهر ديسمبر الحالى لبحث كافة التفاصيل والوصول لاتفاق محدد..

ومازالت كل الأطراف تترقب الإجراءات المحددة والتى ستتخذها الحكومة.. ورد فعل الصندوق.

- محاولات لبيع بعض الأصول بأقل من قيمتها وتحت اسم «القيمة المناسبة».

- ٦٠ شركة مشتركة تطرح الحكومة أنصبة الدولة فيها للبيع وطرح أسهم ٢٠٠ شركة مساهمة لمن يشترى.

- ٤ بدائل للتصرف فى الشركات المملوكة للدولة بالكامل.

- الحكومة طالبت بتأجيل الاتفاق الثانى مع صندوق النقد وما زالت المباحثات مستمرة لحسم مطالب أخرى.

محمود الحضرى

العرب

العفو الملكي يضع حلاً سياسياً لقضية الغائبين "شبيلات وقرّش"

علي الرنتيس

رسالة عمان

بالعفو الملكي العام الذي أصدره **الملك حسين** في ١٢ نوفمبر الماضي بمناسبة عيد ميلاده السابع والخمسين يكون قد قد أسدل الستار على قضية تنظيم **«شباب النفير الإسلامي»** التي اتهم فيها كل من النائبين **ليث شبيلات ويعقوب قرّش** والتي شغلت الرأي العام الأردني لشهور عدة. وقد قوبل العفو الملكي بارتياح شديد في الأوساط السياسية الأردنية ووضع حد للتكهن حول مصير النائبين.

وبموجب هذا العفو الملكي فقد بات من حق النائبين الاحتفاظ بمقعديهما في مجلس النواب والترشيح له مستقبلا حيث إن هذا العفو يلغي العقوبة والجريمة وكأنهما لم تكونا.

وكانت محكمة أمن الدولة قد أصدرت حكمها صباح ١٠ نوفمبر -أي قبل العفو بيومين- على النائبين بالحبس عشرين عاما مع الأشغال الشاقة لكل منهما، كما حكمت على شريكيهما لمدة عشرة أعوام مع الأشغال الشاقة، هذا وقد وجهت النيابة إلى النائبين تهمة الانتساب إلى عضوية منظمة غير شرعية هدفها العمل على تغيير نظام الحكم بالثورة والتخريب وتولي مناصب قيادية فيها والعمل على تنظيم افراد آخرين بواسطة الخطابة والكتابة والتحريض على قلب نظام **الحكم القائم وتغيير الدستور**، الإقدام على أعمال من شأنها أن تعكر صلات المملكة بدولة العراق، حيازة مواد مفرقعة وأسلحة أتوماتيكية بدون ترخيص وبقصد استعمالها في نشاطات غير مشروعة. وقد وجهت للنائب **شبيلات** تهمة قذف وذم لأعضاء مجلس الأمة، وكتابة عبارات من شأنها المس بكرامة الملك، ولكنها حاكمتهما عن ثلاث تهم فقط هي **الانتساب لمنظمة غير** مشروعة، وحيازة الأسلحة والمفرقعات، وأسقطت عنهما باقي التهم المنسوبة إليهما ولهذا جاء الحكم مخفضا من الإعدام إلى السجن عشرين عاما.

ومن الجدير بالذكر أن القضية في بدايتها تعود إلى أواخر شهر أغسطس «آب» الماضي حيث فرجئ الشعب الأردني وقواه السياسية ببيان مقتضب يفيد باعتقال النائب **قرّش** بالتهم آنفة الذكر ولم يكن قد مضى سوى ساعات قليلة على فض الدورة البرلمانية غير العادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة ٨٦ من الدستور الأردني تنص على أنه «لا يوقف أحد أعضاء مجلس الأعيان أو النواب ولا يحكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قرار بالأكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لترقيفه أو محاكمته أو مالم يقبض عليه في حالة تلبس بجريمة جنائية وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس بذلك فورا.

وإذا أوقف عضو بسبب ما خلال المدة التي لا يكون فيها مجلس الأمة مجتمع فيها فعلى رئيس الوزراء أن يبلغ المجلس المنتسب اليه ذلك العضو عند اجتماعه بالإجراءات المتخذة مشفوعه بالإيضاح اللازم»

ومع أن اعتقال النائب **قرّش** كان مفاجئة إلا أن ردود الفعل على اعتقاله لم تكن ذات أهمية والسبب **هو ارتباطه بعلاقات مالية مع إدارة بنك البتراء الذي أفلس قبل سنوات ولتورطه في قضايا شيكات بدون رصيد..**

ولكن القوى السياسية رأت في اعتقاله أبعادا أخرى تتجاوز شخصه فقد بدت محاولة لإضعاف موقف **شبيلات** الذي تربطه بقرش علاقة حميمة تعود جذورها الى انتسابهما الى جماعة **دار القرآن** قبل أن ينفصلا عنها عام ١٩٨٥ نتيجة لتوجههما للعمل السياسي الذي لا يتفق مع منهج التصوف الذي تنتهجه تلك الدار.

وما كاد الشعب الأردني وقواه السياسية يفوقان من المفاجئة الأولى حتى جاءتهما المفاجئة الثانية المتمثلة بتوقيف النائب **شبيلات** على ذمة القضية ذاتها بناء على اعترافات أحد المتهمين الذي قال بأنه قام قبل عام من اعتقاله بنقل متفجرات من سيارة **شبيلات** إلى سيارته.

وباعتقال **شبيلات الذي كان رئيسا للجنة التحقيقات البرلمانية في قضية الفساد المالي**، رأت بعض القوى السياسية أن وراء عملية الاعتقال روح انتقامية لما رسمته من مواقفه المتميزة من قضية الفساد التي اتهم فيها رئيس الوزراء السابق **زيد الرفاعي** واثنين من وزرائه **والتي خرج منها وأحد وزرائه بريئا بأغلبية برلمانية ضئيلة.**

أما القوى السياسية التي تتخذ موقفا معارضا للمفاوضات السلمية رأت أن القضية

ليث شبيلات

تستهدف تصفية الموقف الرافض لتحرير
«مؤامرة الاستسلام»! على حد تعبيرها
واشغال الشعب عن سير المفاوضات ويذكر أن
النائب **شبيلات** كان عضوا فى الهيئة العليا
لجبهة «محاربة الاستسلام»!
ومن هذا المنطق حاولت هذه القوى أن
تحول القضية من قضية أمنية
جزائية«جنائية»إلى قضية سياسية وأصدرت
بيانا فى ١٨ أكتوبر الماضى دعت فيه إلى
معالجة قضية النائبين فى إطارها السياسى
مؤكدة أن القضية هى قضية الحرية
والديمقراطية والعدل وقضية الإنسان والأمن
والاستقرار الحقيقى.
وفى السياق نفسه أصدرت مجموعة
أطلقت على نفسها **فرسان الجنوب**(نسبة
الى جنوب الأردن التى انطلقت منها هبة
نيسان عام ٨٩ ومسقط رأس شبيلات) بيانا
أكدت فيه أن اعتقال **شبيلات** كان على
خلفية سياسية وليست أمنية لإغلاق ملف
الفساد وعدم بحثه،وتحذيرا للقوى المناهضة
للاستسلام بوجوب التزام الصمت.
أما القوى التقدمية فقد اتخذت موقفا
رافضا لتخزين السلاح واستخدامه فى الأردن
تحت أى ذريعة كانت.وفى الوقت ذاته طالبت
بمحاكمة عادلة للمتهمين واحترام سلطة القضاء
كما طالبت بمعاملة النائبين معاملة إنسانية
تليق بمكانتهما النيابية.
أما لجنتى الحريات فى مجلس النواب
ومجمع النقابات المهنية فقد دعتا الى إعادة
النظر بالإجراءات المتبعة في محاكمة النائبين
وأكدتا حرصهما على نزاهة القضاء الأردنى

وقدرته على تحقيق العدالة وطالبتا بأن يكون
الحكم قابلا للطعن حيث أن الأحكام
التى تصدرها محكمة أمن الدولة
غير قابلة للطعن.
أما على المستوى الشعبى فقد كان
التعاطف مع النائب **شبيلات** كبيرا جدا ولا
غرابة فى ذلك فالنائب **شبيلات** شخصية
تحظى باحترام وتقدير غالبية القوى السياسية
والشعبية وقد دخل المجلس النيابى لأول مرة
عام ٨٤ فى انتخابات تكميلية وكان لمواقفه
فى ذلك المجلس الأثر الكبير الذي ساعده على
الفوز فى الانتخابات النيابية التى
جرت عام ٨٩،برغم محاربة الإخوان
المسلمين له.ومما ساعد على زيادة التعاطف
معه أن اعتقاله تم بعد الانتهاء من قضية
الفساد،ولهذا فقد ربطت الجماهير الشعبية بين
تلك القضية وبين اعتقاله إضافة الى الأسلوب
الذى اتبعه المدعى العام العسكرى الذى كان
يقدم فى كل جلسة أدلة جديدة تدين المتهمين
ومع أن هذا من حقه من الناحية القانونية إلا
أن الرأى العام الشعبى يعتقد خلاف ذلك
وكذلك انسحاب هيئة الدفاع عن النائبين بعد
احتجاجها على الجلسة السرية التى عقدتها
المحكمة واستمعت فيها الى شهادة مواطن
سورى زعم أنه سلم للنائب شبيلات
مبلغ(٣٠٠)ألف مارك ألمانى من رئاسة
الجمهورية الإيرانية.
ومن المآخذ الأخرى التى أخذها المواطنون
والقوى السياسية على القضية أن بعض
شهود الإثبات الذين استمعت المحكمة
الى شهاداتهم هم من المحكومين
والموقوفين بتهمة التجسس للعدو
الصهيونى.

يعقوب قرش

جدول الأعمال الأردني-الإسرائيلي يطرح قضية التسوية السياسية للنقاش

كان الاتفاق على جدول الأعمال الذى
توصل إليه الأردن مع اسرائيل فى نهاية
المرحلة الأولي من جولة المفاوضات السابعة
مثار جدل واسع بين صفوف القوى السياسية
الأردنية سواء الموافقة على المفاوضات من
حيث المبدأ أو التى ترفضها من حيث المبدأ
أيضا.
وقد أتى إلى عمان فى الاسبوع الأول
من نوفمبر الماضى ثلاثة وفود رسمية من
قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعقدت
اجتماعات مع **الملك حسين**،ورئيس الوزراء
زيد بن شاكر،والتقت وزير الخارجية **كامل**
أبو جابر-تركزت الاجتماعات فى مجملها
على مناقشة النقاط التى وردت فى جدول
الأعمال وأبدت الوفود الفلسطينية ملاحظاتها
على بعض النقاط التى أثارت الجدل.وقد
اتسمت المباحثات بالمصارحة التامة.
ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام أن
منظمة التحرير الفلسطينية قد تعاملت
مع مشروع الاتفاق الأردنى-الاسرائيلى بهدوء
تام وتجنبت الإدلاء بأية تصريحات حول
موقفها من المشروع، فضلت اجراء الإتصالات
المباشرة مع الحكومة الأردنية وأعلن **فيصل**
الحسينى رفضه تحويل المشروع الى قضية
إعلامية مؤكدا أن مستوي التنسيق الأردنى
الفلسطينى جيد وعال وجدى.
ويبدو أن قيادة منظمة التحرير
الفلسطينية لا تريد أن تساهم فى فرض عزلة
عربية عليها خاصة بعد التصريحات التى
أطلقها **ياسر عرفات** أعرب فيها عن قلقه
من احتمال قيام سوريا بإبرام اتفاق منفصل مع
إسرائيل.وقام فاروق القدومى بزيارة إلي
دمشق لإزالة الفتور الذى أصاب العلاقات
الفلسطينية السورية نتيجة تلك التصريحات
التى تسببت فى تأجيل زيارة عرفات إلى
دمشق.
الأردن من جانبه أبدى تفهما لبعض

للعمل على أ...تها الوفود الفلسطينية على بعض مواد الاتفاق وأبدى استعداده للعمل على تصويب جدول الأعمال وأكد على ذلك وزير الإعلام الأردني **محمود الشريف** حين قال إن بعض العرب أبدوا ملاحظات حول المشروع وأن الأردن أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

وجدير بالذكر أن النقاط التي أثارت هذا الجدل الواسع سواء بين القوى السياسية الأردنية أو الفلسطينية هي:-

١- الفقرة التي اشارت الى الحدود الدولية بين الأردن واسرائيل(حدود الانتداب) بما قد يفهم منها التنصل من مبدأ الانسحاب الكامل.

٢- الإشارة للأراضي المحتلة باعتبارها «أراضي تحت الإحتلال العسكري» وبالتالي تخرج من نطاقها القدس والمستوطنات التي تمثل نصف الأراضي المحتلة.

٣- تناول قضية اللاجئين بالاستناد إلى القانون الدولي.. دون إشارة الى قرارات الأمم المتحدة، وبما يجزيء قضية اللاجئين الى مشكلة ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية.

الحزب الشيوعي الأردني وهو من مؤيدي الاستمرار في المفاوضات السلمية حذر من المخططات الاسرائيلية في عملية السلام وقال إن اسرائيل تسعى للإيقاع بين الوفود العربية المفاوضة والعمل على الاستفراد بكل وفد لوحده.

وركز الحزب على **أهمية التنسيق بين الوفود العربية** مشيرا الى أن الجماهير العربية استقبلت بارتياح شديد نتائج اللقاءات التي تمت بين الأطراف المفاوضة في دمشق وعمان مؤكدا أن هذا التوجه أدى إلى تقوية موقف المفاوض الفلسطيني والعربي.

أما ملاحظاته على جدول الأعمال الأردني -الاسرائيلي فقد أخذ عليه **تجاهله للجزء الشرقي من مدينة القدس التي لا تعترف اسرائيل بأنها واقعة تحت الحكم العسكري مؤكدا أنه يجب عدم اتخاذ أي موقف لا ينسجم مع أهمية مدينة القدس.**

وطالب بالحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية وقال أن هذا يتطلب التمسك بقرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقراري مجلس الأمن ٣٣٨،٢٤٢ لأن هذين القرارين هما الورقة الضاغطة عند المفاوض العربي.

وأبدى الحزب الشيوعي الأردني تخوفه من الموافقة على الطرح الإسرائيلي حول قضية الأراضي التي لا تخضع للحكم العسكري مثل مدينة القدس والمستوطنات الاسرائيلية.

وهذا التخوف ينطبق على قضية اللاجئين والنازحين حيث طالب الحزب بتطبيق القرارين ١٩٤/١٩٤٨و٢٢٧/١٩٦٧ اللذين ينصان على حق عودة اللاجئين والنازحين الى وطنهم.

القوى السياسية الأردنية والفلسطينية على حد سواء متفقة جميعها على هذه النقاط ولكن اتفاقها هذا لا يعني أنها اتفقت على كل شيء فبينما ترى القوى المؤيدة لاستمرار المفاوضات أن على الوفد الأردني أن يعمل على التمسك بالثوابت المعلن عنها لينسجم مع الالتزامات التي قطعتها الحكومة الأردنية على نفسها بعدم قبول الحل المنفرد ،يطالب نواب حركة **الإخوان المسلمين** بسحب الوفد الأردني من المفاوضات ومحاسبته لتجاوزه الثوابت لأنها رأت أن الاتفاق **هو إعلان مبادىء صلح مع العدو الصهيوني وتطبيع كامل في مجالات الثروة البشرية والطبيعية والسياحية والبنية الصحية** وقالوا«**وكأنما يتحدث عن اتفاق بين قطرين عربيين مسلمين**».

واتفق مع هذا الرأي **حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي** الذي يتبع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،وقد دعا هذا الحزب القوى والفعاليات السياسية والنقابية والجماهيرية للتحرك ضد الاتفاق الأردني -الاسرائيلي،كما دعا **لنقل ملف القضية برمتها للأمم المتحدة مشيرا** الى أن ما ورد في الاتفاق يؤكد بأن اسرائيل اخذت كل ما تريد بما في ذلك الاستعداد لتوقيع معاهدة سلام وتطبيع للعلاقات بشكل شامل في حين أن الأردن لم يحصل على أي شيء مقابل ذلك.

ولكنه تراجع عن طلبه في نقل الملف للأمم المتحدة في البيان الذي وقعه مع حزبين آخرين بشأن هذه القضية حيث لم يرد لهذا الطلب أي ذكر.

أما **حزب الشعب الديمقراطي (حشد)**الذي يتبع **نايف حواتمه** فقد رأى من جانبه أن الاتفاق يتطابق مع مشروع الحكم الإداري الذاتي الذي يعطي الأردن دورا رئيسيا وفق ما يسمى «التقاسم الوظيفي» بين الأردن واسرائيل.ومع هذا فإن البيان يعد تراجعا عن مواقفه السابقة حيث لم يدعو كفيره إلى سحب الوفد الأردني ومقاطعة المفاوضات.

أما على الصعيد الفلسطيني فقد عقدت **الجبهات الشعبية والديمقراطية** (نايف حواتمه» **والنضال الشعبي والتحرير الفلسطينية** اجتماعا قياديا في دمشق وأصدرت هذه الجبهات بيانا مشتركا أكدت فيه أن الاتفاق الأردني الاسرائيلي ليس اتفاقا إجرائيا على جدول الأعمال بل هو اتفاق جوهري يحدد مضمون المفاوضات بين الطرفين وقالت أن **هذا الاتفاق ينطوي على التنصل من مطلب الانسحاب الاسرائيلي الكامل ويعترف بحدود الانتداب البريطاني حدودا دولية بين الأردن واسرائيل.**

ولم تنس تلك الجبهات أن تهاجم ما تسميه **بفريق مدريد الفلسطيني** ودعوه الى الانسحاب فورا من المفاوضات الجارية. وسحب الغطاء عن الاتفاق الأردني -الاسرائيلي،ودعت الى اجراء استفتاء شامل للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج حول مسار المفاوضات وما يطرح فيها من مشاريع تمس مصيره ومستقبله الوطني.

وعودة إلى الموقف الأردني الرسمي من مشروع الاتفاق نشير الى الحديث الذي أدلى به وزير الإعلام الى الإذاعة الأردنية حيث أكد أن ما تم التوصل اليه بين الوفدين الأردني والإسرائيلي هو مجرد مشروع اتفاق حول جدول الأعمال ولم يصادق عليه بعد. وأعاد التأكيد أن لا تفريط في الثوابت الأردنية حول التنسيق العربي.

الملك حسين

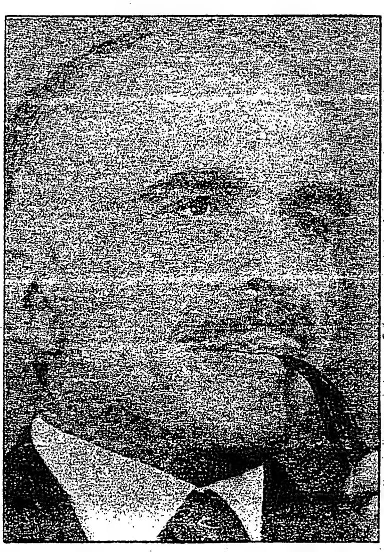

تأجيل الانتخابات
ومد الفترة الانتقالية
يثير الخلافات بين أحزاب اليمن

علي الصراري

رسالة صنعاء

قبل أن يعلن رسمياً في صنعاء عن تأجيل الانتخابات وتحديد يوم إجرائها في ٢٧ أبريل القادم، زخرت الحياة السياسية في البلاد بحيوية فائقة، ودارت حوارات واسعة شاركت فيها مختلف القوى السياسية تقريباً.

فقد داهم الوقت اليمن، وهي تستعد بعد لإجراء الانتخابات النيابية العامة، قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر حسبما نصت على ذلك اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

ومع بداية الشهر الأخير (نوفمبر) للفترة الانتقالية كانت أوضاع اليمن معلقة بين مشكلتين تؤرقان قواها السياسية والاجتماعية.. **الأولى** : حالة الخلاف السياسي المتأزم الذي صاحب استمرار اعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني **علي سالم البيض** منذ مطلع شهر أغسطس الماضي وحتى عودته إلى صنعاء، في مطلع شهر نوفمبر.. **والثانية** : البطء الشديد الذي اتسمت به عملية التحضيرات للانتخابات العامة، والصعوبات التي برزت أمام اللجنة العليا للانتخابات التي يرأسها **القاضي عبد الكريم العرشي** عضو مجلس الرئاسة وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، وينوبه فيها **محمد سعيد عبد الله «محسن»** وزير الإدارة المحلية عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

ومع اقتراب ساعة الصفر (٢٢ نوفمبر) بدأت الحياة السياسية تتحرك بقوة، نافضة عن نفسها الركود والرتابة ومشاعر الاتكال والتردد.

وبينما لعب الزمن دوراً حاسماً في تغيير مجرى الخلافات السياسية، كانت القناعة تتحول إلى حالة عامة مؤكدة لدى كل أعضاء اللجنة العليا للانتخابات بأن الزمن المتبقي من الفترة الانتقالية لم يعد كافياً لاستكمال التحضير للانتخابات بتأثير وصادف ذلك تطور آخر هام وبالرغم من أنه لم يكن بين الحدثين ارتباط، ولكنهما التقيا وشكلا مضمون الموقف السياسي الراهن في اليمن.

التطور الأول : تمثل في إنهاء نائب رئيس مجلس الرئاسة لاعتكافه، والذي طرح أثناءه عدداً من الشروط للعودة إلى صنعاء من بينها **تحديد يوم الانتخابات والسيطرة على الحالة الأمنية في** مختلف **محافظات الجمهورية**، ودمج **القوات المسلحة وإخراجها من العاصمة صنعاء** وغير ذلك، وبدون أن يستجاب لهذه المطالب ذهب نائب رئيس مجلس الرئاسة إلى مدينته الحديدة، المطلة على البحر الأحمر ليلتقي مع رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام **الفريق علي عبد الله صالح**، والذي كان يرفض قبل ذلك الذهاب إلى أية محافظة أخرى للالتقاء بنائبه عازماً على البقاء في العاصمة حتى تنتهي الانتخابات كما نقل عنه بعض الذين اقترحوا عليه ذلك اللقاء، ولكنه أخيراً غيّر موقفه وذهب إلى الحُديدة للالتقاء بنائبه..

وخلال **«المقيل»** (جلسات تناول القات اليمنية) الذي جمع ذلك اليوم الرئيس والنائب طلب المرافقون من القيادات الحكومية والمشايخ تأجيل الحوار بين الرجلين إلى مابعد تناول القات ومغادرة الحاضرين لغرفة المقيل، وعند المساء انفرد الرئيس ونائبه لوحدهما، وفتحا موضوع الحديث بينهما..

بدأ رئيس مجلس الرئاسة الحديث معاتباً بسبب ما ينقل إليه من أخبار عن أن بعض أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني وقادته **يتهمون الرئيس بأنه يمتلك فرقاً خاصة، وقفت وراء حوادث الاغتيالات السياسية التي تعرض لها عدد من قادة الحزب وأعضائه..** ولم يرد النائب على العتاب، ولكنه أشار إلى أن المؤتمر الشعبي الذي يقوده رئيس مجلس الرئاسة لم يعد مستعداً لاستكمال تنفيذ اتفاقيات الوحدة اليمنية التي وقعت

بيه وبين الحزب **الاشتراكي اليمني**، وأنه من جانبه لا يرى أن الوقت كافياً لبحث كل القضايا المطروحة، ولذلك اختصر مطالبه إلى نقطتين فقط، الأولى قيادة البلاد إلى الانتخابات وضمان إجرائها بسلام والثانية ضبط حالة الأمن في الجمهورية..

ودون أن يطول الحوار بين القائدين، اتفقا على أن تكون النقطة الأولى موضع بحث بين الهيئات الدستورية وكافة القوى السياسية في البلاد، أما النقطة الثانية، فإنه ينبغي معالجتها بعد ذلك باشتراك الأطراف المعنية بصيانة الأمن والاستقرار.. وفي اليوم التالي توجه الرجلان إلى صنعاء عبر طريق البر..

التطور الثاني: في غضون ذلك كانت اللجنة العليا للانتخابات تتداول في كيفية انجاز مهمتها، ولاحظت أن الزمن المتاح حتى نهاية الفترة الانتقالية صار ضئيلاً، وأن الالتزام بالوقت المحدد سيقتضي اختصار المدد المقترحة لمراحل الانتخابات من تقسيم الدوائر، إلى تشكيل لجان الإشراف، إلى بدء تسجيل الناخبين، ومن ثم نشر قوائم الناخبين وفترة الطعون، يلي ذلك تسجيل المرشحين وفترة الطعون الثانية، وبعدها بدء الحملة الدعائية للمرشحين، وفي الختام إجراء الانتخابات.. وسينجم عن تقليص هذه الفترات الانتقاص من حقوق الناخبين ومن حقوق المرشحين في آن واحد.. ولأن بعض الأصوات بدأت تحذر من مغبة اختزال التحضيرات بما يؤدي إلى إجراء انتخابات مسلوقة، قامت اللجنة العليا بتشكيل فريق من أعضائها اختارتهم من القانونيين، والسياسيين وكلف بدراسة الوضع وتقديم مقترح محدد للجنة يشكل موقفها أمام الشعب وأمام هيئات الدولة والأحزاب.

علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية

ويؤكد بعض المشاركين في الفريق أنه تم الاتفاق بين أعضائه على التفكير بصورة مجردة عن أهوائهم ونوازعهم السياسية، واستبعاد اعتبارات الكسب والخسارة للأحزاب التي ينتمون إليها.. وأن يعملوا بروح الحرص على الوفاء بشرف المسئولية التي يتحملونها، ولذلك لم يعودوا إلى أحزابهم للتشاور معها، وامتنعوا عن إبلاغ هيئات السلطة بما عزموا عليه.. وخلص عمل الفريق إلى اقتراح مدد زمنية جديدة تتجاوز ما تبقى من مدة الفترة الانتقالية، وبعد أن وقفت اللجنة العليا للانتخابات أمام مقترحات الفريق أعلنت تقريرها محددة فيه يوم **الانتخابات في ١٨ فبراير عام ١٩٩٣، أي بعد انتهاء الفترة الانتقالية بشهرين تقريباً**.. وذكر التقرير أن هذا التحديد لاعتبارات فنية فقط، وليس لاتفاق سياسي. وأنه من أجل استكمال التحضيرات فإن اللجنة تحتاج المزيد من الوقت، وأن هذا التأجيل لا يعني تحديد الفترة الانتقالية لأن هذا لا يعني اللجنة العليا للانتخابات ولا يدخل ضمن صلاحياتها.

وفور إعلان هذا التقرير بدأ انعقاد الاجتماعات التشاورية الموسعة التي شارك فيها مجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري ورئيس مجلس النواب والوزراء، وقادة الأحزاب التي لها ممثلين في اللجنة العليا للانتخابات وكل أعضاء اللجنة الذين يمثلون أحد عشر حزباً واثنين من المستقلين بينهما **امرأة هي** المحامية اليمنية الشهيرة **راقية حميدان** التي نالت عضوية اللجنة بترشيح من الحزب الاشتراكي اليمني..

وتضم اللجنة العليا للانتخابات سبعة عشرعضواً حصل فيها كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على ستة أعضاء مناصفة ثلاثة بثلاثة بينهم رئيس اللجنة من المؤتمر ونائبه من الحزب، بينما حصلت التنظيمات التسعة الأخرى على عضو واحد لكل تنظيم منها، وهي: **حزب البعث** العربي الاشتراكي، التجمع اليمني للإصلاح، **التنظيم الوحدوي الشعبي**

العلاقة بين تدهور الأمن وتأخير الانتخابات

الناصرى، تنظيم التصحيح الشعبى الناصرى، حزب الحق، حزب رابطة أبناء اليمن، اتحاد القوى الشعبية، الحزب الديمقراطى الناصرى، التنظيم السبتمبرى.

وانشغلت الاجتماعات الاستشارية الموسعة بمسألتين اثنتين هما: الاتفاق على تحديد يوم الانتخابات العامة، والاتفاق على ترتيبات إنهاء الفترة الانتقالية والكيفية التى ستسير عليها البلاد فى المدة بين انتهاء الفترة الانتقالية وبين يوم إجراء الانتخابات وقيام سلطات الشرعية الدستورية.. وتجمع المسألتان إشكاليات سياسية ودستورية ينبغى حلها..

من المسئول عن تأخير الانتخابات

يبدو أن مقترح لجنة الانتخابات بتحديد يوم ١٨ فبراير كآخر موعد لإجرائها لم يكن ملائماً فى نظر المشاركين فى اجتماعات اللقاءات التشاورية الموسعة، وبدأ المناقشون يظهرون عيوب هذا الموعد، فهو فى نظرهم ليس مناسباً بالنظر إلى الزمن اللازم لاستكمال التحضيرات لأنه أقصر من الحاجة، كما أنه يأتى قبل حلول شهر رمضان بأيام قليلة لا تكفى لقيام السلطات الدستورية المختلفة، خاصة أن اليمنيين يميلون للراحة والسكون فى شهر الصيام، وبعض الهيئات تتخذ فيه مناسبة للإجازة لمجلس النواب وجهاز القضاء، وهذا معناه أن البلاد ستدخل فى مرحلة فراغ إذا لم تستكمل كل الإجراءات قبل رمضان وإجازة العيد، والأهم من ذلك إحساس كل الأحزاب أنها غير جاهزة للانتخابات، وأنها تحتاج إلى المزيد من الوقت، **ولذلك وفق المشاركون فى الاجتماعات دون عناء أو تطويل على موعد آخر هو ٢٧ أبريل ١٩٩٣م.. أى بعد انتهاء الفترة الانتقالية بأكثر من خمسة أشهر..**

غير أن ترتيبات مابعد الانتقالية كانت هى القضية الشائكة ولذلك جنحت بعض الآراء إلى تحميل المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى مسئولية التأخير كشريكين فى اتفاقية الوحدة وكمسئولين رئيسيين عن قيادة دولتها..

وفى الحقيقة فإن رمى المسئولية على الحزب والمؤتمر فيه - من وجهة نظرهما - اعتساف للحقيقة لا يمكن تفسيره إلا برغبة التشهير وممارسة الدعاية الانتخابية، وبعد ذلك يبرىء الحزب الاشتراكى نفسه من تهمة السعى لتأجيل الانتخابات لعدة اعتبارات، منها أن التأجيل جاء بفعل التباطؤ مع تنفيذ اتفاقية الوحدة، وتأخر إجراءات الاستفتاء على الدستور وهو غير معنى بهما... ثم عدم

على سالم البيض

الانتقال إلى بدء إجراءات التحضير للانتخابات بعد الاستفتاء على الدستور، وعدم إنجاز لجنة التقسيم الإدارى لمهمتها وهى لجنة يرأسها الشيخ **عبد الله بن حسين الأحمر**، زعيم التجمع اليمنى للإصلاح، وكذا التطويل فى مناقشة قانون الأحزاب وتأخر تشكيل لجنة الأحزاب، وتأخر وضع قانون الانتخابات والتطويل فى مناقشته سوء فى إطار الأحزاب والتنظيمات السياسية أو فى مجلس النواب، وكذا التطويل فى الحوارات حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التى لم تخف الأحزاب رغبتها فى أن تكون مشاركة فيها وحققت هذه الرغبة بما يخدم تحقيق الرقابة المتبادلة لمحاصرة أية محاولات لتزوير الانتخابات أو سلقها.. **وعلى نحو بارز لعبت حالة الأمن المتدهورة دوراً كبيراً فى التأخير..**

وما إن بدأت اللجنة العليا عملها حتى وجدت نفسها، تعمل بعسر شديد من جراء التصورات التى جاء يحملها معه رئيس اللجنة القاضى **عبد الكريم العرشى**، والتى أقيم الدليل على أنها تصورات وضعت قبيل اختياره رئيساً للجنة، وتتجه التقييمات لتلك التصورات إلى تصنيفها فى إطار المحاولة لسلق الانتخابات وتركيز الصلاحيات فى يد رئيس اللجنة.. وقد تخللت مناقشة التصورات المقدمة حول الإحصاء السكانى واللائحة الداخلية و...و... ومن ثم تحديد الدوائر الانتخابية خلافات حادة، وانقسمت خلالها اللجنة اكثر من مرة بين مجموعتين، مجموعة من اثنين هما **القاضى العرشى** رئيس اللجنة (المؤتمر الشعبى) **وحمود الذارحى** (التجمع اليمنى للإصلاح) عضو اللجنة.. وكانت المجموعة الثانية تتكون من بقية الأعضاء الخمسة عشر بمختلف انتماءاتهم الحزبية وأهوائهم السياسية..

إنهاء الانتقالية واستمرار الهيئات

لم تعترض القوى السياسية المشاركة فى اللقاءات التشاورية على تأجيل موعد الانتخابات، لكنها تباينت بهذا القدر أو ذاك فى تقديم معالجات للإشكاليات السياسية والدستورية الناجمة عن ذلك التأجيل.

لقد توزعت المواقف على نحو عشوائى..

فالحزب الاشتراكى الذى كان يدعو **لإجراء الانتخابات فى موعدها، وظل موقفه كذلك حتى آخر اجتماع**

التجمع اليمنى للاصلاح ورابطة أبناء اليمن..
يقودان المعارضة

لمكتبه السياسى قبل بدء اللقاءات الموسعة وتصريحات أمينه العام، لم يعترض على التأجيل لأنه لم يرغب فى المزايدة على حاجة الآخرين للتأجيل، مثله كان موقف **المؤتمر الشعبى**..

وبرزت وجهتا نظر.. واحدة تقدم بها حزب الحق على لسان أمينه العام القاضى **أحمد الشامى**، والثانية قدمها **عبد الوهاب الأنسى** الأمين العام للتجمع اليمنى للإصلاح، وهو من قيادات الإخوان المسلمين فى اليمن من ذوى المقدرة السياسية والتجربة الطويلة.. وحول وجهتى نظر الشامى والآنسى تحلقت المواقف والآراء.

وتذهب وجهة نظر القاضى **أحمد الشامى** إلى أن الضرورة أفضت إلى جعل الجميع يتقبل استمرار الهيئات الدستورية كما هى، لكى لا تدخل البلاد فى فراغ دستورى، وغياب المسئوليات أو إشكاليات سياسية تحول دون قيام هيئات متفق عليها، مما سيؤدى إلى تأخير أطول لموعد الانتخابات، ولكن مع **قبول استمرار الهيئات القائمة، ينبغى الاتفاق على مجموعة من الضوابط التى من شأنها توفير فرص التكافؤ بين مختلف الاتجاهات أثناء الانتخابات العامة**، ولذا اقترح العديد من الضوابط من بينها **منع السلطة التنفيذية من التصرف بالمال العام وتوزيع الأراضى، وكذا نقل الموظفين والترقيات، وتوجيه الإعلام**.

وحظيت وجهة نظر الشامى بموافقة صريحة من **حزب البعث والحزب الاشتراكى واتحاد القوى الشعبية وأحزاب أخرى**، كما استحسنها المؤتمر وإن لم يصرح بقبول الضوابط المقترحة.

كما تذهب وجهة النظر الثانية التى قدمها **عبد الوهاب الأنسى** إلى إعلان أن الفترة الانتقالية انتهت فى ٢٢ نوفمبر، وأن الوضع الجديد يقوم على اتفاق جديد، وأن **يستمر عمل مجلس الرئاسة وفق هذا الاتفاق فى تصريف شئون الدولة، وأن تشكل حكومة جديدة من العناصر التى تحظى بثقة هيئة الاتفاق الوطنى تكون مهمتها تصريف شئون البلاد إلى جانب مجلس الرئاسة دون اتخاذ قرارات كبيرة، وأن تقتصر مهمة مجلس النواب على مراقبة تنفيذ هذا الاتفاق، وإجراء الانتخابات بسلام**.

ومع شىء من التعديلات وقف مع وجهة نظر تجمع الإصلاح **حزب رابطة أبناء اليمن**، الذى يقوده **عبد الرحمن الجفرى، والتجمع الوحدوى اليمنى** الذى يقوده **عمر الجاوى** أما **التجمع الوحدوى الناصرى** فقد وقف مع مقترحات الشامى، ولكن مع تشكيل حكومة جديدة يشارك فيها المبعدون عن السلطة، الذين يمارس ضدهم الإبعاد السياسى المتعمد بتأثير الصراعات السياسية السابقة..

وأصدر مجلس الرئاسة بياناً سياسياً وإعلاناً دستورياً حاول فيه استخلاص ما توصلت إليه اللقاءات التشاورية الموسعة.. وفى مضمونها، جاء النص على استمرار الهيئات القائمة إلى حين الانتخابات، على أن يسرى على عملها الدستور، وكذا النص على الضوابط التى اقترحها القاضى **أحمد الشامى** وأضاف عليها الآخرون بعض المقترحات.

العلاقة بين الحزب والمؤتمر

إن مايجرى الآن فى اليمن يدل على أن الجميع يتهيأ للانتخابات ويستعد لخوضها.. ويتجه الاهتمام إلى ما سيفضى إليه الأمر فى **العلاقة بين الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام**، لأن على ذلك ستتوقف أشياء كثيرة وبالدرجة الأولى اتجاهات التحالفات التى ستنشأ أثناء الانتخابات..

ومنذ بعض الوقت تدور حوارات هامة بين الحزب والمؤتمر تجريها لجنة مكونة من أربعة قياديين.. **الدكتور ياسين سعيد نعمان** رئيس مجلس النواب **وحيدر أبو بكر العطاس** رئيس مجلس الوزراء.. وهما عضوان فى المكتب السياسى للحزب ويمثلانه فى هذا الحوار. وعن المؤتمر **عبد العزيز عبد الغنى** عضو مجلس الرئاسة، والدكتور **عبد الكريم الاريانى** وزير الخارجية (الأول أمين عام مساعد للمؤتمر والثانى عضو اللجنة العامة) يمثلان المؤتمر فى هذا الحوار..

ويدور البحث بين التنظيمين حول عديد من المسائل بينها كيف سيدخلان الانتخابات؟.. **هل على أساس التنافس أم التنسيق أم التحالف، بعد أن ألغيت فكرة الاندماج بينهما التى رفضها الحزب الاشتراكى اليمنى على نحو قاطع ونهائى**..

لا يمكن التنبؤ الآن بما سيؤدى إليه هذا الحوار ولكن يهتم الجميع بالنتائج التى سيصل إليها، فعلى مضمونها تتوقف أشياء كثيرة تتصل بالتحالفات ومستقبل الديمقراطية ومصير الوحدة اليمنية.

يترقب الجميع نتائج هذا الحوار، ويعلم الجميع أنه حساس وأن حساسيته فائقة، لأنه حوار بين من يملكون القوة والنفوذ، وموضوع حوارهم يدور حول الطرق التى ينبغى على أساسها تصريف القوة والنفوذ.

الحزب الاشتراكى يرفض الاندماج مع المؤتمر الشعبى العام.. ويطرح التنسيق أو التحالف.

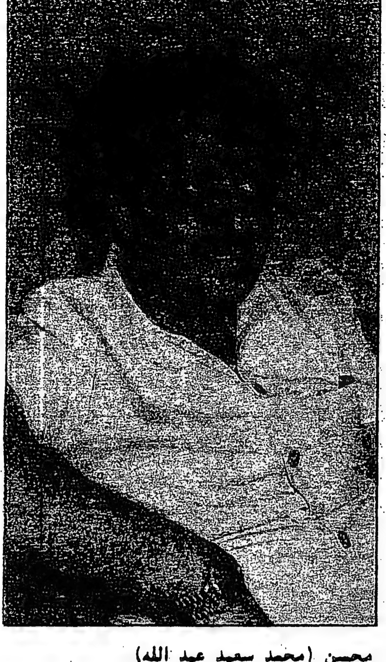

محسن (محمد سعيد عبد الله)

يريدون من مصر أن تكون سوطاً لجلد الفلسطينيين

نظير مجلى

رسالة حيفا

الجانب الإسرائيلى يحاول أن يعزو الجمود فى المفاوضات مع سوريا، إلى الرفض السورى عقد لقاء قمة بين الرئيس حافظ الأسد ورئيس الحكومة يتسحاق رابين، على نسق لقاء القمة الذى عقد فى القدس قبل ١٥ سنة بين الرئيس أنور السادات وزميله مناحم بيجين، وفى الوقت نفسه يرفض الجانب الإسرائيلى التفاوض مع قيادة الشعب الفلسطينى. وليس هذا فحسب، بل إنه يتهم الوفد الفلسطينى أنه لا يملك الصلاحية. ويطلب من مصر أن تسد هذا «الفراغ» لكى تتقدم المفاوضات مع الفلسطينيين. فما هو الرد المصرى؟!.

البطء الذى يميز مفاوضات السلام الإسرائيلية - العربية فى الجولات الأخيرة، دخل فى الجولة السابعة التى انتهت فى شهر نوفمبر الماضى، إلى حالة من الجمود. المعلقون يعزون هذا الجمود إلى عملية نقل الحكم فى البيت الأبيض من إدارة بوش إلى إدارة **كلينتون**. وفى هذا شىء من الصحة. وإذا افترضنا أن هذا هو السبب الوحيد، فعلينا أن ننتظر سنة أخرى على الأقل. لأن كلينتون سيدخل البيت الأبيض فقط فى العشرين من يناير القادم. وسيحتاج إلى وقت حتى يدرس الموضوع ويقرأ الملفات.. ثم يلتقى الأطراف ويطلع بنفسه على مواقفهم.. ثم يعود إلى تصريحاته الانتخابية ليلائمها مع الواقع الجديد. وعلى الغالب، سيتبع كلينتون نفس طريقة بوش، بحيث لا يتدخل مباشرة. وإذا كانت هناك حاجة به ليضغط على طرف ما، فعلى الغالب لن يكون ذلك الطرف الإسرائيلى.

وإذا كان هذا السيناريو غريباً على أحد، فإنه ليس غريباً بالنسبة للجانب الإسرائيلى. بل إنه أحب سيناريو إليه. لأنه يوفر له عامل الوقت، الذى يستفيد منه.. بفضل «الفرج العربى».. الذى سنأتى على ذكره لاحقاً.

ولكن.. الادعاء الإسرائيلى الرسمى حول الجمود فى المفاوضات، يتحدث عن حجج أخرى تماماً لا علاقة لها بالمرحلة الانتقالية فى البيت الأبيض. فعلى الجبهة السورية يدعون أن تقدم المفاوضات يحتاج إلى لقاء قمة ما بين الرئيس **حافظ الأسد** ورئيس الحكومة **يتسحاق رابين**. وهو ادعاء يلقى رواجاً جدياً فى الغرب. فاللقاء الإنسانى يخلق أجواء أخرى. والدليل: **لقاء السادات - بيجين** قبل ١٥ عاماً بالتمام وبالكمال. وبهذا يقزمون المسألة المبدئية الأساسية وهى أن سوريا تطالب باستعادة أرضها المحتلة كاملة وأن إسرائيل ترفض هذا وتخلق مختلف الذرائع لتبرير رفضها.

وأما على الجبهة الفلسطينية فالادعاء الإسرائيلى الأساسى هو أن الوفد المفاوض لا يتمتع بصلاحيات ليتخذ قرارات نهائية. ويظل يسافر إلى تونس للتشاور. ولا يكترثون هنا إلى التناقض الواضح فى موقفهم. فمن جهة يطالبون سوريا بلقاء قمة على أعلى المستويات لدفع المفاوضات. ومن جهة ثانية يصرون على عدم التفاوض مع أعلى مستويات قيادة الشعب الفلسطينى، **ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير**. ويصرون على أن يكون الوفد الفلسطينى من سكان المناطق المحتلة. ثم يعاتبونه لأنه بدون صلاحيات.

والجديد فى الأمر، أن القيادة الإسرائيلية.. التى تعرف مكانة مصر المرموقة فى العالم العربى وبالذات بين المفاوضين العرب، توجهت إلى مصر تطلب مساعدتها. علماً بأن سوريا وفلسطين، على اتصال دائم مع مصر، منذ بدء المفاوضات.

ومما لاشك فيه أن مصر قادرة على **تأدية دور جدى لدفع المفاوضات إلى الأمام. ولكن، ليس هذا هو ما**

تطلبه إسرائيل بالضبط.

فى أواسط شهر نوفمبر الماضى قام وزير الخارجية الإسرائيلى، **شمعون بيرس**، بزيارة لمصر استغرقت يوماً واحداً اجتمع خلالها مع الرئيس **حسنى مبارك** ومع وزير الخارجية، **عمرو موسى**. الانطباع الذى خرج به بيرس، وهذا ما أعلنه فى القاهرة ثم فى تل آبيب، هو أن هناك توافقاً تاماً فى الآراء حول السبل لدفع مفاوضات السلام. وسائل الإعلام ركزت على أن هدف الزيارة هو **إجراء مفاوضات غير مباشرة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير** خصوصاً وأن **ياسر عرفات** كان قد زار القاهرة قبل بيرس بيومين. ولكن هذا الإعلام تجاهل تصريحات بيرس حول **«التوافق فى الآراء»** خصوصاً بالارتباط مع التصريحات التى سبقت ضد الوفد الفلسطينى: **«بدون صلاحيات»**، **«يريد أن نتفاوض من الآن حول الحل الدائم»**، **«يريد ضمان سيادة على القدس وعلى المستوطنات اليهودية»**.. وإلى غير ذلك..

إن ربط التصريحات كلها مع بعضها البعض، يوحى بأحد أمرين اثنين، هما:

إما أن إسرائيل بدأت تمهد الأرض للتفاوض المباشر مع منظمة التحرير، وهذا احتمال يبدو متفائلاً فوق الحد المعقول. خصوصاً وأن الحكومة الإسرائيلية مازالت تماطل فى تعديل القانون الإسرائيلى الذى يمنع اللقاءات بين مواطنين إسرائيلين وبين شخصيات من منظمة التحرير، بل إن المستشار القضائى للحكومة الإسرائيلية أمر، فى نفس يوم زيارة بيرس إلى القاهرة، **بمحاكمة عضو الكنيست هائم عاميد بسبب لقائه مع ياسر عرفات.**

وإما أن إسرائيل تريد أن تجند مصر للضغط على الفلسطينيين حتى يقبلوا بحل وفقاً لاتفاقيات **«كامب ديفيد»**، أى حتى بدون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ومثل هذا الطلب يعنى تحويل مصر إلى سوط يجلد به الفلسطينيون.

خاصية الوفد الفلسطينى

إن الوفد الفلسطينى يختلف عن جميع الوفود المشاركة فى مفاوضات السلام، من حيث تركيبته وصلاحياته والشعب الذى يمثله والمصاعب التى تواجه هذا الشعب. وهذا كله تعرفه الحكومة الإسرائيلية وكذلك المصرية.

أولاً: إنه ليس وفداً لحكومة ثابتة ذات سلطة على أرضها وجيش يحميها وقوات أمن تحافظ على نظامها وقوانينها. إنه وفد **اختارته قيادة شعبية، تعيش خارج الوطن** ولا تملك القدرة للعيش فيه، قيادة اكتسبت شعبيتها من ممارساتها الوطنية والقتالية. رغم ما شاب هذه الممارسات من إخفاقات. إرادية أو لا إرادية. وإخلاصها لهذه القضية، فوجود (م. ت. ف)، عبر كل هذا التاريخ، كان أحد المقومات الأساسية لبقاء القضية الفلسطينية مطروحة على الساحة الدولية. والشعب الفلسطينى يعرف بكل يقين أنه لو لم تكن م. ت. ف. وبقية القضية الفلسطينية بأيدى الحكومات العربية لكانت اليوم منسية مثل العديد من القضايا الوطنية.

ومنظمة التحرير تتعرض اليوم للضغوطات والمؤامرات من مختلف الاتجاهات:

* داخليا من قوى معارضة. بعضها على أساس خلافات قديمة مثل المنشقين فى سوريا وخارجها. وبعضها ـ وهى الأكبر والأقوى ـ من الحركات الأصولية مثل حماس والجهاد وغيرها من أحزاب الإسلام السياسى. وهى أحزاب غنية جداً. تصلها ملايين الدولارات من إيران ومن ألمانيا الغربية وغيرهما بمعرفة ورضا (علامة السكوت) إسرائيل.

* عربياً من مختلف الحكومات العربية، التى تتعامل معها من منطلق المصلحة الذاتية الضيقة. الكل يتشاطر على م. ت. ف. ولا أحد يريدها ذات إرادة مستقلة. إذا غضب ملك السعودية من شيخ قطر، كل منهما يريد

منها موقفاً مؤيداً. وإذا شتم هذا السلطان ذاك الرئيس، يريد من م. ت. ف. موقفاً محدداً.. وإلا.. فالويل لها. وبالطبع، عندما تعلن موقفها الحر من حرب الخليج تغضب عليها كل الدول العربية ذات العلاقة ويدوم الغضب شهوراً وسنين. هناك ضغوط مالية. وهناك مضايقات للاجئين الفلسطينيين وقيود.

* عالمياً موقف الغرب واضح. الولايات المتحدة قطعت حوارها مع م. ت. ف. ولم تجدده. والموضوع لا يضايق العالم العربي. وفي ظل النظام العالمي الجديد هناك تراجع في تأييد م. ت. ف. في العديد من الدول، خصوصاً في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً.

* والمشكلة الأكبر أوضاع الشعب الفلسطيني نفسه.

فالقسم الموجود في الخارج، مشرداً مطارداً، يعاني بغالبيته من الفقر والمضايقة السياسية والضغط الأمني وظروف الحياة البائسة.

والقسم الموجود داخل الوطن يعاني فضلاً عما ذكر آنفاً، من قمع يومي من سلطات الاحتلال بدءاً بممارسات التجويع وحتى القتل : حصار، منع تجول، اقتحام بيوت وتحطيمها، إغلاق أو هدم بيوت وتشريد أهلها، اعتقال عشرات الآلاف، قمع جماعي وإسقاط القتلى والجرحى.. وإذا كان هذا يثير في الماضي الرأي العام العالمي فإنه يجري اليوم كأمر عادي. فالغرب يبحث عن الجديد. Action لا يحبون التكرار.

خلال جلسات المفاوضات الأخيرة في واشنطن، وتحديداً في يوم السبت ١٤/١١/١٩٩٢، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي صواريخ المدفعية على البيوت في قطاع غزة. وقد نشر الأمر في إسرائيل، في صحيفة واحدة «الاتحاد» العربية الصادرة في حيفا. ولم ينشره أحد غيرها.

وفي ظل هذه الأوضاع، يجد الوفد الفلسطيني نفسه في وضع صعب وقاس. قد يكون الضغط الإسرائيلي استهدف ابتزاز تنازلات فلسطينية، كما كان يفعل الأمريكيون خلال مفاوضاتهم مع الفيتناميين. ولكن النتيجة تأتي عكسية. فالممارسات الاحتلالية القمعية تجعل السكان يفقدون الثقة والأمل بحسن نوايا إسرائيل وجديتها. فيخف تأييد مفاوضات السلام. وهذا بدوره يقيد الوفد أكثر فلا يتنازل حتى في أمور شكلية.

لقد نشرت في ١٣/١١/١٩٩٢ نتائج استطلاع رأي أجري في قطاع غزة، أجراه مركز الوطن للأبحاث في غزة لجريدة «الاتحاد» في حيفا، فتبين منه أن **نسبة مؤيدي مفاوضات السلام في القطاع انخفضت من ٦٣٪ عشية مؤتمر مدريد إلى ٥١٪ في شهر أكتوبر** الماضي. ونسبة الذين يرون أن إسرائيل جدية في مفاوضات السلام لم تزد على ٣٥٪. وهذا اثبات واحد فقط على مدى خطورة ممارسات القمع. وهناك اثباتات عديدة أخرى.

يكفي أن نشير إلى كيفية استغلال هذه الممارسات من المعارضة الفلسطينية الأصولية. إنها تعتبر المفاوضات بمثابة خيانة لأن «المفاوضين يجلسون على مائدة واحدة مع القتلة».. ومثل هذه القوى تملك حلولاً سريعة للخيانة.. لا.. ليس بروح الشعار : «الإسلام هو الحل».. فالحل عندهم بالقتل الأعمى.. وقد نفذوا عدة جرائم قتل بحجة الخيانة والعمالة للاحتلال وتبين فيما بعد أن القتيل مناضل في إحدى الفصائل الفلسطينية وتاريخه ناصع ومشرف.

بمثل هذه الظروف مجتمعة يعمل الوفد الفلسطيني المفاوض. وهي ظروف لا يعانيها أي وفد مفاوض آخر. ولذا فإنه يحتاج إلى الدعم والمساندة.. لا المزيد من الضغوط.

ولو كنت مكان الأخوة المصريين الذين التقوا السيد شمعون بيرس لما كنت أنتظر حتى يأتي إلى القاهرة ويطلب الضغط على الفلسطينيين. بل لكنت سافرت إليه وإلى رابين في القدس، طالباً أن تضع إسرائيل حداً لممارساتها القمعية الجنونية في المناطق المحتلة والتي ليس فقط لا تختلف عنها في زمن حكومة الليكود بل إنها **اليوم أشد وحشية وقسوة مما سبق. فإن كان من تأثير لمصر على إسرائيل يجب أن يظهر في هذا الباب على الأقل.** وإن كان هناك لقاء مصري - إسرائيلي بأي مستوى كان، من المفروض ألا يتجاهل هذا الموضوع على الأقل.

ولماذا نفترض أن هذا الموضوع تم تجاهله؟ لأن السيد بيرس قال إن هناك توافقاً تاماً.. ولا نعتقد أن الإخوة المصريين يوافقون على هذه الممارسات.

مضمون الخلاف

ثم يسأل السؤال هنا : على ماذا يدور الخلاف بين إسرائيل والفلسطينيين؟

إسرائيل ستقول إن الفلسطينيين يثيرون قضايا ذات طابع يهدد الحل النهائي، مثل القدس، المستوطنين اليهود، صلاحيات مجلس الحكم الذاتي وغير ذلك.

والفلسطينيون يقولون إن إسرائيل تريد أن تقصر المفاوضات على الإدارة المدنية بهدف جعلها مقزّمة ومقلّصة بحيث لا يكون واضحاً للمستقبل ماهي آفاق الحل.

الإسرائيليون يقولون أن دخولهم في التفاصيل حول الحل الدائم سيخلق لهم متاعب داخلية في إسرائيل. إذ أن اليمين قوي والمعارضة الشعبية جارفة ضد التنازل في الضفة والقطاع.

وماذا عن المتاعب الداخلية للفلسطينيين والمعارضة اليمينية الفلسطينية الشديدة ؟! كأن هذا لا يهم.

ولكن هناك حلاً وسطاً اقترحه الفلسطينيون، يستند إلى المنطق ويتوافق مع رسالة الضمانات الأمريكية للفلسطينيين والتي سلمها بيكر لهم عشية مؤتمر مدريد. والحل المقترح هو الاعتراف الإسرائيلي بأن القرار ٢٤٢ ينطبق أيضاً على المفاوضات مع الفلسطينيين فإذا كان هذا أساساً يمكن الحديث في هذه المرحلة عن الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، على أن تؤجل أمور أخرى جوهرية إلى مفاوضات مرحلة الحل الثابت أي بعد ٣ سنوات.

غير أن إسرائيل ترفض اعتبار ٢٤٢ ينسحب على الجبهة الفلسطينية، لأنها تخشى أن يفسر هذا تعهداً بالانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة. فهل تريد سلاماً مع بقاء الاحتلال؟ وإن لم تكن تريد هذا، فهل يمكن لأحد أن يقنع الشعب الفلسطيني بشيء غير هذا؟

إذن، من الذي يعرقل السلام؟

.. وهكذا، فإن للدور المصري يمكن أن تكون أهمية حاسمة. ولا بأس، حتى، في أن يكون هذا دوراً علنياً. وبعد الدراسة والرؤية الشاملة للموضوع، فلتعلن مصر موقفها. وعندها لنرى إن كان بيرس سيتحدث عن «توافق تام».

والقضية تحتاج اليوم إلى العلنية لأن الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني، معنية بالسلام، ولكنها تريد أن تقتنع بأن هناك نوايا جدية لدى الطرف الآخر. تريد أن ترى شيئاً ملموساً. جهداً حقيقياً خطوة جدية. وهذا ليس متوافراً. فإذا كان شيء كهذا موجوداً في الخفاء، هناك مصلحة في كشفه.

الفلسطينيون يطالبون بالعودة لصيغة مدريد

حنا عميرة

رسالة القدس

احتفالات الاستقلال الفلسطينى لهذا العام تميزت بالتأكيد على جميع المعانى والمضامين التى تحاول اسرائيل اسقاطها من أية تسوية مقترحة للقضية الفلسطينية. ولذلك يمكن القول أن احتفالات الاستقلال كانت امتدادا عمليا لمفاوضات واشنطن، تجسد تمسك الشعب الفلسطينى بالأرض والسيادة، وهذا ماتحاول سلبه حكومة رابين.

وفى أجواء المسيرات والاجتماعات الجماهيرية وحلقات الاحتفال ورفع الأعلام الفلسطينية والكتابات على الجدران والمواجهات مع جيش الاحتلال، فى مثل هذه الأجواء جدد شعبنا الفلسطينى إعلان الاستقلال وأكد تمسكه بحقه فى تقرير مصيره، وطموحه الشجاع والمثابر فى نيل الاستقلال الكامل على ماتبقى من الأرض الفلسطينية. أى الضفة والقطاع. وعلى أن يشمل هذا الحق ليس فقط أبناء هذا الشعب الصامدين والمكافحين فى المناطق المحتلة. وإنما كل الشعب الفلسطينى وعلى أساس التمسك بقرارات الشرعية الدولية. وبهذه المعانى والمضامين **أكد أيضا رفضه لصيغة التمثيل المجتزأة التى فرضت عليه وفق صيغة مدريد.** كما جسد علاقته العميقة بأهداف وبرنامج قيادته الشرعية ودفاعه عن تلك الأهداف كما يفعل وفده المفاوض منذ مدريد.

ياسر عرفات

والآن، وبعد عام من المفاوضات ،فإننا نرى أن جولتها السابقة قد توقفت عند نفس النقاط التى توقفت عندها بعد انتهاء كل جولة. ألا وهى إصرار وفدنا المفاوض وتمترسه خلف خطته التفاوضية ورفض الجانب الإسرائيلى لهذه الخطة. ولذلك فان التقييم لمسيرة السنة التفاوضية الاولى قد تناول تلك النواقص البنيوية والثغرات التى أعاقت تقدمها بالإضافة إلى فقدانها لآلية الدفع والسير إلى الأمام.

إن مراوحة المسيرة التفاوضية فى نفس المكان، وتصاعد حدة التوتر فى المنطقة، باتت تطرح تساؤلات هامة حول طبيعة الآلية المعتمدة لدفع هذه المسيرة، إن كان ذلك من حيث مرجعيتها أو **من حيث الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة باعتبارها الراعى الوحيد لهذه العملية.**

لقد ناقش اجتماع القيادة الفلسطينية الأخير فى تونس هذه النواقص، أى عدم وضوح المرجعية وغياب آلية التحريك. وقد برز اقتراح خلال هذا الاجتماع يدعو إلى **عقد مؤتمر مدريد مجددا بهدف إدخال تعديلات** تأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلق بالشرعية الدولية فى عملية المفاوضات على ضوء **تملص اسرائيل المستمر من الالتزام بقرار مجلس الأمن ٢٤٢.** كما برزت آراء أخرى تدعو إلى إعطاء دول أوروبا الغربية واليابان دورا فى مرجعية المؤتمر بعد أن فقد الراعى الروسى أى دور له واصبحت العملية برمتها رهنا للراعى الأمريكى. وباختصار فقد تركزت جميع المناقشات والاقتراحات فى نقطة واحدة **تركز على ضرورة تحسين شروط المشاركة الفلسطينية فى المحادثات.**

إن وصول القيادة الفلسطينية لهذا الاستنتاج الهام. يعتبر تلخيصا وتكثيفا لتجربة العام الماضى ومؤشرا يلقى الضوء على خطة وتكتيك وفدنا المفاوض خلال العام المقبل.

ومن أجل فهم أفضل لوقائع العملية التفاوضية ولعملية الصراع الجارية والتى أدت للاستنتاجات السابقة نشير بشكل سريع إلى مفاصلها الرئيسية، من خلال طروحات وفدنا المفاوض. فى البداية جرى التأكيد على ضرورة وقف جميع النشاطات الاستيطانية وتطبيق اتفاقيات جنيف وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطينى، وذلك قبل الدخول فى تفاصيل المرحلة الانتقالية. وقد رفض الجانب الاسرائيلى ذلك **وتدخل الراعى الأمريكى بالضغط على الجانب الفلسطينى** للتخلى عما وصفه بالشعارات الطوباوية وغير القابلة للتحقيق!

بعد ذلك قدمَ الوفد الفلسطيني مشروعه حول المرحلة الانتقالية وقد رفضه الجانب الاسرائيلي واعتبره نموذجا لدولة فلسطينية، وقد شارك الراعي الامريكي في وجهة النظر المذكورة. بعد ذلك طرح الوفد الفلسطيني مشروعه للانتخابات التشريعية مقابل الطرح الإسرائيلي بإجراء انتخابات لمجلس إداري، وجرى رفض الطرح الفلسطيني باعتبار أن التشريع يعني السلطة والسيادة **وتدخل الراعي الأمريكي مطالبا الفلسطينيين بنقاش العفاصيل والدخول فيما وصفه باشتباك تفاوضي مع الاسرائيليين**، وخلال ذلك جاء رابين إلى السلطة وأعلن عن تجميد محدود للنشاطات الاستيطانية وحصل على ضمانات القروض الأمريكية، كما توصل إلى اتفاق لتجديد التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وإزاء هذا الخلل الكبير في حيادية الراعي الامريكي، **طرح الوفد الفلسطيني مجددا ضرورة الاتفاق على مرجعية قانونية ودولية للمفاوضات تتمثل بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وهنا أيضا رفضت إسرائيل هذا الطرح** بحجة أن القرار المذكور لاينطبق على المرحلة الانتقالية كما أنه ينطبق فقط على العلاقات بين الدول أى أنه لايشمل الجانب الفلسطيني. بعدها طرح الوفد الفلسطيني مشروعه لبناء جدول أعمال للمفاوضات مقابل اقتراح جدول الأعمال الذى قدمه الجانب الاسرائيلي والذى يتحدث عن حكم ذاتي محدود لايشمل الأرض والقدس، ومناطق الاستيطان وغيرها. وهنا طرح الوفد الفلسطيني موضوع **الولاية الجغرافية على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى أساس الربط الكامل بين المرحلتين الانتقالية والنهائية** وعاد وأكد على موضوع **القدس**. ورفضت هذه الاقتراحات مجددا، ولم يحرك الراعي الامريكي ساكنا سوى مطالبة الفلسطينيين بالاشتباك التفاوضي وبحث التفاصيل لأن ذلك سيعطي زخما للمفاوضات!! وحتى عندما جرى تشكيل لجنتين غير رسميتين لمناقشة موضوعي مفهوم الفترة الانتقالية والارض والمياه. فان ذلك لم يسفر عن أية نتائج عملية وإن كانت بعض المواقف الإسرائيلية من مسألتي الأرض والتشريع قد طرأ عليها بعض التعديل.

إن هذا الاستعراض السريع يطرح مجددا **اهمية العودة لصيغة مدريد من أجل وضع النقاط على الحروف** وإزالة أى لبس أو غموض فيما يتعلق بالمرجعية وآلية التحريك وذلك في ظل غياب دور فاعل وضاغط لطرف ثالث ملتزم بقرارات الشرعية الدولية.

لقد اقتصر دور الطرف الثالث، أى الراعي الأمريكي، خلال الفترة السابقة على المحافظة على استمرار المفاوضات وتحديد الموعد الجديد للجولة المقبلة. والسؤال الذى يطرح نفسه هل هذا بالفعل مايجب أن يكون عليه دور الطرف الثالث؟!..

ومن أجل تقديم إيضاح أكبر حول دور الراعي نقتبس تصريحات لرئيس الوفد الفلسطيني د. **حيدر عبد الشافي** وللناطقة باسم الوفد د. **حنان عشراوي**.

العودة لفكرة الحماية الدولية ومراقبين دوليين فى المناطق المحتلة

*

أمريكا تؤكد انحيازها لإسرائيل

حيدر عبد الشافى

فقد أشار عبد الشافي بمناسبة مرور عام من المفاوضات إلى تغييب كامل لدور الراعي الأمريكي خلال المفاوضات، وقال إن حيز التدخل الأمريكي الفعال يكاد يكون معدوما أما د. عشراوي فوصفت الموقف الأمريكي بأنه غير فاعل ولا يتدخل في أسهل الموضوعات مثل حقوق الإنسان. وقالت **كلما طلبنا منهم التدخل استنادا إلى رسالة الدعوة ورسالة التطمينات فانهم يطلبون منا التحدث مع الإسرائيليين**.

ومن الواضح هنا، أن قصور الموقف الأمريكي قائم في عدم حيادية الولايات المتحدة تجاه العملية التفاوضية بمجملها وانحيازها لصالح إسرائيل، هذا بالإضافة إلى عدم استعدادها لاتباع سياسة تستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٢٨ والاكتفاء بالترديد اللفظي لهذين القرارين في الخطابات الرسمية.

ولهذا يحاول المفاوض الفلسطيني حاليا إدخال بعض التغييرات على قواعد اللعبة ويسعى من أجل تحسين شروطه التفاوضية.

ومع نهاية شهر تشرين ثاني، وبدء الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها السنوية للقضية الفلسطينية تتوفر فرصة جديدة لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني وإسنادة بتأييد هذه المؤسسة العالمية. **ويمكن أن تكون نقطة الانطلاق بإدراج مشاريع قرارات تطالب بإدخال الأمم المتحدة وإعطائها دورا في العملية التفاوضية** وتفسح المجال لدور أوروبي أكبر في هذه العملية، وتطالب إسرائيل باحترام قرارت الشرعية الدولية. وبالإمكان أيضا العودة بقوة إلى موضوع الحماية الدولية وإرسال مراقبين دوليين إلى المناطق المحتلة وفق قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥- ٦٠٧-٦٠٨-٦٨١-٧٢٦ خاصة وأن هذه القرارات ولاسيما الاخيرة منها، كانت قد دعت مجلس الأمن للانعقاد مجددا لمتابعة تنفيذ قراراته المذكورة واتخاذ عقوبات ضد الطرف الذى يعارض الالتزام بها.

إن مناقشة الدورة الحالية للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية يوفر فرصا جديدة، كما أن الدعوة لعودة انعقاد مؤتمر مدريد توفر أيضا مثل هذه الفرص.. أما الاحتفالات الشعبية بذكرى الاستقلال على أساس التمسك بالأرض والسيادة فهى التى تجسد الإمكانيات الفعلية لترجمة الفرص إلى وقائع ملموسة.

رؤية إسرائيلية .. لمستقبل الاقتصاد الفلسطينى

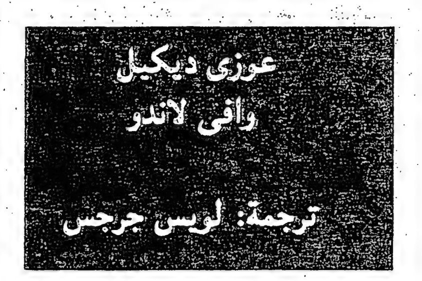

إذا كان إدراك الإسرائيليين للأهمية التى يمثلها لهم السوق العربى الواسع هو حقيقة واضحة بجلاء فى مخطط السلام بالشرق الأوسط، فإن المستقبل الاقتصادي للضفة الغربية وغزة هو السؤال الأكثر صعوبة، ولهذا تعكف مؤسسات اقتصادية متعددة على دراسة الانعكاسات المتوقعة بالنسبة للحكم الذاتى، وأيضا بالنسبة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

إن تلك الانعكاسات -وخاصة الاقتصادية- هى موضوع مناقشات مستمرة فى اسرائيل. وقد ربط المختصون ربطا مباشرا بين الاستقرار الاقتصادى والسلام، وفى هذا الصدد تدرس لجنة من البنك المركزى الإسرائيلى منذ وصول حزب العمل إلى السلطة -نتائج اتفاق السلام المتوقع على السوق الإسرائيلى والفلسطينى. إلا أن نتائج البحث تنقصها الدقة المطلوبة لعدة أسباب أولها: أن الحكومة السابقة لم تشغلها تماما هذه المسألة، وثانيها: أن المباحثات مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين مازالت فى بدايتها، وثالثا: قلة المعلومات حول الاقتصاد الفلسطينى منذ بداية الانتفاضة.

فى سبتمبر الماضى نشر مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب وثيقة ناقشت ست نتائج محتملة للمفاوضات وهى بقاء الوضع الراهن، الحكم الذاتى، والضم الكامل للضفة وغزة، دولة فلسطينية مستقلة، والانسحاب من غزة فقط، وأخيرا كونفيدرالية أردنية فلسطينية. وكل هذه الخيارات رفضها المركز لأنها ضد الأمن الإسرائيلى أو تنقصها الواقعية.

من ناحية أخرى فقد درست مؤسسة خاصة تدعى «موديل ايكونوميك» خلال السنوات الثلاث الماضية الاقتصاد الفلسطيني وتأثيره على السوق الإسرائيلى قدمت الدراسة -التى نشرت نتائجها فى يوليو الماضى -رؤية لمجمل السوق الفلسطينى ولتأثيرات الانتفاضة، والتوقعات الخاصة بالتنمية، وطبيعة المبادرات التجارية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وأخيرا يلاحظ المؤلفون أن إقامة علاقات اقتصادية بين القطرين هى شىء لا غنى عنه وأن «هذا شىء لايتعلق بالاتفاق المحتمل فى نهاية المفاوضات».

ورغم ذلك فإن الآراء فى إسرائيل منقسمة، ويعتقد «جيل فايليه» استاذ اقتصاد الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب- أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستختلف حسب نوع الاتفاق الذى سيتم التوصل إليه. لقد أدهشت نتايج دراسته مجموعة الصناعيين القريبين من أوساط اليمين، وحسب الوثيقة فإن إنشاء دولة مستقلة سيخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية أكثر من الحكم الذاتى.

الواقعية الاقتصادية

فى مقابلة مع «معاريف» أكد فايليه أن الحكم الذاتى سيخلق كيانا اقتصاديا داخل اسرائيل لن يمكنه من ممارسة أى نفوذ عليه، وإذا تحقق خيار الحكم الذاتى فإن أحدا لن يمكن القول للفلسطينيين من أى بلد يجب عليهم جلب وارداتهم، وهناك احتمال أن تنخفض وارداتهم من اسرائيل بشكل مؤسف، كما أن صادراتهم إليها لن تكون منظمة وسيمكنهم بيع انتاجهم بأسعار منخفضة جدا. إن أصحاب الأعمال الفلسطينيين سيكونون هم المستفيدين الوحيدين.

لقد خضعت حكومة شامير اليمينية قليلا للضغوط الأمريكية وللواقعية الاقتصادية فى نهاية حكمها ويؤكد «عيزرا سادان» -اليمينى المتشدد والمدير بمجلس الوزراء للشئون المالية حتى اغسطس ٩٢- أنه يجب وضع العوامل الاقتصادية فى الاعتبار قبل أى اتفاق للسلام، ويقول إن طمأنينة الاسرائيليين تمر عبر «الصحة الاقتصادية» للضفة والقطاع.

فى ١٩٩٠ بحث سادان وفريقه الروابط بين مفاوضات السلام واقتصاد الأراضى المحتلة، وكانت توصياتهم واضحة: يجب على إسرائيل -من أجل مصلحتها- مساعدة الفلسطينيين على تحقيق تقدم صناعاتهم، وأن تسمح لهم بتصدير منتجاتهم إليها.

المشروع الفلسطينى

أما بخصوص الفلسطينيين، فإنهم استكملوا أمثلة نموذجية لتحقيق استقلالهم الاقتصادى. إن عملتهم -وهى الجنيه وتساوى دولارين- سيتم السيطرة عليها بواسطة البنك المركزى الفلسطينى، وفى هذا السياق فإن إسرائيل لا تخشى فقط مواجهة مثل هذه المظاهر من السيادة، ولكن ثمة احتمالات لنجاح الفلسطينيين فى الحصول على احتياطات من العملات أو الذهب تكفى لتدعيم مركز عملتهم.

وقد حدد الاقتصادى «نبيل شعث» -مستشار ياسر عرفات- الخطوط العريضة لمستقبل الاقتصاد الفلسطينى، وتأكيدا للاكتفاء الذاتى فإنه يتطلع إلى إنشاء بؤر تكنولوجية حديثة فى الضفة وغزة، وذلك بإقامة صناعات تجميع تأتى مكوناتها من الشرق الأقصى. وبإيجاد خدمات تكنولوجية على مستوى عال مثل الفندقة والمراكز الإعلامية، وثمة تطلع لإقامة مدرسة طب، وتأسيس خطوط وثيقة بين الجامعات والمشروعات، وستكون لقطاع السياحة أولوية هامة.

ويفكر أصحاب هذا المشروع فى جذب الاستثمارات الأجنبية، كما يخططون لتحويل الأراضى المحتلة لمنطقة مالية تنافس اسرائيل

،والنموذج الذى يلح عليهم هو سنغافورة: اقتصاد قوى على مجال جغرافى صغير وتذهب صادراته الى العالم كله .

فى أول يناير ١٩٩٢ نشرت وجهة نظر مماثلة تدعو لإنشاء المشروعات فى الأراضى المحتلة ،وقد أثارت اهتماما كبيرا لدى الفلسطينيين حتى أن أكثر من مائة طلب قدموا فى نفس اليوم.ورغم ذلك فقد منعت الإدارة الاسرائيلية المؤسسات من توظيف الأموال المحلية والصناديق الفلسطينية أو العربية القادمة من الخارج في حين قدر البنك الدولي رؤوس الأموال المكدسة فى الأراضى المحتلة «تحت البلاطة» بنحو ٧٥٠ مليون دولار.

شروط تعجيزية

وكمثال للعقبات التى تواجه إمكانية افتتاح بنوك أو فروع لبنوك فى الأراضي المحتلة قصت(هاآرتس) كيف أجهض مشروع افتتاح فروع لبنك الأردن لأسباب سياسية حيث تشترط إسرائيل قبل فتح أية فروع توقيع اتفاق بين البنوك المركزية في البلدين.

وهكذا ،فقد قابل«**توفيق القاشورى**»-من نابلي ويملك ٥٠٪ من أسهم بنك الأردن-فى زيارته للأراضى المحتلة ممثلين من الحكومة الاسرائيلية ومن البنك المركزى وهؤلاء لم يعارضوا إعادة افتتاح فروع البنك بالضفة التى اغلقت فى ١٩٦٧ بالإضافة الى فرعين جديدين بينما رفضوا افتتاح فرع القدس كما كان متوقعا..

وقد أعلن الجنرال «**فاردى زاشس**» مساعد الحكومة للأراضى المحتلة فى حديث «**لهاآرتس**» أن السياسة الإسرائيلية تسعى الى مساعدة تنمية النشاط الاقتصادى الفلسطيني،واعتبر إنشاء بنوك خطوة هامة فى هذا الاتجاه»إلا أنه اشترط لذلك عقد لقاء سابق بين ممثلي البنوك المركزية الاسرائيلية والأردنية من أجل وضع شروط للعمل .وفى هذه النقطة فإن موقف محمود نابلسي محافظ البنك المركزى الأردني حاسم»نحن لا نعارض افتتاح فروع لبنك الأردن فى الضفة ولكنها يجب أن تكون تحت إشراف البنك المركزى الأردنى فقط»

وقد حاولت بنوك أخرى الدخول فى الأراضى المحتلة فمنذ عام طلب بنك العرب افتتاح فروعه المغلقة منذ ٦٧ وقد رفض الطلب بسبب علاقاته الوثيقة بمنظمة التحرير

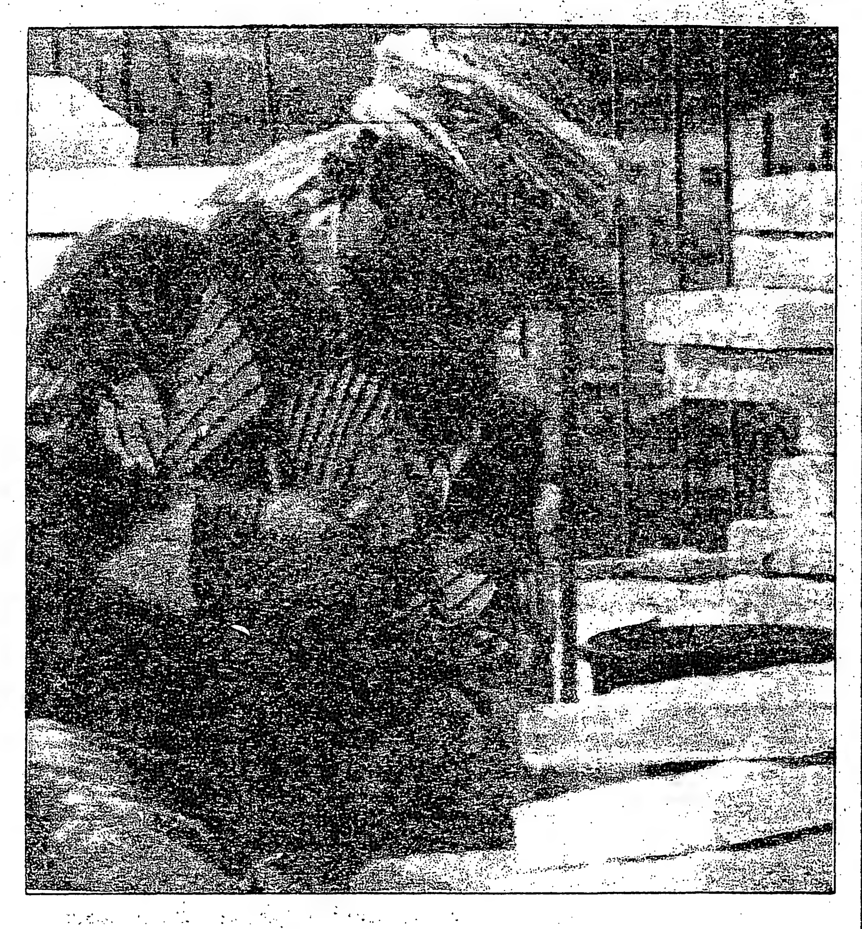

وفى بداية ١٩٩٢ قدم البنك العقارى العربى (مصرى) طلبا ولكن عدل عنه نتيجة الشروط الإسرائيلية السابقة.

إرتباط يصعب قبوله

يتحتم على الاقتصاد الفلسطيني توفير استثمارات هامة لتغطية احتياجاته فى مجال الإسكان والبنية الأساسية..الخ إجمالا فإن المطلوب نحو ١٢ مليار دولار على مدى ٨سنوات وهو ما يعادل ٥٠٪ من الإنتاج الوطنى الناتج سنويا من الضفة وغزة قبل الانتفاضة وبما أنه لا يمكن الإضطلاع بمثل تلك النفقات بمساعدة رؤوس الأموال العربية فإنه لا غني عن التعاون مع اسرائيل أو الأردن.

وحسب مؤسسة «**موديل ايكونوميك**» فإن الاستثمارات المفروضة على الفلسطينيين القيام بها كل عام تشمل: ٤٢٠ مليون دولار لإسكان اللاجئين ،و٢٠٠ مليون للصناعة، ١٠٠مليون لشبكات النقل، ١٠٠مليون للشبكات التليفونية ،و١٢٠مليون لإنشاء موانى بحرية،و١٢٠ مليون لإقامة مطارات دولية..إلخ وبذلك تصل الاستثمارات المطلوبة سنويا الى ١,٥مليار دولار وإذا قرر الفلسطينيون استخدام أيه أجزاء من «البنية الأساسية» من اسرائيل أو الأردن فإنه بإمكانهم توفير نحو مليار دولار سنويا فى السنوات الأولى وهى الأكثر صعوبة،ولكن هذا الاحتمال يلقى معارضة قوية بسبب أن أية دولة لا يمكنها الاعتماد فى هذه النفقات على أعداء الأمس.ألن تقطع إسرائيل الشرايين الحيوية فى حالة نشوب نزاع جديد؟

يتفق مع ذلك المناقشات بين الاسرائيليين والفلسطينيين حول إنشاء ميناء فى غزه.معظم الاقتصاديين الاسرائيليين لا يرون أية فائدة لوجود ٣موانى(حيفا-واشدود-وغزه) على شاطىء طوله ٢٠٠ كليو متر. على أية حال فمنذ عدة سنوات أكد فريق بحث من جامعة تل أبيب أن هذا المشروع ليس فقط ضروريا ولكن مربح أيضا وذلك لسببين :إن إنشاء هذا الميناء سيؤدى الى إيجاد مساعدة دولية ذات أهمية ،وسيكون جوهريا لإقامة انفصال تام بين الخدمات البحرية للدولتين.

عن: «**مونديبلوماتيك**» **الفرنسية عدد نوفمبر ١٩٩٢-ص١٤.**

.. وفي عصرنا الرديء أيضاً ..
سلام الشعوب رهن بحق الشعوب؟

في قرية صغيرة، قبل أن أشعل مصباح الكيروسين، مساء ١٥ تشرين ثاني/ نوفمبر، كان الأطفال الذين نهضوا من ألعابهم في الأزقة معفرين بالتراب يواصلون احتفالاتهم بإعلان الدولة..

حشد من الأطفال، أكثرهم لم يدخلوا المدرسة بعد، تكاثروا خلال الشوارع.. غطوا وجوههم بقمصانهم العتيقة ورفعوا على «مسيرتهم» علم فلسطين، أنشدوا بأصواتهم الصغيرة، العالية والمكسرة بشجن خاص للحرية والشهداء و.. الدولة.

***

خمس سنوات مضت، سقطت وصفات القمع و.. بقيت الانتفاضة!

ومثلما مياه كثيرة جرت تحت الجسر.. دماء فلسطينية غزيرة تدفقت.. تتدفق من اللحم الحي، خلال أعوام الحرب الخمسة التي مضت، منذ سقوط أول الشهداء، وجرح ثمانية عشر آخرين في مخيم جباليا.. وحتى الرصاصة الإسرائيلية الأخيرة في السنة الخامسة، التي لابد ستفجر عروق الدم في جسد أحد الفلسطينيين، في مكان ما من ساحة المواجهة.

خمس سنوات مضت، والمواجهة لاتزال مستمرة، منذ أطلق «رابين» ـ الذي لم يكن رئيساً لحكومة إسرائيل ـ وعده بإنهائها خلال أسبوع، زمن طويل مضى، وأسبوع رابين ـ الذي بدأ قبل ١٨٢٥ يوماً تخللته اختراعات إسرائيلية دموية، ومذ بدأ ـ أسبوع رابين ـ أثبت حكام إسرائيل «الأذكياء» أنهم لم يتعلموا شيئاً، لا من التاريخ الإنساني.. ولا من «تجربتهم التاريخية» ضد الشعب العربي الفلسطيني. وبدلاً من الإقرار بأن الاستمرار في استعباد شعب آخر مسألة مستحيلة، حتى بالثمن الباهظ الذي يدفعونه من إنسانيتهم. أثبتت «تجربتهم التاريخية» أنهم لا يتعلمون. أيضاً من التكرار البائس والممل لعمليات القمع الدموية، خلال سنوات حربهم التي واصلوها بدأب الذين لا يتعلمون، ضد شعب يقاتل لأجل الحرية والاستقلال الوطني. سقطت وصفات القمع وبقيت الانتفاضة!

والحق يقال: أجهد حكام إسرائيل أنفسهم إلى درجة تبعث على الحسد، من قدرتهم على مواصلة الحرب الدموية بدم بارد و.. من صبرهم الكبير على أنفسهم وعلى احتلالهم: جربوا كل شيء لديهم، سجل خبراء الأمن الإسرائيليون براءات اختراع كثيرة في ميدان المواجهة مع النساء والأطفال والشيوخ والبيوت والشجر. أخرجوا الأطفال من بيوتهم وأشهدوهم ـ على الطبيعة ـ كيفية نسف البيوت بالبلدوزر، أصابع الديناميت وقنابل تفريغ الهواء، فتحوا سجوناً ومعسكرات اعتقال وقدموا مثالاً، في هذا المجال، على إمكانيات الاعتقال بدون «تهم» وعلى إمكانية اختراع نظام قضائي يحدد العقوبة حسب الفاعل، وهو، في حالتهم فلسطيني غير مشمول بالعدالة اليهودية.. التي أعطت حكماً بالسجن لمدة أشهر على الإسرائيلي «مرشيه ليفنغر» بعد قيامه بقتل فلسطيني بالرصاص.

سقطت وصفات القمع و.. بقيت الانتفاضة.

وفي إسرائيل «الديمقراطية»، ما يبعث على الحسد في هذا المحيط العربي غير الديمقراطي: خلال السنوات الخمس التي مضت، عمل خبراء السياسة وخبراء الأمن على إيقاع واحد: اختنق الفلسطيني في رَحِم أمه عدداً لا يحصى من المرات، خلال عمليات التجريب لأنواع «الغازات المسيلة للدموع» فأطلق خبراء السياسة حملاتهم الواسعة لإقناع العالم بوجود إرهاب فلسطيني. وفي بحر المفارقات الإسرائيلية، خلال خمس سنوات من القتل على أسفلت الشوارع وفي أقبية التحقيق الإسرائيلية، ظل حكام إسرائيل وحكماؤها على صبرهم واحتلالهم.. وعلى مثابرتهم بتلطيخ صورة الفلسطيني المقتول يومياً، وعلى وضع أنفسهم في إطار صورة الضحية التي تنشد السلام!

خمس سنوات مضت، خاضت إسرائيل خلالها حروباً على الأمهات والأطفال والشبان العُزّل، وأعلنت انتصارها عليهم عشر مرات أو أكثر، ولم تسقط الانتفاضة، خاضت الولايات المتحدة حروبها وسلامها وبقيت الانتفاضة. دبّج حكام إسرائيل وحكام أمريكا خطباً كثيرة عن «الرغبة الأسرائيلية في سلام حقيقي وكامل» و «العيش المشترك» و «التعاون لما فيه مصلحة التطور الاقتصادي في المنطقة». قالوا، لكن أيديهم كانت على وجهة الريح المعاكسة.

سقطت وصفات القمع.. وبقيت الانتفاضة، وخمس سنوات عجاف، قاتل فيها الشعب الفلسطيني بصدور عارية وظهور مكشوفة للطعنات، منحته خبرة أكثر وقوة أكثر.. تتدفق التضحية كمياه النبع، فلا «انتصارات» إسرائيل هزمت الانتفاضة.. ولا هزائم الأنظمة أحنت قامة الأمهات.

وعلى عتبة السنة السادسة.. فلسطيني ما، من فقراء القرى، المدن أو المخيمات سيعلن سنة الانتفاضة السادسة ـ رسالة يومية إلى «فقهاء» إسرائيل وحلفائها، على أنه.. حتى في عصرنا الرديء هذا الذي يسجلون انتصاراتهم فيه.. سلام الشعوب رهن بحق الشعوب

فالح الطاونة

محاولة لتفسير يسارى لنتيجة الانتخابات الأمريكية

سمير كرم

رسالة واشنطن

هل ثمة تفسير «يسارى» لفوز **بيل كلنتون** مرشح الحزب الديمقراطى بالرئاسة الأمريكية؟

لا أعنى بهذا السؤال ماذا يقول اليساريون الأمريكيون عن صعود كلينتون إلى السلطة. فهذا سؤال آخر.. بالأحرى موضوع آخر تماماً.

ما يقوله اليساريون الأمريكيون عن هذا الحدث أو التطور يأتى فى إطار رفضهم للنظام الأمريكى السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وبالتحديد للنظام الانتخابى . وهذا الرفض بدوره يقع فى إطار أوسع هو تصورهم للنظام البديل.. بصرف النظر عن «واقعية» هذا التصور أو إمكانية تحقيقه. وفى هذين الإطارين المتداخلين يتضح بجلاء أن فوز المرشح الديمقرطى للرئاسة أو المرشح الجمهورى، أو حتى المرشح المستقل، لا يعنى شيئاً. إذ لا فرق بين **بيل كلنتون وجورج بوش وروس بيرو**. الكل حُماة الرأسمالية الأمريكية ومصالحها.. وإذا كان ثمة مجال لحديث عن أية فروق فإنها لا تعدو أن تكون فروقاً تجميلية. وبالأحرى أن نقول «خداعية».. للتمويه على غالبية الناخبين الأمريكيين.

ولا شك أن لهذا الموقف قوته المنطقية واستناده الأكيد إلى إدراك عميق لعلاقات القوى فى المجتمع الأمريكى. وليس ثمة مجال لنفى حقيقة أن الفروق بين سياسات الديمقراطيين والجمهوريين فى كافة الميادين الداخلية والخارجية أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة.. **فروق ليست لها انعكاسات على حياة الغالبية الساحقة من الأمريكيين. حياة الطبقة العاملة و «الطبقة الوسطى» التى تعيش كل منهما . مع اختلاف المستوى المادى . على قوة عملها ولا شيء غير ذلك.**

حتى الكتاب غير اليساريين . ليبراليين ومحافظين . أصبحوا يعترفون بهذه الحقيقة ويرددونها دون أن يتهمهم أحد باليسارية أو يطعن فى موضوعيتهم أو أمانتهم.. فضلاً عن وطنيتهم.

مع ذلك لابد من تفسير «يسارى» لفوز كلينتون وسقوط بوش فى المعركة الانتخابية الضارية التى استمرت لنحو عام كامل والتى شغلت الأمريكيين من جميع المستويات.. حتى من يعرف منهم يقيناً أن فوز هذا المرشح أو ذاك لن يغير موازين الحياة ولن يوجد وصفات سحرية يوجد وصفات سحرية لمشكلات أمريكا المتفاقمة، الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية. بمعنى أننا إذا قلنا أن هذه النهاية لانتخابات الرئاسة الأمريكية لن تؤدى إلى نتائج تختلف عن النتائج التى كان يمكن أن تؤدى إليها نتيجة أخرى لا يعفينا هذا القول من ضرورة تفسير فوز الديمقراطى كلينتون وهزيمة الجمهورى بوش. إذ لم تكن عملية الانتخاب الأمريكية مجرد «قرعة» سحب فيها الناخب الأمريكى وهو مغمض العينين ورقة مطوية فيها اسم المرشح الفائز.

وثمة سبب آخر يحتم البحث عن تفسير «يسارى» لفوز كلنتون هو أن هناك تفسيراً يمينياً مسموعاً لهذه النهاية، وهو التفسير الذى تتبناه الآن غالبية المنتمين للحزب الجمهورى، ويذهب إلى أن **جورج بوش لم يكن يمينياً على الحقيقة. إنما كان يمينياً بنصف عقله ونصف قلبه. والشعب الأمريكى كان بحاجة إلى رئيس محافظ حقيقى بالمعنى الكامل للكلمة على غرار سلف بوش . رونالد ريجان . بطل «الثورة المحافظة»** التى احتلت المسرح السياسى الأمريكى طوال عقد الثمانينات قبل أن يُفشلها جورج بوش.

أما كيف اختار الشعب الأمريكى الذى يريد رئيساً محافظاً حقيقياً مرشحاً ديمقراطياً اتهمه المحافظون بأنه **«يسارى فى ثياب ليبرالى»** فهذا سؤال يرد عليه اليمينيون الأمريكيون بأن الناخب الأمريكى . المحافظ بطبيعته من وجهة نظر هؤلاء . قرر أن الأولوية احتجت لإسقاط بوش بصرف النظر عن النتيجة. **هو إذن «سقوط بوش» وليس «صعود كلنتون».**

وإذا بدا هذا التفسير خائباً أو أعرج أو أشبه مايكون ببلاهة غيبية فلا غرابة. فهكذا ينكر اليمين الأمريكى.. وهكذا ظنه فى الشعب الأمريكى.

مع ذلك يبقى أن هذه الأسباب أو المبررات التى سقناها لضرورة تقديم تفسير «يسارى» لنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية هى أسباب و مبررات شكلية.. ومجردة.

الأسباب الجوهرية أكثر جدية وأهمية. وعلى رأسها اثنان:

* هذه أول انتخابات للرئاسة الأمريكية فى حقبة مابعد الحرب الباردة. أول ممارسة لأهم عمليات الديمقراطية الأمريكية فى التطبيق منذ انهيار الاتحاد السوفيتى، ويفضل بعضهم تعبير «منذ سقوط الشيوعية». وليس بالإمكان تصور أن يكون هذا التحول الكبير فى الوضع العالمى بعد نحو خمسين عاماً كانت حياة الأمريكيين بأكملها معلقة خلالها بسياسات الحرب الباردة و«مواجهة الخطر الشيوعى» قد مر دون تأثير قوى ومباشر على طريقة تفكير الشعب الأمريكى فى مشكلاته والتحديات التى يواجهها، وبالتالى فى نظرته إلى المستقبل.

لقد انهارت. مع الانهيار السوفيتى. خرافات وأكاذيب وأنصاف حقائق كثيرة دفع الأمريكيون الكثيرمن أرواحهم وطاقاتهم ومستوى معيشتهم ثمناً لها.. دون وجه حق (وبالمعنى نفسه دفعت شعوب الاتحاد السوفيتى، السابق بالمثل). ولم يعد بالإمكان أن تواصل المؤسسة الحاكمة الأمريكية. فى الحزبين الرئيسيين داخل الحكم وخارجه. الاعتماد على هذه الخرافات والأكاذيب وأنصاف الحقائق لإجبار الأمريكيين على قبول الاستمرار فى سباق التسلح الاستراتيجى النووى والصاروخى والتقليدى، والاستمرار فى تبنى الحروب الإقليمية المحدودة.

لكن أحد جناحى المؤسسة الحاكمة. الحزب الجمهورى ومرشحه للرئاسة. جورج بوش. حاولا ذلك بالتركيز الدعائى خلال الحملة على نقطتين: أولاً سياسة أمريكا طوال سنوات الحرب الباردة وبالأخص فى السنوات الاثنتى عشرة الأخيرة، سنوات رئاسة رونالد ريجان وجورج بوش، هى التى أدت إلى تقويض الاتحاد السوفيتى. وثانيا أن الحرب الباردة. وإن كانت قد انتهت وفقاً لهذا التقرير بفوز المعسكر الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة. إلا أن الأخطار المحدقة لا تزال ماثلة فى العالم.. وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتخلى عن سياسة القوة وعن مواصلة تطوير قوتها العسكرية وقدرتها على التدخل فى أى وقت وفى أى مكان وحيثما تقرر هى أن ثمة خطراً على الأمن القومى الأمريكى.

وبالنسبة للنقطة الأولى فقد وجدت من يرد عليها، بل ويدحضها، من بين أعلام الدبلوماسية الأمريكية فى سنوات ذروة الحرب الباردة. وفى مقدمة هؤلاء كان جورج كينان الدبلوماسى الأمريكى المخضرم الذى كان سفيراً لواشنطن فى موسكو فى عهد ستالين، وقد سخر من قول الرئيس بوش خلال حملته الانتخابية إن الفضل يعود إليه فى انهيار النظام السوفيتى لمجرد أن ذلك حدث فى نهاية. خلال سنوات رئاسته. وأكد أن السياسات الأمريكية فى السنوات الأخيرة. سنوات ريجان وبوش. عززت النظام السوفيتى وعززت مخاوف شعوبه من الحرب وأجبرته على قبول استمرار نظامه وتحمل أعباء التسليح التى كانت فوق طاقته. وهكذا تكون سياسات العداء الأمريكية مسئولة عن الاتجاهات الخطرة التى سارت فيها السياسات الداخلية والخارجية للسوفيت. أكثر مما هى مسئولة عن سقوط ذلك النظام وهى مسئولة عن إطالة عمره، وعن إطالة وتعميق معاناة شعوب الاتحاد السوفيتى وشعوب أوروبا الشرقية.

أما بالنسبة للنقطة الثانية. القول بأن الولايات المتحدة لا تزال تواجه أخطاراً أمنية جسيمة. تتمثل فى عدد من بلدان العالم الثالث أمر متمثل فى قيادات المؤسسة العسكرية السوفيتية السابقة. فقد أظهرت بجلاء للناخبين الأمريكيين أن المرشح الجمهورى عازم على مواصلة السياسة الخارجية ذاتها التى اتبعت طوال عهد الحرب الباردة.. الأمر الذى يعنى الاستمرار فى

برنامج كلينتون الانتخابى عكس إدراكاً لمشكلة الاختلال فى توزيع الثروة.. لا مجرد مشكلة الانكماش الاقتصادى.

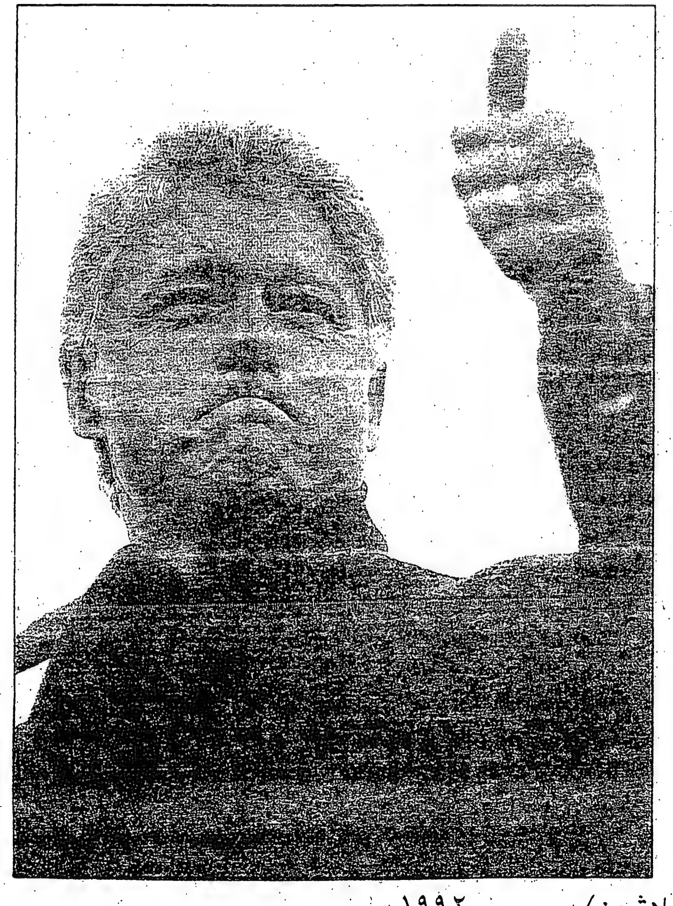

كلينتون

إثقال كاهل الشعب الأمريكي بأعباء ترهق الاقتصاد الأمريكي استجابة لمصالح ضيقة تخص أكبر قطاعات الرأسمالية الأمريكية.. قطاعات الصناعات الحربية.

كانت هذه الانتخابات الأمريكية ذات طابع خاص للغاية لم تتميز به أي انتخابات للرئاسة الأمريكية منذ سنوات الكارثة الاقتصادية في أوائل الثلاثينات: فقد سيطر عليها **الجو النفسي والسياسي لركود اقتصادي طويل. استمر طوال فترة رئاسة بوش تقريباً.** إذ بدأ بعد توليه الرئاسة بشهور وقد تجاوز هذا الركود أخطار دورات الركود السابقة، التي كان آخرها في السنة التالية لتولي ريجان الرئاسة (١٩٨٢)، بدرجة تأثيره على الوضع الاقتصادي واتساع قاعدة القطاعات التي تأثرت به مباشرة من الطبقة العاملة إلى المهنيين، بما في ذلك الشرائح العليا منهم.

وقد كان الموقف من مشكلة الركود الاقتصادي هو النقطة الأكثر وضوحاً في الفروق بين المرشح الجمهوري بوش والمرشح الديمقراطي كلنتون. فقد بدأ بوش حملته الانتخابية (بعد انتهاء المرحلة الأولية من الانتخابات) بإنكار حقائق الركود الاقتصادي، ولم يلبث أن اضطر للاعتراف بها وبوطأة هذا الركود على حياة ملايين الأمريكيين ممن فقدوا وظائفهم وممن يعيشون تحت سحابات الرعب من فقد وظائفهم في أية لحظة. وعندما توهم بوش في الأسابيع الأخيرة بعد الحملة الانتخابية واقتراب موعد يوم الانتخاب أن بإمكان المسئولين في إدراته افتعال مؤشرات على قرب انتهاء الانكماش وعودة الحيوية إلى «الأسواق» وعودة ثقة المستهلكين الأمريكيين، وبالتالي توقف أصحاب الأعمال عن فصل عمالهم وموظفيهم، عاد إلى نغمة إنكار حقائق الركود الاقتصادي. مرة **بالقول بأن الوضع الاقتصادي الأمريكي جزء من وضع عالمي يعاني فيه الجميع.** ومرة أخرى **بالقول بأن الأوضاع الأمريكية أفضل من الأوضاع الأوروبية. ثم . مرة ثالثة . بالتأكيد بلا أساس من الواقع المعاش بأن الاقتصاد الأمريكي ليس بالسوء الذي يصوره به الإعلام الأمريكي..** وأن الإعلام الأمريكي في هذا ينحاز لخصمه الديمقراطي.

ولم يكن الناخب الأمريكي بحاجة إلى دليل أكثر من هذا على أن الرئيس **بوش** غائب عن الواقع، منفصل عن حياة الغالبية العظمى من الأمريكيين. إنه لا يرى مشكلة. وبالتالي لا ينتظر أحد منه أن يحاول أن يعالجها.

وعلى الجانب الآخر كان بوش قد استسلم للجناح اليميني المتطرف في حزبه، الذي يتمسك بقطعية شبه عمياء بفلسفة القطاع الخاص التي ترفض أي دور للقطاع العام في الحياة الاقتصادية.. فكانت دعوته الرئيسية خلال الحملة الانتخابية أن الحكومة لا تستطيع شيئاً للاقتصاد... **إن القطاع الخاص وحده قادر على إنقاذ**

مع بوش سقطت فلسفة القطاع الخاص أولاً وأخيراً.. ولا دور للحكومة.

الحمار رمز الحزب الديمقراطي يحمل البيت الأبيض عن «وشنطن تايمز» الأمريكية

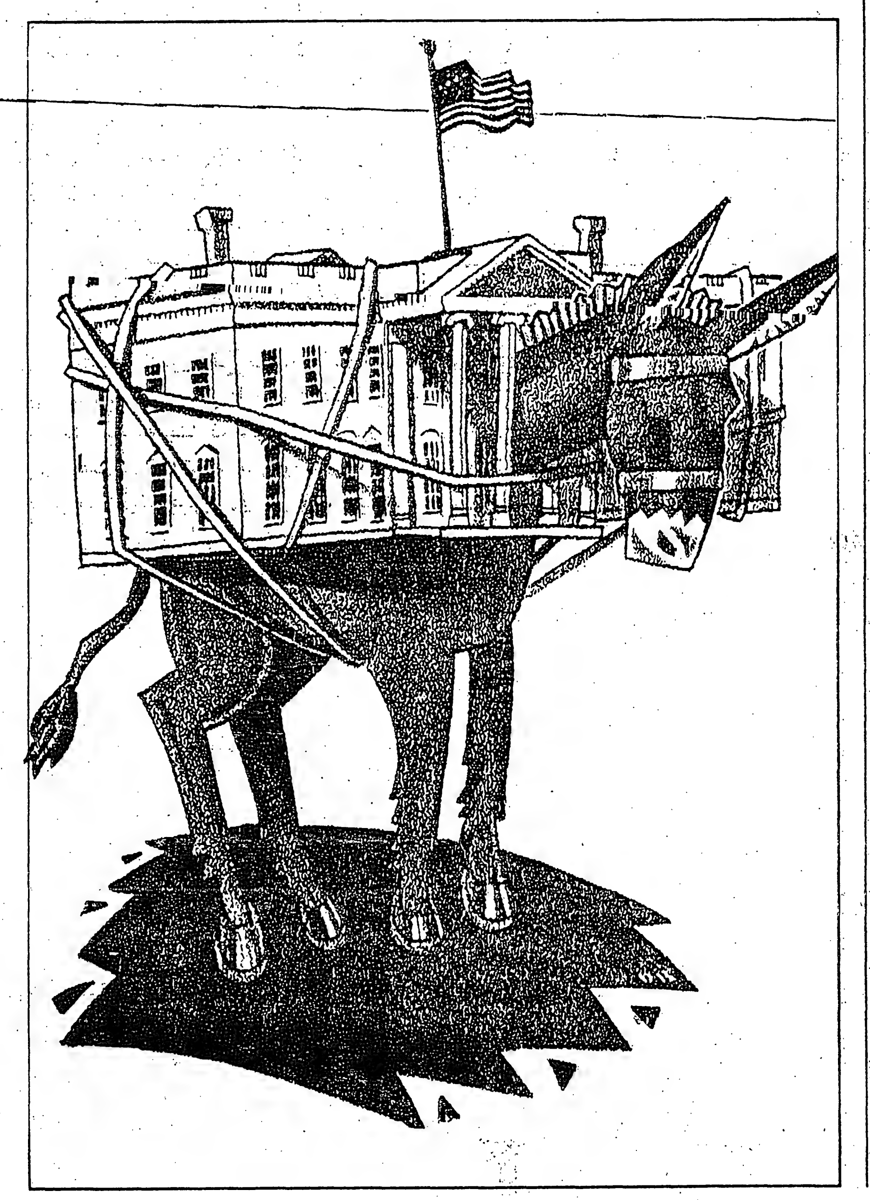

الاقتصاد الأمريكي من مشكلاته.

وكان هذا بدوره اعترافاً بأنه لا يملك كرئيس برنامجاً محدداً للمشكلة الاقتصادية. إن دورة الاقتصاد الحر كفيلة بأن تحل دون تدخل الحكومة.. كما أوجدتها دون تدخل من الحكومة.

أما المرشح الديمقراطي فإنه - **على الرغم من حرصه الشديد على الابتعاد عن أي موقف يصمه بالليبرالية أو اليسارية** - لم يخش أن يعلن أن المشكلة لا تتمثل فقط في وجود ركود اقتصادي عالمي. **إنما تتمثل في الأساس في وجود اختلال في توزيع الثروة، واختلال في نسب تحمل الفقراء والأغنياء أعباء هذا الركود**. لم يتردد في أن يعلن أن الطبقة العاملة الأمريكية تحملت وحدها طوال سنوات ثلاث رئاسات جمهورية متتالية عبء الأزمة الاقتصادية حيث فرضت عليها السياسات الاقتصادية لريجان وبوش بعده أن تعمل أكثر بأجور أقل. أن تتردى أحوالها المعيشية بإطراد طوال هذه السنين وهي تشهد سلم الأجور في الولايات المتحدة يهبط من المركز الأول في العالم في عام ١٩٨٠ إلى المركز الثالث عشر في عام ١٩٩٠.

لم يتردد كلنتون - في حملته الانتخابية وفي البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي الذي كتبه بنفسه بمشاركة نائبة **البرت جور** - في أن يعلن أن الوقت قد حان لوقف سياسة تخفيف الضرائب على أثرى شرائح المجتمع الأمريكي وزيادتها على أكثرها فقراً.

ونجح كلنتون في محاصرة الفكرة اليمينية الرئيسية التي ارتكزت عليها «**ثورة ريجان**» المحافظة والقائلة «بضرورة رفع عبء الحكومة عن كاهل الشعب».. وهو شعار لم يقصد به أبداً سوى إلغاء كل القيود على حركة الرأسمالية الكبيرة - سواء من حيث الضرائب أو القوانين المنظمة لنشاطاتها ومنافساتها - وفي الوقت نفسه إبعاد **الحكومة عن مسئولياتها الأساسية تجاه الجماهير العاملة، فلا تصبح مطالبة بتوفير العمل أو التعليم أو الرعاية الصحية، لتنحصر مسئولياتها في القطاع العسكري والأمني. وهو ما أصبح يعرف في الأدبيات السياسية الأمريكية بوصف «دولة الأمن القومي»** التي لا تعني بشيء سوى المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى كالمخابرات والمباحث العامة ومجلس الأمن القومي.. إلخ.

أوضح هذا كله أن بوش في التحليل النهائي خاض معركته الانتخابية على أساس شعار المحافظين في كل زمان ومكان، وهو أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، ولابد من الإبقاء على الأوضاع كما هي.. وأن كلنتون في التحليل النهائي - وبصرف النظر عن حساسيات وصحة الليبرالية أو اليسارية - قد خاض معركته على أساس **شعار «التغيير»**. في الفصل الأول من «البرنامج الانتخابي» للحزب الديمقراطي، وتحت عنوان «استراتيجية من أجل التغيير»، كتب **كلنتون**:

«لقد فشلت واشنطن في أن تقنع الشعب أولاً. فلا عجب أن جمعت أمتنا أسوأ سجل اقتصادي لها في خمسين عاماً. ونظامنا السياسي لا يعمل. **إذ تخضع واشنطن لسيطرة المصالح الخاصة ولسيطرة بيروقراطية راسخة**.. لا بد من إغلاق باب سياسة شيء مقابل لا شيء، التي سادت طوال العقد الماضي. ونستطيع أن نفعل ذلك بتنفيذ حملته التالي:

* **جعل الأثرياء الأكثر ثراء يدفعون نصيباً عادلاً من الضرائب.**
* **إنهاء الإعفاءات الضريبية للشركات الأمريكية التي تغلق أبواب مصانعها هنا (في أمريكا) وتشحن الوظائف الأمريكية إلى ما وراء البحار.**
* **إزالة المكافآت المستفزة في صخامتها التي يحصل عليها رؤساء مجالس الإدارات.**
* **الضغط على الشركات الأجنبية التي تثرى هنا وتستغل قوانين الضرائب لمصلحتها وحدها.**

وفي إطار فصل آخر من هذا البرنامج تحت عنوان «**العمل**» ينص على عدد من النقاط المهمة، التي ترسم صورة - ليس فقط لنوع المشكلات التي تعاني منها الطبقة العاملة الأمريكية - إنما أيضاً نوع الحلول التي يعد بها برنامج الديمقراطيين:

*إصدار قانون مستوى أماكن العمل بهدف حظر استبدال العمال المصريين استبدالاً كاملاً، والحفاظ على عملية المساومة الجماعية. إننا **ملتزمون بحق الرجال والنساء العاملين في التنظيم** والمساواة الجماعية ونزيد خلق مجال يسمح بالتحكيم بين العمال والإدارة.

* **ضمان حق كل أمريكي في رعاية صحية على مستوى مرتفع**، والحد من ارتفاع نفقات هذه الرعاية وتحسين مستواها والتوسع في الرعاية الوقائية.
* **مساعدة العمال على كسب مزيد من السلطة في العمليات اليومية لشركاتهم** وتنظيم أماكن عملهم

بيرو

الناخبون الأمريكيون يدركون أن الأزمة التي تمر بها أمريكا لا تقل خطورة عن الأزمة التي قوضت النظام السوفيتي.

بوش

ونوع التعويضات التى يحصلون عليها..

* **تحسين مستوى وكفاية الحكومة بالعمل فى تعاون وثيق مع نقابات موظفى الحكومة والمنظمات الأخرى..** من أجل التقدم نحو فهم إيجابى لدور الحكومة.

* **زيادة الحد الأدنى للأجور ليواكب مستوى التضخم ولفرض الحماية التى يفرضها القانون للأجور.**

* **توسيع الائتمان المكتسب من ضرائب الدخل** من أجل ضمان أجر معقول حتى لا يتعرض أى أمريكى يعمل كل الوقت للعيش فى حالة فقر.

* توفير التدريب مدى الحياة عن طريق مطالبة أصحاب الأعمال بانفاق نسبة ١.٥ بالمئة من بنود المرتبات لمواصلة التعليم والتدريب لكل العمال وليس فقط للرؤساء التنفيذيين والمديرين.

* **التوسع فى تعويضات البطالة** لمن يفقدون وظائفهم من العمال فى حالة حدوث انكماش.

بل إن من أهم الأمور الجديرة بالملاحظة أن برنامج **كلنتون** وضع الأمن الاقتصادى للولايات المتحدة داخل إطار مشكلات **«الأمن القومى»**، وكان هذا الإطار يقتصر حتى الآن على الجوانب العسكرية. وهكذا ينص برنامجه فى الخطوة الأولى بين خطوات «خلق استراتيجية أمنية» على «**بناء قوة أمريكا الاقتصادية. إننا لا نستطيع أن نقود فى الخارج إذا كنا ضعفاء فى الداخل**». كما ينص البرنامج على أن القطاع الخاص لا بد أن يحتفظ بالمبادرة، **ولكن للحكومة دوراً لا غنى عنه**».

الشعب الأمريكى اختار مساراً معاكساً للمسار الجديد فى روسيا وأوربا الشرقية!

ويكمن فى هذه العبارة القصيرة مغزى أهم اختلاف بين فلسفة الحزب الجمهورى وبوش وفلسفة الحزب الديمقراطى وكلنتون وهذه النقطة جديرة بالتوقف أمامها بعد أن قررت غالبية الشعب الأمريكى رفض فلسفة بوش القائمة على تقليص مسئولية الحكومة.

إن نتيجة الانتخابات الأمريكية من هذه الزاوية تعنى أن **الأمريكيين يسعون فى الاتجاه العكسى تماماً لذلك الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إنهم يطالبون بدور أوسع للحكومة ومسئولية أكبر للقطاع العام بعد أن كشفت لهم السنوات «الريجانية» إلى أى حد يسعى القطاع الخاص لتحقيق مصالحه على حساب الغالبية**.. وإلى أي حد لم يعد القطاع الخاص الأمريكى، بعد أن أزال الاقتصاد الريجانى عنه لاثنى عشر عاماً كل القيود . يرى أهمية لأى شىء أمريكى طالما لا يحقق الحد الأقصى من الربح.

١٢ عاماً من فلسفة تحرير القطاع الخاص من القيود وإلغاء دور الحكومة والقطاع العام فى الاستثمار وتقليص خدماتها إلى مادون الحد الأدنى أوصلت الولايات المتحدة إلى التراجع إلى حد فقد القدرة على المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية مع الدول الأخرى الصناعية المتقدمة.

وعلى حد تعبير كلنتون نفسه . فى آخر مناظرة انتخابية قبل أيام من اختياره رئيساً . **أصبح كل ماينبغى أن يزيد ينقص (الأجور والتجارة والتقدم التكنولوجى ومعدلات التعليم ومعدلات النمو عموماً) وكل ما ينبغى أن ينقص يزيد (البطالة، العجز التجارى، الجريمة، المخدرات، أعداد المستعمرين، أعداد الأمريكيين الذين لا يغطيهم أى تأمين صحى من أى نوع... إلخ).**

وقد عبر بعض المحللين الأمريكيين عن مغزى هذا الرفض من جانب الأمريكيين لفلسفة «القطاع الخاص ولا شيء غيره» بقولهم أن الرأى العام الأمريكى يدرك أن **أمريكا بحاجة إلى «بريسترويكا» خاصة بها**. فإذا كان الاتحاد السوفيتى قد ابتدع «بروسترويكا» تخلصه من طغيان الدولة.. فإن **الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة لابتداع «بريسترويكا تخلصها من طغيان القطاع الخاص**.

وليس هذا فى الحقيقة تلاعباً بالألفاظ. إن ثمة إدراكاً عاماً بأن الولايات المتحدة تواجه أزمة عميقة لا تقل فى عمقها وفى وطأتها على الغالبية الساحقة من الأمريكيين عن الأزمة التى ألمت بالاتحاد السوفيتى إنما لأسباب عكسية. **وهناك إدراك عام بأن ثمة حاجة إلى «رؤية» جديدة. لا مجرد رئيس جديد**. ولهذا السبب لعب عمر كلنتون (٤٦عاما) وعمر نائبه جور (٤٥عاماً) دوراً . نفسياً على الأقل . فى اختيار الأمريكيين. ولم تفت أحد بعد نجاح كلينتون فى الفوز بالرئاسة حقيقة أن الشعب الأمريكى قال لا لآخر رئيس من حقبة أولئك الذين أدوا الخدمة العسكرية فى الحرب العالمية الثانية. وقال نعم لأول رئيس من حقبة أولئك الذين وقفوا فى صفوف المظاهرات الجماهيرية ضد حرب فيتنام. لهذا لم يكن مثيراً لدهشة الأمريكيين . كما كان مثيراً لدهشة غيرهم فى العالم الخارجى، وبصفة خاصة فى العالم العربى . أن كل الرصيد الذى كونه بوش إبان الفترة القصيرة التى استغرقتها حرب الخليج لم يفلح فى إنقاذه من الهزيمة فى حرب انتخابات الرئاسة. لم يكن لدى الأمريكيين أى شعور بأى التزام بأن يعطوا أصواتهم للرجل الذى صفقوا له إبان الحرب على العراق. فقد كانت تلك الفترة

القصيرة جزءاً من المسار التقليدى للسياسة الأمريكية وجزءاً من التكوين التقليدى للشخصية الأمريكية.. ذلك التكوين الذى تلعب فيه الحرب دوراً مثيراً، دوراً تحريضياً، لكنها ما إن تنتهى حتى يعود الأمريكى لاستئناف الاهتمام بهمومه الحياتية المباشرة.

لم يعد بالإمكان التفكير فى المستقبل بالأساليب التقليدية للساسة الأمريكيين. لهذا اختار الأمريكيون أبعد المرشحين للرئاسة عن تقديم إجابات تقليدية لبرنامج مواجهة التحديات. وهذه المرة لم يخفهم تكتيك الحملات الانتخابية ضد من «ليبرالى» أو «يسارى».. أو من يمكن أن يلجأ لفرض ضرائب على الأغنياء، فإذا ما فرضت الضرائب على الأغنياء كانوا فى الطبقة العاملة بإجراء الفصل وخفض الأجور وتقليص الخدمات. كما لم يعد يخيفهم التهويل من شأن الأخطار الخارجية كذريعة للاستمرار فى سياسات تضخيم الميزانيات العسكرية وتقليص أو تجميد ميزانيات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى وميزانيات التعليم والثقافة.. واعتبار كل ذلك مسئولية «القطاع الخاص» والقطاع الخاص مستمر فى الهروب إلى الخارج بحثاً عن قوى عاملة رخيصة واستثمار بلا قيود.

لقد حدد الأمريكيون اختيارهم.

وهذا شىء، ونجاح الرئيس الجديد الذى انتخبوه فى إخراج برنامجه الانتخابى إلى حيز التنفيذ، وتحويله من نص إلى واقع. شئ كل ما حدث هو أن **بيل كلنتون** قد اجتاز اختبار الانتخابات وأظهر معرفة بما تفكر فيه غالبية الأمريكيين. فهل سيجتاز امتحان تحويل التفويض الذى حصل عليه إلى قوة دافعة للتغيير؟

بتعبير آخر إلى أى حد سيذهب كلنتون باتجاه التغيير؟ كم سيغير؟ وهل سيكفى ما سيحدثه من تغيير خلال أربع سنوات. هى فترة رئاسته الأولى قبل أن يواجه التحدى الانتخابى مرة أخرى. ليلمس الأمريكيون أنهم يخرجون من الأزمة العميقة باتجاه حلول صحيحة وعملية؟.

انتهت الانتخابات وبدأت عملية رصد المسافة بين الوعود الانتخابية للرئيس المنتخب ونواياه الحقيقية.. والأهم قدراته الحقيقية على الوفاء بها. ولقد حاول بعض المحللين السياسيين الأمريكيين أن يقيسوا بأساليب ومعايير مختلفة النسبة والتناسب بين وعود الرؤساء، وانجازاتهم. ولا شك أنهم سيحاولون ذلك بالمثل بالنسبة لكلنتون.. خاصة وأن جدول وعوده أطول من كل الذين سبقوه، وأن حجم التحديات التى تواجه أمريكا فى ظل رئاسته أكبر وأثقل مما كان فى أى وقت منذ أوائل الثلاثينات من هذا القرن.

والمشكلة الرئيسية تتمثل فى معيار يفوق فى أهميته كل الاعتبارات الأخرى: هل لا يزال النظام السياسى. الاقتصادى الأمريكى قادراً على التكيف من المشكلات والأزمات، كما أثبت طوال نصف القرن الأخير على الأقل، دون أن يتعرض لتغييرات أساسية فى بنيته. فى «التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية»؟

إن عشرات الملايين من الأمريكيين ينتظرون ليروا ما سيفعل كلنتون والإدارة الجديدة (التى سيشكلها من الآن حتى يحين الموعد الرسمى لتنصيبه، وهو ٢٠ يناير القادم، وثمة قدر كبير من الأمل والحماس والرغبة فى مساعدة الرئيس الجديد والإدارة الجديدة لكى تنجح فى تنفيذ وعودها، وتحويل مسار البلاد من اتجاه الأزمة والجمود إلى اتجاه التغيير. ويعرف الجميع أنه يواجه مسئوليات فادحة تتطلب أكثر كثيراً من مجرد النوايا الحسنة والبرامج المتسقة. تتطلب إدراكاً لطبيعة الأزمة باعتبارها ليست مجرد أزمة عابرة إنما أزمة فى أساس النظام وفى طبيعة مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة.

وهنا فإن السؤال الحاسم يتعلق بما إذا كان كلنتون سيترك لتلك المصالح أن تملى عليه سياساته العملية.. أم أنه سيتجه بشجاعة نحو توجيه الرأسمالية الأمريكية إلى طريق آخر لإنقاذها.

لا أحد يتصور كلنتون زعيماً ثورياً. لكن الجميع يأمل أن يكون «رئيس التغيير» بالأساليب الدستورية الممكنة والواقعية فى حدود بقاء أساسيات النظام.. لكن وراء حدود قبول التجاوزات الخطيرة للرأسمالية الأمريكية التى أوصلت الأوضاع إلى الدرجة الراهنة من التوتر الاجتماعى (الاقتصادى فى أحد وجوهه والعنصرى فى وجهة الآخر) والتوتر السياسى الناتج عنه.

حتى فرصة كلنتون للعب الدور الذى لعبه مثله الأعلى **«تيودور روزفلت»** إزاء أزمة الكارثة الاقتصادية فى أوائل الثلاثينيات يبدو غير ممكن.. على الرغم من أن الأزمة الراهنة لم تصل بعد إلى أبعاد الثلاثينات إنما يراها كثيرون تتجه سريعاً نحو أبعاد مماثلة. والسبب أن روزفلت تولى مسئولية معالجة الأزمة قبل ستين عاماً مسلحاً بالمركز التاريخى الذى وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه بعد الحرب العالمية الأولى حينما كانت دولة دائنة، وكانت كل الدول الصناعية الأخرى دولاً مدينة. أما كلنتون فإنه يتولى المسئولية وقد تحولت أمريكا إلى دورلة مدينة، ويتجاوز حجم دينها القومى رقم الأربعة آلاف مليار دولار.

لقد أطلق كلنتون على رؤيته الجديدة وبرنامجه. فى خطاب قبول ترشيح الحزب الديمقراطى له للرئاسة (فى المؤتمر القومى للحزب فى نيويورك فى يوليو الماضى) وصف «الميثاق الجديد»، وحرص فى الوقت نفسه على أن يؤكد أنه لن يستطيع. ولا يستطيع أى رئيس. أن يقوم بالمهمة وحده: «لن تكون المهمة سهلة. ولن تكون سريعة. إننا لم نصبح فى هذا الضياع بين يوم وليلة، ولن نخرج منه بين يوم وليلة».

وبعد.. إن الهامش الذى نجح به كلنتون فى اقتناص الرئاسة للديمقراطيين. الذين لم يتولوها إلا مرة واحدة لمدة ٤ سنوات فقط خلال كل الفترة من عام ١٩٦٨) آخر عهد **جونسون**) إلى ١٩٩٢ (**آخر عهد بوش**). هو الذى نتج عن **تصويت أكثر من ٥٠ بالمئة من النساء له، وأكثر من ٧٠ بالمئة من السود بالذات له، كذلك أكثر من ٦٠ بالمئة من أصوات العمال وأكثر من ٥٠ بالمئة من أصوات الشباب**.. فهل سيضع عينه على هذه الفئات خلال سنوات رئاسته؟ أم أنه سيكون مشغولاً بإرضاء الذين لم يؤيدوه هذه المرة انتظاراً لتأييدهم فى الانتخابات القادمة؟

ولا نقصد بالسؤال كيف سيلعب كلنتون اللعبة الانتخابية من الآن حتى انتخابات ١٩٩٦.. إنما نقصد بالسؤال مع من سيتحالف، ونحو آية مصالح سيتجه؟

وهو سؤال لا يجيب عليه إلا الوقت.

اختبار نوايا كلنتون وقدراته يتوقف على سؤال أساسى: مع من يتحالف خلال فترة رئاسته؟

الروس يتمسكون بثورة أكتوبر الاشتراكية باعتبارها إنجازا قوميا

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

عام ١٩٣٦ طرح تروتسكى فرضية أن المجتمع السوفيتى هو مجتمع وسطى بين الاشتراكية والرأسمالية،وأن التراجع نحو الرأسمالية احتمال مفتوح،وقال-يتنبأ بدقة مذهلة بما يجرى اليوم-أن الهدف الرئيسى للسلطة الجديدة فى حالة تراجع سيكون:«إعادة الملكية الخاصة،وتحويل الكلخوزات لمزارع للأفراد،وشركات مساهمة.وفى الصناعة ستبدأ تصفية التأمينات بمشاريع الصناعة الخفيفة والصناعات الغذائية،وسيتطلب ذلك فى البداية حلولا وسطى بين السلطة وقادة الصناعات السوفيتية».وكانت نبوءته من الدقة بحيث اتسمت للمساومات التى تجرى اليوم بالفعل بين قادة«اتحاد الصناعيين» بزعامة فولسكى وحكومة يلستين.إن تروتسكى من حيث عدائه العميق للستالينية هو المواصلة الفكرية الوحيدة للينين.على الرغم من أية خلافات بينهما فى هذه القضية أو تلك.ومن ضمن ما طرحه تروتسكى فكرة أن البيروقراطية التى خانت الثورة ،لم يكن بوسعها أن تبيع الثورة بعد،لأن الثورة المنتصرة لم تكن:«لحسن الحظ مجرد برنامج وعلم مرفوع ومجموعة مؤسسات»فقد بذلت فيها من التضحيات الشعبية ما يعرقل بيعها بسهولة.وقد انتقلت البيروقراطية من الخيانة إلى بيع الثورة بالكامل على يدى جورباتشوف الذى يطلق الشعب الروسى عليه«المسيح الدجال» لدوره السياسى وللعلامة التى فى رأسه والتى جاء ذكرها فى وصف المسيح الدجال.لقد تم بيع الثورة،لكن الثورة«لحسن الحظ»ليست مجرد مساحات من الأرض،وآلات فى المصانع ،ولذلك لا يسع الناس أن ينسوها بسهولة.وقد احتفلت روسيا بالذكرى اليوبيلية للحدث الذى هز العالم منذ خمسة وسبعين عاما ،احتفلت بها فى أحضان انتصار الثورة المضادة،ولم يستطع«غسيل العقول المستمر»أن يغسل النفوس من ذكريات مكثفة فى دماء الأجيال عن راية للعدل ،وملحمة مجيدة.وخرج من مختلف المدن والقرى فى روسيا-على حد شهادة الصحف الروسية «الأمريكية» -الملايين من البشر فى السابع من نوفمبر للشوارع والساحات يحملون زهور القرنفل الحمراء إلى ضريح الرجل الذى ارتبط فى الوعى الشعبى بتزعم الناس للمرة الأولى على طريق التغييرات الاجتماعية الكبرى نحو حياة عادلة .بينما حاولت السلطة منع الناس من دخول الساحة الحمراء دون فائدة،وتكتب «الجريدة المستقلة» الأميريكية الشكل والمحتوي وأكثر الصحف رواجا تقول:«بدت مظاهرة الشيوعيين احتفالا بذكرى الثورة مهيبة إلى حد كبير،فقد مر أكثر من عشرين ألف شخص يرفعون الرايات الحمراء من ساحة اكتيابرسكايا الى ساحة مانيجنايا ،وهم ينشدون أغنيات الثورة ويهتفون بحياة لينين»وبعد عام من حكم زعماء السوق الحرة،أصبح أشد أنصار الاشتراكية يقولون:«لم يكن الماضى مجرد صفحة بيضاء،كانت هناك أخطاء»،أما أشد أعداء الاشتراكية -فإن قسوة الرأسمالية جعلتهم يقولون:«لم يكن الماضى مجرد صفحة سوداء،كانت هناك إيجابيات».

وقد ترافقت هذه الظاهرة مع ظاهرة أخري هى فوز الشيوعيين السابقين.

فى ليتوانيا فى الانتخابات الشهر الماضى،وهو ما سبق لزعيمهم برازوسكاس أن تحدث عنه حين قال إن انتخابات اكتوبر ستشهد انتصار الحزب الشيوعى الذى أصبح يسمى«حزب العمل الديمقراطى الليتوانى»وبطبيعة الحال فإن الحزب الشيوعى الليتوانى لم يعد هو نفس الحزب السابق،ويقول برازوسكاس نفسه عن ذلك:«يقال اليوم أن الشيوعيين الليتوانيين قد إنتصروا ،وهذا غير صحيح،فقد انتصرت الديمقراطية،لأن قائمتنا لاتضم الشيوعيين السابقين فحسب،بل وديمقراطيين لم يكن لهم أبدا علاقة بالحزب الشيوعى» ومع ذلك فإن لهذا الفوز معنى هام،خاصة فى بلد من بلدان البلطيق الأشد عداء للإشتراكية تاريخيا،وحتى لو كان برازوسكاس قد تحول إلى اشتراكية إصلاحية،فإن إقبال

الناخبين على «شيوعيين قدامى» لا يخلو من مغزى إن لم يكن لصالح الشيوعيين فهو على أقل تقدير مضاد للظروف الرأسمالية الحالية. وقد عبر عن هذه الفكرة «لاندسبرجس» رئيس برلمان الجمهورية وزعيم «سايدوس» حين قال: «تشهد نتائج الانتخابات بأن الناس صوتوا تعبيرا عن عدم ارتياحهم من الأوضاع في المرحلة الراهنة من الإصلاحات الاقتصادية».

وفي نفس الشهر أكتوبر ظهرت صحيفة **البرافدا** التي تواصل بقاءها في ظروف مالية شاقة، وقد تصدرها البيان البرنامجي للكونفرس العشرين للحزب الشيوعي في عموم الاتحاد السوفيتي تحت عنوان «**من أجل الاشتراكية**، **من أجل اتحاد الشعوب**، **من أجل وحدة الشيوعيين**». ويشير البيان الى **أن حزب جوربا تشوف ويلستين وياكفليف وشيفرنادذه وكرافتشوك لم يعد موجودا**: «**أما الحزب الشيوعي السوفيتي** حزب الملايين من العمال والفلاحين والمثقفين المتمسكين بمثل العدالة الاجتماعية فإنه مازال حيا» ويمضي البيان: «**ويرفض الحزب الشيوعي المشروع الاستسلامي لبرنامج الحزب السابق الذى أعدته قيادة** جورباتشوف عام ١٩٩١. ويحتاج الحزب لتقييم صادق وعميق للأحداث الجارية ولبرنامج جديد تكون الأهداف الرئيسية فيه هي:

- الخروج بالبلاد من الأزمة والسير قدما على طريق التطور الاشتراكي وتحسين مستوى حياة الكادحين.
- استعادة الاتحاد السوفيتي بصفته اتحادا طوعيا للدول ذات السيادة.
- حماية السلطة السوفيتية وتعزيزها بصفتها سلطة الشعب.
- استنهاض الحركة الشيوعية الجماهيرية لبلوغ الأهداف المذكورة.

ويعتبر البرنامج أن **تعميم ملكية وسائل الانتاج** فى العقود الأولى من السلطة السوفيتية -فى شروط داخلية وخارجية قاسية- كان يحمل فى طياته تناقضات داخلية وتركيز مفرط لسلطة الدولة فى يد مجموعة صغيرة من القادة بل وفى يد زعيم واحد، كما أن «**اشتراكية الدولة**» فى أواسط السبعينات كانت قد استنفذت إمكانياتها، لأن درجة تطور الاقتصاد القومي ودور العلوم المتزايد والمستوى التعليمي والمهنى للكادحين، **كل ذلك تطلب إشاعة الديمقراطية فى الحياة الاجتماعية، وإكساب إدارة الاقتصاد مزيدا من المرونة**. إلا أن القرارات المناسبة لم تتخذ فى الوقت المناسب، وأصبحت علاقات الإنتاج الجامدة والسلطة السياسية «الأوامرية» تكبح تطور قوى الإنتاج. واكتسبت حياة الحزب شيئا فشيئا طابع الطقوس.

وفي عام ١٩٨٣ بدأت بمبادرة من الحزب تغييرات جذرية للعلاقات الاجتماعية للإنتقال لدرجة أعلى من الاشتراكية **تجمع بين الملكية العامة ذات الأداء الفعال والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية**. إلا أن هذه العملية جرت بصورة غير متوازنة وتخلو من الثبات، وأدى الموقف الانتهازي للقيادة ثم جرت الخيانة المباشرة **لمجموعة «جورباتشوف - ياكفليف»** وانتقالها لإعادة النظام الرأسمالي إلى بداية الأزمة التي انتشرت فى البلاد. وانفصل الحزب عن الطبقة العاملة والكادحين نتيجة لتحلله إلى فئات عليا وفئات دنيا.

ويعتبر البيان البرنامجي أن الأهداف المحددة للحزب هي:

- استعادة وحدة المجال الإقتصادي، ضبط الدولة للإقتصاد، مناهضة سوق رؤوس الأموال والقوى العاملة، **تجميد الأسعار كخطوة أولى لخفضها**، فرض رقابة الدولة على الأسعار، إصلاح مالي يرمي لمصادرة الدخول الطفيلية، الحرب على الفساد والرشوة، احتكار الدولة للتجارة الخارجية، التوقف عن الاعتماد على القروض الأجنبية، **منع بيع المؤسسات للأجانب**، وقف تداول العملة الأجنبية، **التأكيد على أن الملكية العامة للأرض ووسائل الانتاج هى أساس الاقتصاد**، فصل الكنيسة عن الدولة.

ويعتبر البيان أن «أحدا لا يجوز له إلغاء إرادة الشعب التى عبر عنها فى استفتاء ١٧ مارس ١٩٩١ حين صوت لصالح بقاء الإتحاد السوفيتي، **ولذلك يرى الحزب أن الاتحاد السوفيتي مازال موجودا من الناحية القانونية**.

وفيما يخص قضية الحزب وإعادة بنائه **يؤكد الكونفرس على إخلاص المؤتمرين للماركسية اللينينية، والاعتراف بحق التيارات الشيوعية المختلفة فى مواقفها الخاصة، وتعددية الأجنحة داخل الحزب مع الحفاظ على وحدة الأهداف والأعمال، والعمل لإقامة تحالفات واسعة مع المنظمات السياسية الأخرى ذات التوجه اليساري والديمقراطي والوطني، والانطلاق من مواقع الأممية البروليتارية**. ويعتبر الحزب أن عليه أن يناضل من أجل السلطة السياسية بكافة الوسائل التى يسمح بها الدستور: الانتخابات والإضرابات والإجتماعات..

إن النقاط البرنامجية الواردة بهذا المشروع، تحمل السمات الأعم للمشروع الفكرى الماركسي المطروح فى روسيا الآن، على تعدد مصادره التنظيمية. وأول مايلفت النظر فيه هو طرح «**استعادة الدولة السوفيتية**» كهدف بحد ذاته يركز عليه قادة ماركسيون آخرون مثل «**نينا اندريفا**» وغيرها. وتبدو الدولة هنا هدفا بحد ذاتها، وليس بالقدر الذى تعبر به عن نظام إشتراكي. وهو أمر مفهوم ما دامت «الدولة» قد كفلت للشيوعيين البيروقراطيين نظاما للتمايز الاجتماعي والسلطة غير المحدودة. إن الدولة الضخمة المهيبة المسلحة تبدو أعز بكثير -فى بعض

---

* الماركسية جزء من التاريخ القومي الروسى

* الروس يسمون «جورباتشوف» المسيح الدجال.

* عشرون ألفا يتظاهرون فى موسكو يرفعون الرايات الحمراء وينشدون أغنيات الثورة ويهتفون بحياة لينين..

* فوز «الشيوعيين» القدامى.. إدانة للأوضاع الرأسمالية و«الإصلاح الاقتصادي».

* حزب جوربا تشوف ويلستين وياكفليف انتهى.. أما حزب الملايين من العمال والفلاحين والمثقفين ـ الحزب الشيوعي ـ فما زال حيا.

عصر يلتسين
- حتى التماثيل فى محطات المترو صارت تتسول!

مجلة «الادلة والوقائع» الرسام ايفانوف

الأحيان-من فكرة الاشتراكية ويسترعى النظر أيضا غياب النظرة النقدية الماركسية لجوهر ما جرى فى العقود الأولى من التجربة الاشتراكية إذ يقتصر الأمر على «تركيز **السلطة بشكل مفرط فى يد الزعيم**»،ودون أن يحاول البرنامج-طبقيا أو سياسيا-تحديد طبيعة النظام السوفيتى فى عقوده الأولى أما فى أواسط السبعينات فإن«اشتراكية الدولة» استنفذت امكانياتها **دون أن يحدد ما يعنيه باشتراكية الدولة**،وحتى عندما يتعرض البيان لخيانة **مجموعة جورباتشوف** فإن هذه الخيانة تبدو كأنها فعلا إداريا معزولا عن الأزمة العامة الداخلية. أخيرا يتحدث البيان عن«الاشتراكية المتطورة» التعبير الذى لا يعكس مضمونا محددا مثله مثل التعبيرات من نوع«**التطور اللارأسمالى**»و«**التوجه الاشتراكى**».

وفى ظروف الاتحاد السوفيتى السابق،حيث خرج الملايين احتفالا بذكرى الثورة فى مختلف الجمهوريات السوفيتية السابقة،فإن المهمة الأولى الآن هى إحياء الفكر الاشتراكى ،وهى مهمة لن تتشكل إلا من انقاض الحزب الشيوعي السوفيتى نفسه،ولذلك فإن البيان البرنامجى العام المطروح ذو أهمية من هذه الزاوية ،من حيث رصد حركة **الشيوعيين السابقين نحو** الاشتراكية ،ومن الطبيعى أنهم لن ينتقلوا لمواقع الماركسية دفعة واحدة ،فالأمر **الأساسى هنا أنهم ينطلقون من الفكر الاشتراكى العلمى ويعتبرونه** الأساس،والأهم من ذلك أن هذه الحركة الفكرية-ليست حركة لتصحيح الفكر بأعمال الفكر-لكنها حركة مرتبطة بالاحتكاك بمهام عملية محددة،لأن الفكر الاشتراكى الذى جعل مهمته الأولى«**تغيير العالم لا تفسيره**»لن ينبعث إلا بالصدام مع الواقع،وأهم سمة للبرنامج المطروح هى أنه يتبنى «موقفا» مناهضا للنظام القائم إن الموقف إشارة لبدء الحركة التى لا يمكن الحديث عن تصحيح الفكر من دونها.

وقد انطلق الشيوعيون إلى حد ما من العناوين الأعم للإشتراكية،المتمثلة على الأقل فى استبدال توجه الحزب المعلن فى برنامج جورباتشوف:«اشتراكية انسانية ديمقراطية»إلى «الاشتراكية العلمية».إن النظرية تمثل سلاحا لمن قرر النضال ،ومن دون الموقف فإن أحدا لا يحتاج الأسلحة حتى لو كانت معدة وجديدة ناهيك عن مراجعة الأسلحة القديمة وشحذها..والنظر فيما تآكل منها ومازال صالحا للعراك ..**ولا أظن أن الصراع الطبقى في روسيا سيدور بعيدا عن تلك النظرية ،لأن الماركسية قد انغرست فى أذهان الناس بقدرتهم ذات يوم على الاستيلاء على السلطة وشق طريق جديد لحياتهم،كما استقرت فى الوعى الشعبى فكرة أن الماركسية ليست نظرية مستوردة،لأن الروس انفسهم طوروها بمساهمات غنية لأبنائهم مثل بليخانوف ولينين** وغيرهما ،إن الاعتزاز بذلك الدور وبالثورة الروسية **نفسها يجعل من الماركسية،جزءا من التاريخ القومى الروسى** وليس عاملا وافدا من الخارج،كما أن الثورة لم تكن ومضة سريعة الانطفاء، مثلما هى الحال مع«**كوميونة باريس**»فقد امتلأت صفحاتها بتضحيات ضخمة وأسماء لا تحصى للمفكرين والثوار الروس،مما يجعل من الاشتراكية الى حد كبير«**إنجازا قوميا روسيا**» ويدفع للتمسك بها.

فكر

النظام العالمى الجديد فى وثائق الدولية الرابعة «التروتسكية» (٤)

أزمة التوجه الرأسمالى .. وبرنامج السيطرة والتبعية

على إمتداد الأعداد الثلاثة الماضية نشرنا ترجمة للقرار الذى أصدره المؤتمر العالمى الثالث عشر للدولية الرابعة التروتسكية التى تأسست فى عام ١٩٣٦ حول الوضع العالمى .نظام عالمى جديد أم اضطراب عالمى؟..وهو واحد من ست قرارات أصدرها هذا المؤتمر فى العام الماضى.وكان نشر هذه الترجمة ..رغم أن المؤتمر عقد وأصدر قراراته قبل انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه.محاولة لكى يضطلع الرأي العام -اليسارى خاصة-على كل الرؤى والاجتهادات الفكرية ،بصرف النظر من الاختلاف والاتفاق معها ،خاصة البلبلة التى أصابت القوى التقدمية واليسارية عقب انهيار الاتحاد الوسوفيتى ودول أوربا الشرقية.

وبهذه الحلقة الرابعة والأخيزة تكتمل هذه الوثيقة والتى نأمل أن يكون الإطلاع عليها قد أضاف الكثير الذى حرصت اليسار على تقديمه حول الفكر والتطبيق الاشتراكى.

ترجمة: عبد اللطيف حافظ اسماعيل

إن أزمة الدكتاتوريات البيروقراطية لاتعنى أن أزمة التوجه البورجوازى قد ذللت، كما وأن تركز القوة الاقتصادية الذى لم يسبق له مثيل لايتمخض أوتوماتيكيا عن ظهور استعمار جديد مهيمن، فهناك ثلاثة أقطاب متنافسة تحاول تنظيم نفسها إقليميا. ورغم بعض التصحيحات القطاعية يتوالى تدهور الولايات المتحدة اقتصاديا لصالح اليابان وألمانيا، ولكن حتى إذا كان دور الدولار من الآن فصاعدا سوف يتم اقتسامه بين عملات عديدة إلا أن الولايات المتحدة تظل الدولة الاستعمارية المسيطرة بسبب وجود دولة واحدة وسوق داخلية واحدة وقوة عسكرية متفوقة.

والأساس الذى يقوم عليه البناء الأوربى هو التدويل وتركز رأس المال، فمنذ بداية الأزمة يكتسب الاندماج بين رؤوس الأموال الأوربية واليابانية أو الأمريكية أهمية أكبر حقا من الاندماج الأوربى البينى، وبطريقة ما تخطت أوربا المحن وانتعشت أحوالها فى نهاية الستينات (النظام النقدى- انتخاب البرلمان)؛ ثم فى منتصف الثمانينات (التوسع- العمل الموحد- استكشاف آفاق الوحدة النقدية)، غير أن المشروع الأوربى يدخل فى تناقض مع تنظيم علاقات القوي الاجتماعية داخل اطار الدول القومية القديمة: ماالعمل من أجل تحقيق التجانس فى سوق واسعة للسلع دون توحيد المجال الاجتماعى والمخاطرة بتوحيد الطبقة العاملة على مستوى القارة؟ إن انفجار أوربا الشرقية يضاف للمصاعب القائمة من قبل، ويرغم على إعادة النظر فى صياغة المشروع الأوربى.

والسلام النسبى الذى نعمت به الدول الامبريالية قرابة نصف قرن يقابله أكثر من مائة وأربعين صراعا مع بلدان تابعة، وقد قدرت الكلفة البشرية لهذه الصراعات بما يفوق العشرين مليون ضحية. أما اختفاء الخطر المزعوم القادم من الشرق فقد ترك جهاز الأطلنطى العسكرى الضخم مكشوفا، وبلا شرعية ، ونتائج الاستفتاء الذى تم إجراؤه على إلغاء الجيش فى سويسرا إنما تقيم الدليل على ذلك، وأصبحت الحكومات تخشى تصاعد موجة العداء للتسلح لاسيما وأن الوفاق مع الشرق يفضح مهام حفظ الأمن والنظام فى العالم الثالث الذى استأثرت به القوات الخاصة وقوات التدخل السريع المشكلة فى العقد الاخير.

لقد تم اختزال الاتحاد السوفيتى إلى قوة قارية كبيرة ملغمة بصراعاتها الداخلية، أما فرنسا وانجلترا فهما قوتان عسكريتان من الدرجة الثانية، بينما تستطيع ألمانيا أن تطالب بدور متفوق فى أوربا نتيجة تعاظم شأن قوتها الاقتصادية، شريطة أن تتكفل بسياسة عسكرية نشطة دوليا، غير أن الاستعمار الأمريكى وحده هو الذى يستطيع اليوم أن يلعب دور رجل البوليس فى العالم، فقد اتخذ من التدخل العراقى فى الكويت ذريعة لإعادة تأكيد تفوقه العسكرى وإملاء شروطه على حلفائه. ورغم تعدد المؤتمرات الدولية والتخفيض الجزئى للترسانات النووية وإصدار بيانات السلام. فإن هذه الازمة تفصح عن النزعات الداعية للحرب المتأصلة فى الامبريالية، لذلك نطالب بمايلى:-

أ- انسحاب جميع القوات والجيوش الأجنبية من ألمانيا.

ب- حل حلف الاطلنطى وحلف وارسو.

جـ - تجريد أوربا من السلاح النووى.

د- حل قوات التدخل الامبريالى والغاء الجيوش المحترفة.

هـ - الدفاع عن الحقوق الديمقراطية للجنود وحق الشباب فى العصيان.

إن فكرة الولايات المتحدة الاوروبية الاشتراكية تكتسب واقعية جديدة فى إطار الأزمة الراهنة بوصفها ردا على مشروع الوحدة الامبريالية لأوربا وردا على انفجار أوربا الشرقية فى وقت واحد:

أ- رفض أوربا. الاغنياءً المعادية للديمقراطية، حل مؤسسات بروكسل التكنوقراطية، رفض الاتفاق على قيام أوربا بوليسية، طرح المبادرات من أجل انشاء جمعية شعبية لأوربا.

ب- الدفاع عن الحقوق الديمقراطية وبصفة خاصة حقوق النساء (الحق فى العمل

والإجهاض)، وحقوق المهاجرين (حق التصويت والمساواة فى الحقوق مع الآخرين)، الوقوف ضد العنصرية وكراهية الأجانب والنزعة الجنسية.

جـ- حق تقرير المصير للقوميات المضطهدة فى الشرق والغرب.

د- تطابق الحقوق الاجتماعية على أعلى مستوى فى الشرق والغرب، الدفاع عن نظم الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة المجانية الجيدة فى نوعيتها، الحق فى العمل والعيش.

هـ - ميثاق أيكولوجى مع موراتوريوم نووى، وضع الحلول لمشكلات المياه والتلوث الصناعى وحماية البحار والغابات.

هيراركية عالمية جديدة للسيطرة والتبعية

إن تطور موازين القوى فى مجتمعات أوروبا الشرقية لايجرى سرا وراء أبواب مغلقة، فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه البلدان، هى التى تقرر تلك الموازين من جانب، كما تقررها من الجانب الاخر موازين القوى الدولية الجديدة التى تتشكل حاليا. والأزمة لاتعلن عن انهيار حاسم للاقتصاد الامبريالى، اذ مازالت أمامه المراهنة على قسمة جديدة بين الأجور والأرباح وتوزيع جديد للأرباح وإقامة هيراركية عالمية جديدة. وقدرة البورجوازيات الإمبريالية على الاحتفاظ بزمام المبادرة السياسية وإعادة فتح أسواق أوربا إنما تعتمد إلى حد كبير على نهاية الأزمة الاقتصادية أو ارتدادها مستقبلا.

والسنين الخمس عشرة من الاضطرابات العنيفة التى عرفها العالم الرأسمالى منذ عودة الموجه العالية للأزمة تسفر الآن عن تعديلات هامة فى موازين القوى.

أ- فنهاية الستينات شهدت تقلص المبادلات فى المركز واتجاه الائتمان المرتبط بالبترو دولارات نحو البلدان التابعة، وبلدان الشرق، وبالنسبة لهاتين المنطقتين كان منعطف الثمانينات دراميا، وقد عبرت عنه أزمة الديون والخضوع المباشر لمطالب صندوق النقد الدولى، فعانت تلك البلدان من تدهور شروط التبادل، وضيق الأسواق العالمية للخامات نتيجة التكنولوجيات الجديدة لتحقيق الوفر فى المواد الأولية التقليدية، وارتفاع سعر الدولار فى النصف الاول من الثمانينات فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة. أما فيما بعد عام ١٩٨٥ فقد أصبحت بلدان العالم الثالث تعانى فوق ذلك من أزمة الاتحاد السوفيتى.

ب- وخلال العقد المنصرم وبينما كانت التجارة العالمية تنمو كميا بمعدل ٧٪ سنويا، أفادت عمليات التبادل منتجى السلع المصنعة التى كان نصيبها فى المبادلات العالمية قد قفز من ٥٣٪ فى عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٨٠٪ فى نهاية الثمانينات وكانت البلدان التابعة الوحيدة التى استفادت من هذا النمو هى فى الأساس بلدان جنوب شرقى آسيا، كما وأن هذا النمو المشروط بفتح السوق الأمريكية أمام صادرات تلك البلدان قد تعارض مع مصالح البلدان الصناعية الجديدة الأخرى فانحطت أوضاعها.

جـ - ومجمع الولايات المتحدة/اليابان/أوربا سوف يركز فى أيديه من الآن فصاعدا ثلثى طاقات البحوث/التنمية، والتكنولوجيات الجديدة برمتها تقريبا وأكثر من ٩٠٪ من الاستثمارات العالمية، وما يقرب من ٩٥٪ من رؤوس الأموال فى البورصات العالمية، وفى هذا الإطار الشامل شهدت الولايات المتحدة دورها العالمى يتدهور لصالح اليابان وألمانيا.

وفى الدول الإمبريالية الكبرى قامو ا بتسريع عمليات إعادة الهيكلة عن طريق تطبيق السياسات الليبرالية منذ بداية الثمانينات: تصاعد البطالة، عدم زيادة الأجور بمعدلات تتوافق ومعدلات التضخم، إدانة عقود العمل الجماعية، نمو ظاهرة العمل المؤقت والعرضى. أما التعديلات التى أدخلت على العمليات الانتاجية والتغييرات التى استحدثت فى أساليب تمويل الاقتصاد فقد كانت لصالح تشكيل جديد للأرباح.

أ- ومع كل ذلك تظل هذه الدول فى مواجهة مع ضيق الأسواق وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم ارتفاع تكلفة الاقتراض ونمو توظيفات المضاربة المالية التى تحد من الاستثمارات الإنتاجية

ب- وفى إطار الانتعاش تشكلت عناصر نظام جديد للتراكم فى المراكز الإمبريالية: منتجات جديدة للاستهلاك الواسع حتى لو افترض ذلك سوقا أكثر تجزؤا وتمايزا من سوق السيارات والأجهزة المنزلية الكهربائية، تقنيات جديدة للإنتاج، تنظيم جديد للعمل، علاقة أجرية جديدة (مرونه ساعات العمل والأجر) ولكن

أمريكا تستغل حرب الخليج لتأكيد تفوقها العسكرى وإملاء شروطها على حلفائها..

١- هذا لايضمن تزايد الانتاج/الاستهلاك كمخرج من الأزمة فى وقت تجد فيه البلدان التابعة نفسها مخنوقة بالديون، وتظل فيه ضغوط سياسات التقشف باقية على حالها فى البلدان الإمبريالية.

٢- كما أن هذا لايشكل بعد علاقة جديدة منهجية محكمة يتوجها أسلوب تنظيم حكومى، بحيث تستطيع أن تلعب دورا مشابها للدور الذى لعبته السياسات الكينزية فى إطار الدول القومية فيما بعد الحرب.

جـ - والتجمع الدولى بين الحكومات والبنوك المركزية الكبرى يتعاظم شأنه منذ ٨٧/٨٥، ولكنه مع ذلك لايملأ الفراغ الناجم عن غياب قطب استعمارى مسيطر بحق أو سلطة فوق القومية مسئولة عن إدارة شئون عملة دولية. ذلك أن البنيان الأوربى سوف يسمح باستقرار أسعار الصرف فيما بين العملات المعنية، ولكن تدويل الاقتصادات سوف يواصل هدم فعالية الإجراءات الكينزية.

إن الانتعاش فى البلدان الإمبريالية الرئيسية منذ عام ٨٢ إنما يخفى مديونية عالمية بالغة وبصفة خاصة مديونية الولايات المتحدة.

أ- فالنمو الأمريكى بعد كساد ٨٢/٧٩ قد تم تحقيقه باستحداث عجز فى الميزانية لم يسبق له مثيل (ممول بغزارة برؤوس الأموال اليابانية)، وهو يعبر عن تعديلات فى موازين القوى الاجتماعية (الإبقاء على معدل الضريبة على المشروعات دون زيادة)، تماما كما يعبر عن تزايد النفقات العسكرية، والى جانب ذلك ومتمشيا معه عبر عجز الميزان التجارى الأمريكى عن دور السوق الأمريكية كمنفذ رئيسى لمنتجات المنطقة الآسيوية كما عبر عن الضعف الهيكلى للاقتصاد الأمريكى.

ب- وفى حين أن النمو العالمى فى البطالة وتدهور موازين القوى النقابية قد سمحا بتشكيل جديد لأرباح المشروعات، ظل الاستهلاك النهائى على حاله نتيجة انخفاض عام فى الادخار وزيادة كبيرة فى الائتمان الاستهلاكى.

جـ - وقد أمكن تجنيب الاقتصاد الدخول فى مرحلة من الكساد عن طريق حقن السيولة بغزارة فى شرايينه بعد انهيار اكتوبر ٨٧، ولم يتم ذلك إلابعد سنوات عديدة من سياسات التقشف وضعف معدلات الاستثمار، غير أنه تم مصحوبا بتشكيل جديد تصاعدى

لهوامش الربح التى استخدمت أولا فى سداد مديونية المشروعات ثم فى انعاش الاستثمارات الإنتاجية.

د- وانطلقت المبادلات العالمية خلال الثمانينات ولكنها كانت تعبر بصفة أساسية عن العلاقات بين دول منظمة التنمية الأوربية و«تنينات» المنطقة الآسيوية، يوازيها على الجانب الأخير انكماش المبادلات مع البلدان التابعه وبلدان أوربا الشرقية (فيما عدا المانيا الديمقراطية)، وكانت الاستثمارات المباشرة فى الولايات المتحدة (القادمة أساسا من أوربا وآسيا) تنمى هذا الانطلاق فى المبادلات وتتناقض مع الاتجاهات الحمائية الامريكية.

هـ- ان تباطؤ النمو الواضح منذ عام ١٩٨٩ فى الولايات المتحدة وبريطانيا يمكن ألا يؤدى إلى كساد عام ومتزامن إذا عوقتة وتصدت له موارد حقيقية للنمو فى اليابان وأوربا، غير أن زيادة الموارد الضريبية من أجل تخفيض عجز الميزانية الأمريكية يمكن أن يفاقم الوضع، كما وأن الطبيعة المضاربة لتمويل العجز يمكن أن تعجل بوقوع أزمة كبرى.

وعلى الرغم من هذه المكاسب المحققة تظل الإمبريالية بعيدة عن إدراك الأهداف الضرورية لتحقيق انتعاش اقتصادى ممتد على نمط انتعاش الخمسينات والستينات، ولن يكفى لهذا الفرض إعادة إدماج واحد أو عديد من بلدان أوربا الشرقية فى السوق العالمية. أما غزو الامبريالية من جديد للاتحاد السوفيتى و/ أو الصين فسوف يخلق وضعا جديدا تماما من الناحية الكيفية.

أ- فالبورجوازيات المسيطرة تبدى اهتماما سياسيا واقتصاديا واضحا بأخذ هذا المشروع على عاتقها، غير أن رجال المال والمستثمرين حذرون فى اللحظة الراهنة من التورط الاقتصادى تحت ظروف اضطراب سياسى واجتماعى.

ب- وهذه البورجوازيات تفتقد إرادة سياسية موحدة وأداة نقدية ورؤوس أموال متاحة يمكن أن تلعب الدور الذى لعبة الدولار فى إطار مشروع مارشال فيما بعد الحرب.

إن الانتعاش خلال الثمانينيات لايشير إلى توسع جديد يفيد منه العالم اجمع، وإنما يشير إلى تعميق الفوارق ونقل عبء الأزمة إلى عاتق الأكثر ضعفا، ونادرا مايكون ممكنا بالفعل دفع تكاليف حرب الخليج واستمرار تمويل الاستثمارات فى المراكز الإمبريالية ومساعدة الشرق على العودة إلى نظام السوق فضلا عن مساعدة العالم الثالث على تخفيف الضربات التى يتلقاها.

ولقد نجحت البورجوازيات الإمبريالية فى المبادرة بالهجوم، وذلك بتكبيد العمال هزائم جزئية فى بلدانها، وكسب موازرة القادة الإصلاحيين باسم الصالح القومى، ونقل جزء كبير من عبء الأزمة إلى العالم الثالث. هذا الهجوم يعبر عنه اليوم التوحيد الرأسمالى لألمانيا، وإقامة أوربا إمبريالية، وكبت الثورة فى مناطق الصراعات المسماة بالإقليمية، هذا الكبت المشفوع ببركات البيروقراطية السوفيتية، وأخيرا فإن الهجوم يعبر عن مطامعهم فى إعادة فتح أسواق الشرق.

ومع ذلك فإن الانتكاسات التى عانت منها الحركة العمالية الدولية لم تأخذ أبعاد هزيمة تاريخية، فموازين القوى مازال غير مستقرة واحتياطى المقاومة الإجتماعية يظل على أهميته رغم التفكك التنظيمى للحركة العمالية التقليدية فى المراكز الإمبريالية الرئيسية. ووضع الحركة العمالية فى هذه المراكز ينعكس بقوة على الجبهات الأخرى، فى الوقت الذى تغرق فيه أزمة الاقتصادات المخططة عديدا من الحركات الثورية فى بحر من البلبلة. ولكن يرجع هذا التوازن فى اتجاه أوآخر، فإنه يتعين على البورجوازية ان تحقق انتصارات ساحقة فى البلدان الإمبريالية الرئيسية أو تتوصل إلى تدمير المقاومة التى سوف تنشب ضد آثار السوق وعواقبها فى الشرق، وعلى العكس فإن هذا التوازن يمكن أن ينقلب بسرعه اذا تزامن ارتداد الازمة مع دخول العمال فى نضال مستقل فى بعض بلدان الشرق وخاصة الاتحاد السوفيتى، وفى هذا السياق فإن تطورات الأحداث فى الاتحاد السوفيتى والصين وألمانيا سوف تلعب دورا حاسما.

وعلى الرغم من الانفجارات المنتظمة فى القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة، فقد استعادت بورجوازيات البلدان الإمبريالية خلال الثمانينات زمام المبادرة (تقطيع أوصال سوق العمل- مرونة ساعات العمل والأجور- تراجع شامل فى التنظيم النقابى والوعى الطبقى). لقد حدث انتعاش فى الصراعات الاجتماعية بأوربا فى نهاية الثمانينات (وبدرجة أقل كثيرا فى الولايات المتحدة واليابان)، غير أن هذه الصراعات أمكن تخفيفها من خلال المهارات التفاوضية وبالموارد التى حققتها البورجوازيات المركزية من الانتعاش الاقتصادى، ولم ينجم عن ذلك بالطبع أية دينامية لإعادة تشكيل طليعه جديدة، وإنما حدث العكس: عزلة القوى الثورية- ضعف أو هزيمة المعارضة اليسارية فى الأحزاب التقليدية والنقابات، إن فقدان الثقة فى الانتخابات يعبر عن نفسه بالامتناع عن التصويت وبصعود الخضر بل وصعود يمين متطرف عدوانى فى العديد من البلدان، وعلى خلاف الخمسينات لايعبر هذا اليمين المتطرف فحسب عن حقد بورجوازية صغيرة تقليدية قضى عليها التحديث، وإنما يعبر أيضا عن البلبلة التى أصابت بعض قطاعات الطبقة العاملة، وفى هذه الظروف يصبح النضال ضد العنصرية وكراهية الأجانب مهمة مركزية تتطلب نفسا طويلا.

إن التراجعات التى فرضت على الطبقات العاملة فى البلدان الإمبريالية والحلول الوسط التى قبلتها قياداتها الإصلاحية، واستحداث التكنولوجيات الجديدة والأشكال الجديدة لتنظيم العمل. قد سمحت بزيادة الفوارق فى إنتاجية العمل لغير صالح البلدان التابعة والاقتصادات المخططة كما أن تفاقم المنافسة الدولية يلقى بأعباء ثقيلة على ظروف حياة العمال فى تلك البلدان.

أ- ولاتزال عملية إعادة التنظيم المستقل للحركة العمالية فى بداياتها الأولى داخل الدول العمالية المبقرطة، وإن كانت ظاهريا تبدو أكثر كثافة فى الاتحاد السوفيتى (على سبيل المثال إضراب عمال المناجم)، ويظل التساؤل قائما حول كيفية استقرار موازين القوى وبأى إيقاع يتحقق هذا الاستقرار مستقبلا فى إطار إعادة التنظيم، ذلك أن عملية تشكيل الوعى الطبقى لايمكن أن تكون هى ذات العملية فى ظل رأسمالية ينازعها ملايين المضربين وحركة قوية معادية للحرب كما كان الحال فى نهاية الستينات، وفى ظل الأوضاع الراهنة التى تتميز بنضالات دفاعية مبعثرة دون مشروع للتحول الاجتماعى.

ب- وتعبر الانفجارات الاجتماعية العنيفة فى بلدان العالم الثالث عن أوضاع متمايزة تماما، ففى البرازيل وجنوب أفريقيا وكوريا نشأت طبقة عاملة جديدة مناضلة، وفى بلدان أخرى يسود الافتقار إلى التصنيع والحضرية ويزدهر القطاع غير المشروع. وفى اقتصاد عالمى أكثر تدويلا من أى وقت مضى تجد الشعبية التقليدية نفسها فى مأزق، حيث يؤدى تدهورها فى بعض البلدان إلى صعود شعبية دينية رجعية أو شوفينية يائسة. أما عن إعادة تنظيم الطليعة فإن سقوط «المعسكر الاشتراكى» المزعوم يتطلب ترتيبات جديدة ضخمة.

اسلام.. لا كهانة

فقولات مرسلة: الاعوجاج والتقويم

بعد الذى حدث فى سقيفة بنى ساعدة وتمت البيعة لأبى بكر الصديق ـ رضى الله عنه ـ خطب أول خطبة جاء فيها :

«لقد وليت عليكم ولست بخيركم؛ فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى، إنما أنا مثلكم.. إلخ».

وتنسب إلى عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ خطبة مماثلة وأن رجلاً رد عليه **«والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا» فسر عمر وعقب «الحمد لله الذى أوجد فى أمة محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ من يقول هذا للخليفة».**

هذه المقولة التى تنسب للخليفتين الأول والثانى تتردد كثيراً على أقلام من يكتبون فى الفكر السياسى الإسلامى للتدليل على :

أ ـ ديمقراطية الحكم فى الإسلام.

ب – وجود المعارضة السياسية فيه.

وقد آن الأوان للتفرقة بين المقولات التى يرسلها الخليفة أو أمير المؤمنين أو الإمام، خاصة تلك التى يضمنها أول خطبة له يواجه بها المحكومين، ومازال حديث عهد بولايته؛ وبين الممارسات الفعلية التى يباشرها إبّان حكمه.. هذا من ناحية.

أما من الناحية الأخرى فيتعين النظر إلى تلك المقولات المرسلة نظرة موضوعية خالية من العاطفة وزنتها بدقة تراعى فيها الظروف التى وردت فيها وحال المخاطبين بها؛ وأنه من الطبيعى أن تجىء خطابية إنشائية لتتناسب مع مداركهم وأفهامهم إذ أنهم قد تعودوا على سماع ذلك الأسلوب سواء فى الخطب التى كانت تلقى فى الأسواق مثل : عكاظ، مجنة، ذى المجاز أو فى القصائد الشعرية؛ ومن ثم فإن سحب تلك المقولات المرسلة لتغدو مواد دستور يصلح لمن أتى بعدهم بخمسة عشر قرناً، خطأ منهجى واضح لا تبرره النوايا الحسنة عند من ينادى به.

والتقييم الموضوعى لتلك المقولات المرسلة، يكشف عن هذا الخطأ المنهجى، فالاعوجاج ـ أو الإساءة ـ من قبل الحاكم يكون على ثلاثة ضروب :

الأول : اعوجاج ذاتى مثل شرب الخمر ولعب الميسر والمخادنة والإقبال على مجالس اللهو، وهذا من العسير إثباته إلا عن طريق التجسس المنهى عنه شرعاً؛ فضلاً عن أن تأثيره فى الحاكم لا يتعدى إلى الجانب العام منه إلا إذا انصرف إليه تماماً وبالكلية.

الثانى : يختلط فيه الجانبان الشخصى والعام مثل قبول العمولات عن مبيعات الأسلحة أو الهدايا من علية القوم (أو الملأ بالتعبير القرآنى) وهذا من المتعذر إن لم يكن من المستحيل إثباته ولا سبيل فيه إلا الأخذ بالظنة والشبهات والشائعات، وهذا منهى عنه أيضاً.

الثالث : وهو المتعلق بالجانب العام بصورة لا لبس فيها مثل ممالأة العدو أو التصالح معه كما حدث فى معاهدة كامب ديفيد.

وهذه الضروب من الاعوجاج من المحتم أن تصبح موضع خلاف بين المحكومين (الأمة)، فالبعض قد يرى أن الحاكم إذا كان حازماً ضابطاً للأمور فلا شأن لأحد بشربه الخمر أو حضوره مجالس اللهو أو مخادنته والبعض الآخر يرى أن الاعوجاج كما يكون فى التصرفات العامة يتحقق فى التصرفات الخاصة أو الشخصية ولا خير فى حاكم يخالف الشريعة فى حياته الخاصة. بتعاطيه المنكر أو إقباله على اللهو وإذا كان هذا هو شأن الاختلاف حيال الضرب الأول من ضروب الاعوجاج فكيف يغدو نحو النوعين الآخرين وهما أخطر بما لا يقاس عليه. فإذا وقع مثل هذا الاختلاف بين الأمة (المحكومين) فمن الذى يحسمه وتكون له الكلمة الفاصلة فى أن هذا اعوجاج أم لا؟

إن المقولة تنص على أنه «.. وإذا أسأت فقومونى».

ولم تبين كنه الإساءة أو الاعوجاج ولم توضح لنا من الذى يتولى التقويم ! ولا كيفيته : أى الطرق التى تتبع فى ردع الحاكم المعوج حتى يستقيم !.

إن عمر بن الخطاب أجاز التقويم بالسيف إذ أنه مدح شجاعة الرجل الذى وقف وصاح فى وجهه :« والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بالسيف، ومعنى ذلك أن تنشب حرب أهلية بين الفريق الذى يرى الاعوجاج والآخر الذى يرى الاستقامة.

إن الاختلاف حول تصرفات الحاكم تكرر على طول التاريخ القديم والوسيط والحديث لدى كافة الشعوب.

والمثل القريب الذى نساند به وجهة نظرنا هو ماحدث بعد عشر سنوات بحسب من إطلاق عمر بن الخطاب لمقولته، فقد انقسم المسلمون بشأن بعض ممارسات الخليفة الثالث عثمان بن عفان ـ رضى الله عنه ـ أدت بعد ذلك إلى مقتله، وتحولوا إلى فريقين متعادين ـ بعد أن كانوا يداً واحدة ـ وحارب بعضهم بعضاً حرباً ضروساً، وكان على رأس المتصارعين أربعة من كبار الصحابة القرشيين والذين يمتون للرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بأوثق روابط القربى والمبشرين جميعهم بالجنة وهم :

علىّ وعائشة وطلحة والزبير ـ رضى الله عنهم ـ وقامت (الفتنة الكبرى) التى صدعت الإسلام صدعاً مازال المسلمون يعانون من آثاره حتى الآن.

وإذا كان ذلك هو حال أعيان الصحابة فما بالك بغيرهم من عامة المسلمين!!!

وإذا كانت تلك المقولة لم تعصم من فرقة المسلمين وتناحرهم قبل مضى عقد واحد من السنين من إرسالها فكيف إذن تصلح لأن تصبح لبنة فى دستور المسلمين بعد مضى أربعة عشر قرناً من الزمان !

وكيف تنهض دليلاً أو حتى قرينة بسيطة على ديمقراطية الحكم فى الإسلام أو على وجود المعارضة السياسية فيه * أليس هذا هو الخطأ المنهجى بأجلى صوره.

خليل عبد الكريم

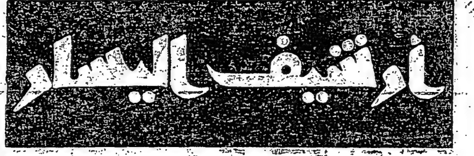

"انتصار خطاب".. الإرهابية

د. رفعت السعيد

الإسم: إنتصار خطاب
تاريخ الميلاد: نوفمبر ١٩١٧
محل الميلاد: طنطا
المهنة: موظفة بالتربية والتعليم
تاريخ الوفاة: يونيو ١٩٨٠

فتاة ككل الفتيات، وليس كأى فتاة أخرى.

واحدة من بنات مصر، عاشت فى أسرة عادية، تزوجت إبن عمها، تعلمت تعليما متوسطا، توظفت، أنجبت أطفالا الى هنا وهى مثل الأخريات، ولكن يقبض عليها عام ١٩٤٦ بتهمة غريبة: الإشتراك فى قضية اغتيال «**أمين عثمان**» وتحديدا قبض عليها مع عدد من الشبان الذين لمع اسمهم فى سماء الإرهاب السياسى والاغتيالات الفردية بتهمة تهديد الشاهد الأول فى قضية اغتيال **أمين عثمان**» لإجباره على تغيير أقواله لصالح زملائهم المقبوض عليهم..

ويقف أمام المحقق أربعة من المتهمين.. ثلاثة ممن اشتهروا فى ساحة الاغتيال السياسى: **كمال يعقوب، كمال منسى، محمود فهمى** أما الرابعة فهى أول امرأة مصرية تقف هذا الموقف، أول أمرأة مصرية تتهم فى قضية من قضايا الاغتيال السياسى.. «**أنتصار خطاب**».

وفى عام ١٩١٤ كانت إنتصار خطاب قد تزوجت.. كان زواجا تقليديا ابن عمها **صلاح** موظف فى وزارة العدل.. وكان الزوج يحيط نفسه وتصرفاته بإطار من السرية، أوراق تخبأ، وضيوف يأتون الى المنزل يجتمعون، يتهامسون، ينصرفون، هو لايبوح بشئ، وهى لاتسأل، ربما لأنها هى أيضا كانت تمتلك أسرارها الخاصة ونشاطها الخاص.

لكن قصة الاغتيالات السياسية انتهت من ساحة العمل السياسى، والعمل الاجتماعى النشط الذى تقوم به فى «**جمعية الضريرات بالسيدة زينب**» وغيرها من مجالات النشاط الاجتماعى لم يعد كافيا، كذلك كانت انتصار تتسلل فى حذر الى أوراق «**صلاح**» والى أرفف مكتبته المليئة بكتب غريبة.. كتب تتحدث عن الماركسية والاشتراكية». ورويدا رويدا أدركت أن الأوراق السرية التى تقوم بإخفائها فى مخابئ غريبة لاتخطر على بال أحد هى نشرات لتنظيم شيوعى اسمه «**طليعة العمال**» ،رويدا رويدا بدأت تتقن فن المعرفة الماركسية.. وتكتشف عالمها الرحب

ودارت معركة..

ودارت معركة طويلة.. يغلفها الحب بينها وبين صلاح. هى تريد أن تسهم معه فيما يفعل هو ورفاقه، أن تفعل شيئا أكثر من الترحيب بالضيوف الغامضين، وإخفاء الأوراق الأكثر غموضا، وهو يريد- من فرط حبه- ان يحميها من مخاطر الطريق: «**واحد منا يكفى، وواحد يبقى ليهتم بالأولاد.. هشام وعمر**».

ودارت معركة الحب صامته أحيانا، وصاخبة فى أحيان أخرى، وكالعادة انتصرت **إنتصار** وانضمت الى التنظيم فى عام ١٩٥٧، انضمت ليس لأنها زوجة صلاح، ولكن لأنها استطاعت أن تكتسب وضعا جماهيريا صاخبا فى معركة العدوان الثلاثى ١٩٥٦، إذ شاركت فى اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية، ونظمت حملات نسائية للتبرع بالدم.

أصبحت **انتصار** كادرا جماهيريا، وفرضت وجودها على الجميع، ولم يعد بإمكان **صلاح** أن يمنعها من أن تصبح عضوا فى التنظيم.

وتمضى الأمور فى طريقها المفترض، وتعود قضية الديمقراطية لتصبح محورا للصراع بين **الشيوعيين وعبد الناصر** وتأتى ليله العام الجديد (١٩٥٩) لتشهد واحدة من أكبر الحملات البوليسية ضد الشيوعيين، مئات الرفاق يساقون للمعتقل ومئات آخرون الى السجن.

هى وصلاح يفلتون من الضربه البوليسية الأولى.. ولكن الطريق المرسوم يفرض نفسه، والسيدة التى وقفت أمام **كامل بك القاويس** رئيس النيابة الشهير الذى حقق فى قضية اغتيال **أمين عثمان**» تمتلك من الاعتداد بالنفس مايدفعها الى السير قدما... مهما كانت المخاطر.

هى وهو فى السجن..

وتحكى **انتصار** الحكاية.. «عدنا مساء ٢٧ مارس بعد أن أفطرنا بالخارج (كان شهر رمضان) انا وصلاح والأولاد، وفى الساعة الثالثة صباحا أتى زوار الفجر، قلبوا كل شئ، جمعوا كل الكتب، كان الضابط يقول لمن

معه، خذوا كل كتاب فيه كلمة «**أوف**» أى كل كتاب مترجم عن الروسية..سرقوا أشياء كثيرة: الكاميرا وحتى لعب الأطفال.. واستمر التفتيش حتى الخامسة صباحا، وحاولت أنا وزوجى أن يأخذ كل منا حقيبة بها بعض الملابس، رفض الضابط مؤكدا أن المسألة كلها لن تستغرق دقيقتين ، وبينما كانوا يفتشون البيت ارتدى الأولاد عمر (١٤سنة) وهشام (١٠ سنوات) ملابس المدرسة، ثم أتت اللحظة الصعبة إنهم يأخذوننا..تشعلق الأولاد فى رقبتى، والضابط يشدهما بعيدا عنى، قلت للضابط: أرجوك دعنا نأخذ الولدين معنا، نسقطهم أمام منزل جدتهم إنه قريب جدا من هنا، ثلاثمائة متر فقط. الضابط الهمام رفض وأصر على الرفض، قال عمر فى كبرياء «**لاتخافى ياماما علينا، فى الثلاجة قلقاس ولحمه وبيض، وأنا أعرف أسلق البيض، روحى مع بابا ومتخافيش**».

وتساقطت دموع انتصار، لكن الضابط لم يلن..«**أخذونا فى السياره وتركت الولدين فى الشارع**».

لكن القبض على انتصار كان بداية المشكلة اين «يضعوا هذه الست»؟ أرسلوها فى البداية الى سجن القلعة، صرخ المأمور «ايه البلاوى دى، أحطها فين» وأعادوها بعد اتصالات تلفونية الى قسم الموسكي.. هناك بدأ موكب الرفيقات يتهادى، وبعد أن تكامل الجمع ساقوهن جميعا الى سجن القناطر نساء..

وفى أحد العنابر وكان اسمه «**عنبر الدعارة**» وضعوا سبعة سراير فى صفين، كل سرير من ثلاثة طوابق وحشروا القادمات ..فى العنبر وأسمى العنبر «عنبر الشيوعية».

إنها المره الأولى.. التي يتجاسرفيها حاكم مصرى على إصدار أوامر اعتقال لكل هذا العدد من السيدات والفتيات. لكن عهد **الناصر** فعلها وثارت ضجه عالمية واسعة، وأضطر عبد الناصر الى أن يصرح لأحد الصحفيين الأجانب إنه لاتوجد سيدة واحدة معتقلة».

وصل التصريح مهربا إلى السجن.. وفجأة نهضت فكرة غريبة، لعلها ذكيه، ولعلها فكرة غير مدربة، وغير مدركة لحقيقة الوضع. صاحت واحدة من النساء الرئيس قال: لاتوجد سيدات معتقلات، **ونحن سيدات، اذن إفراج وبهمه حزمن حقائبهن وسرن نحو الإدارة فوجئ المأمور بحشد المعتقلات الشيوعيات سيدات وفتيات يحملن حقائبهن ويردن وببساطة الخروج من السجن**»..

وخبرة المأمور لاتبارى، والرجل مدرب ويعرف كيف يتعامل مع كل صنف ،فإذا أحضر الجنود ستكون معركة ويقال: ضربوا المعتقلات الشيوعيات، ولهذا وبسرعة حشد عددا من السجينات فى قضايا المخدرات والدعارة، كل من هذه السجينات لها مطلب، أولها حاجة قانونية أو غير قانونية لم يعد الأمر مهما عند المأمور، المهم ان يتخلص من شغب الشيوعيات وبأسرع وقت.

وانطلق جيش سجينات المخدرات والدعارة ضد المعتقلات الشيوعيات.. والنتيجة معروفة مقدما رفيقاتنا ضربن ضربا شديدا علمهن درسا لاينسى. يجب إقامه علاقة حسنة وممتدة مع السجينات العاديات.

كانت انتصار أكبرهن سنا.. وكانت تمتلك الوعى بالدرس السابق فاحتضنتها صديقتها السجانه متظاهرة بأنها تضربها. .لكنها كانت تحميها.

العذاب الأكبر...

كل شئ يحتمل، السجن ، الضرب، التجويع، التفتيش البذئ الذى يقوم به ضابط مستهتر يعبث بملابس السيدات.. الابتعاد عن الاولاد، وعن الزوج. كل شئ يمكن احتماله إلاشئ واحد هو أن يبكى الطفل أمام أمه ويشكولها مالاتستطيع دفعه.

كانت الزيارة ممنوعة، لكن العلاقة الحسنة مع السجانات والسجينات سمحت بقدر من التحايل فالاولاد يزورون سجينة عادية وتخرج الأم معها لترى الأولاد.

عمر وهشام يبكون.. جدتهم تشتم الأب والأم كل يوم لأنهما انغمسا فى الشيوعية وتركا الأولاد، «والعيال في الشارع بيشتمونا ويقولوا لنا أبوكم وأمكم فى السجن»

الأم تحاول من خلال دموعها توضيح الأمر، دون جدوى، وذات يوم إنقضت رسالة صاعقة مهربة من ابنها عمر يحتج فيها على كل شئ و يصوغ احتجاجه بحدة طفل يعانى بأكثر مما يمكنه أن يحتمل عمر يقول فى رسالته «**أنت وزوجك (لم يقل بابا)** تتركان أولادكما، فى حين أن الأمر **لايحتاج منكما أكثر من التوقيع على ورقة فتخرجان فورا من السجن..(فلان) (ذكر اسم أحد الأشخاص) وقع على هذه الورقة وخرج الى أولاده. هذا الخطاب انذار، أنا تعبان جدا، فجدتى تشتمكم فى كل لحظة، إذا استمر موقفك هذا، فهذا آخر خطاب منى اليك، لأنى سوف أنتحر، سوف أحرق نفسى**».

..كان ذلك فى أوائل ١٩٦٢، ثلاث سنوات بأكملها مضت وهى بعيده عن الاولاد، عمر اصبح فى السابعة عشرة من عمره، هبطت رسالته كحجر ثقيل يعتصر قلب الأم..

هل يمكن ان يحصى إنسان كم الحزن الذى يلحق بأم سجينه إذا جاءتها رسالة كهذه..

وآلاف الأسئلة تحوم حولها لتقض مضجعها هل يمكن أن يفعلها؟ هل سيحرق نفسه؟ وكيف؟ ومتى؟ والدموع كلها لاتكفى كل بحار العالم لو تحولت دموعا فإنها لاتكفى الأم فى وضع كهذا.. وبالفعل كان بإمكانها أن توقع على ورقة تستنكر فيها الشيوعية، مجرد توقيع، هى حتى لاتكلف نفسها عناء الكتابة، هم يكتبون ومطلوب فقط التوقيع، ثم يفتح الباب وفورا لتخرج لعمر وهشام وتحميهم من شتائم الجدة التى لاتعرف لماذا يمكن لأم ولأب أن يتركا أولادهما ويذهبا الى السجن ويرفضان التوقيع والخروج، وتحميهم من شتائم الأولاد فى الشارع.. وتحميهم من وشايات الأمن التى تتسلل اليهم «**اكتب لماما قول لها كده علشان تخرج**».

كيف يمكن لأم أن تصمد أمام حالة كهذه؟ وكيف يمكن لها أن تشرح لطفليها أن التوقيع البسيط هو أشد هولا من السجن وعذاباته، ومن الفراق وآلامه، إنه استنكار للذات وخيانة للنفس وللموقف، وكيف يمكن للأطفال أن يفهموا ذلك؟.

وترفض انتصار أن توقع الاستنكار، وتكثف جهدها فى حماية طفليها بخطابات مهربه تحكى لهما وببساطة قصتها وقصة بابا، وكيف أنهما لايمكن أن يوقعا.

وتبقى صلبة حتى النهاية

وينتهى السجن، وتعود للأولاد، ثم يعود الزوج وتمضى الحياة من جديد..

وفى يونيو ١٩٨٠ تودع إنتصار الحياة كلها تاركة لنا سيرة أمرأة شجاعة رفضت ان تحنى رأسها أمام أشد العذابات هولا. امرأة امتلكت إرادة الصمود فى مواجهة أكثر الامتحانات قسوة.

أمرأة تستحق أن تكون مصرية حقا.

سينما التجارة والشطارة

ذهبت نادية الجندى فى «مهمة فى تل أبيب»، وعاشت شريهان تجربة «الحب والرعب»، وفى الفيلمين معاً يمكن أن تجد بعضاً من ملامح التيار الرئيسى من صناعة السينما المصرية فى الوقت الراهن، على الرغم من الاختلافات الظاهرية التى تفرق بينهما، إذ يبدو «مهمة فى تل أبيب» الذى نال نجاحاً جماهيرياً واسعاً وكأنه ينتمى لسينما الإنتاج الضخم، التى تعتمد على الإبهار، والإتقان الحرفى الذى يتمتع به صناعه، أصحاب التجربة الطويلة، بينما يبدو «الحب والرعب»، الذى لم يعرض إلا لأسابيع قليلة وكأنه تجربة متواضعة محدودة التكاليف، يقوم بها مخرجه الشاب ليؤكد وجوده فى عالم السينما المصرية.

لكن الفيلمين يبدآن من نقطة واحدة، وينتهيان إليها، وكأنهما يدوران فى حلقة مفرغة، حين تظهر «النجمة» وحدها وهى تقف فى مركز الدراما والصورة، لا يكاد مشهد واحد يخلو من وجودها، ولا تتوقف عن «التمثيل» بالمعنى السطحى للكلمة، بين الإغراء والصراخ، والدلال والتشنج، والإنفعال والإفتعال، وقد لطخت وجهها تارة بمساحيق التجميل وهى تلبس فاخر الثياب، وتارة أخرى بألوان الدماء والكدمات بينما تمزقت ملابسها لتظهر مفاتنها (!) فى سادية مريضة. وإذا كان هذا النوع من السينما يهدف لاجتذاب الجماهير بدعوتها إلى «الفرجة» على النجمة ذائعة الصيت، فإن الخطورة الحقيقية تكمن فى الزعم بأن تلك الأفلام تناقش قضايا جادة، حتى لو كان الثمن هو تحويلها إلى حواديت هازلة.

أحمد يوسف

«الحب والرعب»

لعل أكثر مايصدمك فى «الحب والرعب» هو تلك الدراما الهزيلة التى يقوم عليها الفيلم، من خلال السيناريو الركيك الذى كتبه نبيل غلام، على الرغم من موضوعه الحساس، وهو خطورة مرض الإيدز القاتل. وقد يستدعى ذلك إلى ذهنك المعالجة الخفيفة المتعجلة للمخرج الراحل أحمد فؤاد للموضوع ذاته فى فيلم «الحب فى طابا»، لكنه على أى حال حاول أن يطلق تحذيراً ميلودرامياً من خطورة التطبيع مع إسرائيل، وما قد يعنيه ذلك من التسلل الإسرائيلى الخبيث إلى أوساط الشباب الباحثين عن المتعة العابرة.

لن تجد أى رسالة من أى نوع فى فيلم «الحب والرعب»، وهو مايبعث على التساؤل حول المخرج الشاب كريم ضياء الدين، فعلى العكس من المخرجين الشبان فى أعمالهم الأولى، الذين يتعمدون استعراض «عضلاتهم» الفنية، وينطلقون فى الحديث عن موضوعات شتى، حتى تكاد تشعر أنهم يحشدون كل أسلحتهم فى فيلمهم الأول وكأنه فيلمهم الأخير، على العكس من ذلك يأتى فيلم «الحب والرعب»، حيث تبدو ترسانة كريم ضياء الدين الفنية خاوية إلا من بضع طلقات أصوات أو دخان، حين لم يتخذ الفيلم وصناعه لهم هدفاً واحداً.

فى المشاهد الأولى من الفيلم تصل الدكتورة هند (شريهان) من أمريكا فى ثياب الحداد الأنيقة، حاملة طفلتها الصغيرة على ذراعها، مصطحبة جثمان زوجها فى تابوت مغلق. وبعد أن تواريه التراب، تودع الطفلة أحد الملاجئ، وتبحث لنفسها عن مسكن تقيم فيه. ولن ينتظر كاتب السيناريو طويلاً لكى «يشرح» لك ماخفى من قصتها، فيعمد إلى أكثر الأساليب بدائية «سذاجة»، وهو «الفلاش باك» المفاجئ الذى يفتقد الاتساق مع أى بناء أو سياق درامى، حين تتذكر الدكتورة هند قصة إصابة زوجها - بالصدفة البحتة - بفيروس الإيدز فى المعمل الذى كان يعمل به فى أمريكا، وإليها انتقلت العدوى، وهاهى تعود بالزوج جثة هامدة، وقد أصبحت مريضة تنتظر الموت.

لم يعمد الفيلم إذن عن طريق شخصيته الرئيسية إلى أن يربط بين الإيدز والحب المحرم، وإنما جعله أمراً يمكن أن يحدث بالمصادفة، وهو ماقد يجعلنا نتوقع أن الدراما سوف تسير فى طريق إثارة التعاطف مع هذه المريضة التى لم تقترف إثماً، لكن المجتمع سوف يحكم عليها بأن تبقى منبوذة وحيدة. لكن سرعان ما يخيب الفيلم حسن الظن به، حين تضع شريهان ألوان الزينة الصارخة على وجهها، لتتوجه إلى ابن عمها وحبيبها السابق أحمد (محمود الجندى)، وتقضى فى بكائية طويلة عن زوجها الذى تزوجته كارهة، غير أنها أحبته مع الأيام، لكنه «فجأة اتخطف.. مالقيتوش قدامى»!.

فى بكائية أخرى، ينطلق أحمد فى الحديث عن حبه لها الذى لم يشفه منه إدمانه

للخمر، وها هو يدعوها لنسيان الماضى واغتنام الحاضر، حتى إذا ما اقتربت الشفاه، ولفحت الأنفاس الجلود، انطلقت هند هاربة لا تلوى على شىء، تاركة أحمد فى حيرة ليس لها قرار، لتلجأ فى النهاية إلى حانة تستكمل فيها تجرع الخمر بشراهة نهمة (ولامانع من أن تنخرط شريهان فى رقصة ماجنة!)، مما يدفع أحد الرجال للسعى إلى التقاطها، متصوراً أنها داعرة فاجرة أو عاهرة محترفة، وحين تبدى تمنعاً يضع لها مخدراً فى الشراب!! لم ينته التلفيق فى هذا المشهد بعد، فسوف يختطفها من الرجل شابان عابثان، يغتصبانها فى سيارتهما، ويلقيان بها فى الطريق، فتنطلق ضحكاتها الساخرة المريرة من هؤلاء الذين سعوا إلى حتفهم باغتصابها.

ولأن أحمد مايزال يبحث عنها ليواسيها، يعثر عليها فى الليلة ذاتها، عندما تعود إلى مسكنها، ليمارسا الحب فى لحظة شجن، فتصارحه بعدها باكية بالحقيقة المريرة، وأنه قد أصبح مثلها مصاباً بالايدز. فى اليوم التالى يلجأ أحمد إلى المستشفى، وتبدأ رحلة البحث عن هند الهاربة، ليستطرد الفيلم فى مطاردات سقيمة، حتى يعثروا عليها، وتودع المستشفى ليقرروا الزواج وسط دهشة الجميع.

كل مايبقى من الفيلم. وهو الجزء الأكبر منه. هو لغو سقيم، حين يدخل الفيلم فى منعطف جديد، إذ تبدو هند فى نظر عصابة شريرة سلاحاً فتاكاً قاتلاً للانتقام من عميل خائن، وعبر العديد من الأحداث الفارغة، تجبر العصابة الفتاة على مواقعة الرجل، الذى يتمتع بالفحولة حتى إنه يمارس الجنس فى الليلة ذاتها مع زوجة رئيس العصابة، الذى سوف يحتفل بنجاحه بممارسة الجنس مع زوجته الخائنة، فيصبح الجميع مصابين بالايدز، بعد أن يكون الفيلم قد وصل بالمتفرج إلى الحد الأقصى من السأم، بسبب هذه الأحداث التى تفتقد إلى أى منطق واقعى أو درامى.

«مهمة فى تل أبيب»

يقول رئيس عصابة «الحب والرعب» أن تلك هى «أول مرة فى تاريخ البشرية تحصل جريمة بالشكل ده»، ومن المؤكد أنها سوف تكون المرة الوحيدة والأخيرة التى يتفتق فيها ذهن كاتب للسيناريو عن مثل هذه الأفكار الخرقاء لمعالجة موضوع الإيدز. على العكس يبدو فيلم «**مهمة فى تل أبيب**»، ومن خلال كاتب السيناريو **بشير الديك** وكأنه يعيد عشرات التيمات التى قدمتها الأعمال الدرامية، السينمائية والتليفزيونية، التى تناولت موضوع الجاسوسية، ليجمعها فى فيلم واحد تقوم ببطولته **نادية الجندى**. وربما كانت تلك التوليفة هى السبب الرئيسى وراء نجاح الفيلم على المستوى الجماهيرى، وهى التوليفة التى نجح **بشير الديك** فى «تفصيلها» على مقاس **نادية الجندى**.

ومن المصادفات ذات الدلالة أن يقوم **بشير الديك** فى الفيلم بدور زعيم فلسطينى، تحاول نادية الجندى. كعميلة للموساد. أن توقعه فى حبائلها، من خلال «النمرة» التقليدية للمرأة التى تشكو من ألم فى ساقها، فتطلب من الرجل أن يدلك لها موضع الألم، فيتحسس بشير الديك ساقها

محمود الجندى وشريهان فى «الحب والرعب»

ويسألها : «هون؟»، فتجيبه : «فوق شوية»، وهكذا يظل يصعد «فوق شوية» حتى يصل إلى ماتريده نادية الجندى.

وهى فى «**مهمة فى تل أبيب**» تريد أن تكون بطلة من هؤلاء الذين تسمع عنهم فى صوت **أنور السادات** الذى يتردد فى اللقطة الأخيرة من الفيلم : «**سوف يجىء يوم نجلس فيه لنقص ونروى كيف خرج الأبطال من هذا الشعب، ليحملوا مشاعل النور، ويضيئوا الطريق، حتى تستطيع أمتهم أن تعبر الجسر ما بين اليأس والرجاء**».

وبصرف النظر عن البلاغة الجوفاء فى هذا الاقتباس، فإن الفيلم بالفعل «يجلس ويقص ويروى» على طريقة الحواديت الساذجة، أما نموذج هؤلاء الأبطال الذين «حملوا مشاعل النور» فهى آمال (نادية الجندى)، التى هاجرت إلى باريس هرباً من إحساس غامض بالظلم فى عهد **عبد الناصر**، وها هى فى عام ١٩٧٣ . كما تقول عناوين الفيلم . تقرر أن تعود إلى مصر، بعد أن تعترف للسلطات المصرية بعملها كجاسوسة لحساب الموساد.

سوف يتوقف الفيلم طويلاً عند حيرة المخابرات المصرية حول صدق آمال أو كذبها، لكن ذلك التوقف سوف يكون فرصة مناسبة لكى ترقص **نادية الجندى** بضع رقصات فى حانات الليل، وترافق آمال بعض الرجال، ويعرض لك الفيلم طرفاً من المعاملة القاسية التى تلقتها على يد بوتا (**سعيد عبد الغنى**) ضابط الموساد الذى يعاملها كقواد محترف، وإن رغب أحياناً فى أن يقضى منها وطراً!

أخيراً تصل إلى القاهرة، لتتعرض على يد المخابرات المصرية لاختبارات قاسية، تحكى من خلالها تفاصيل تدريبها مع الموساد، فى مشاهد لابد أنك قد رأيتها فى أعمال سابقة، بدءاً من الشفرة والحبر السرى، وانتهاء بالأجهزة الإلكترونية المعقدة، كما لابد أيضاً من أن توضع تحت جهاز كشف الكذب. ولأن رئيس المخابرات المصرية مايزال غير مقتنع بصدقها، تلقى **نادية الجندى** بمونولوجاتها التقليدية التى سوف تجعل قلب الرجل المسئول ينفطر من الألم: «الكافر ممكن يتوب وربنا يقبل توبته... ليه حضرتك مش عايز تقبل توبتى؟... أنا قرفت من نفسى.. ماتقدرش سعادتك تعرف الإحساس اللى كنت باحس بيه وأنا بانتقل من سرير لسرير.. أنا مش كده.. أنا من عيلة شريفة اتربيت على العيب والجرسة والخوف لحد الألم على بكارة البنت

لقطة من «مهمة فى تل أبيب» نادية الجندى تصرخ

الى هى كل حياتها»!

قد تصلح هذه العبارات فى مسرحيات الدم والدموع، لكن «**مهمة فى تل أبيب**» يجعلها صالحة أيضاً لإقناع رئيس جهاز المخابرات المصرية، لتصبح آمال عميلة تتجسس على الموساد من داخله، لكن ليس قبل أن تجتاز اختبارات جديدة داخل إسرائيل، توهمهم فيها أنها قد حصلت على معلومات لإغتيال مسئولين إسرائيليين، كما تنجح المخابرات المصرية من ناحية أخرى فى إيهام بوتا بأن آمال لم تغادر أوروبا إلى مصر، باستخدام امرأة تضع على وجهها قناعاً مطابقاً لوجه نادية الجندى، (وجسدها أيضاً ؟!) فتقوم بدلاً عنها بكل الأعمال النظيفة والقذرة.

فى هذا السياق الذى يتجاهل المنطق متعمداً، سوف تنجح **نادية الجندى** فى أن تصل إلى مركز المعلومات الإسرائيلى عن الأسلحة السرية، لتصور الوثائق، وتهربها عبر العديد من عملاء المخابرات المصرية الذين يفاجئونها فى كل مكان بكلمة السر: «**خالتى بتسلم عليك**»! وعندما يفتضح أمرها، تلقى تعذيباً وحشياً تجأر فيه نادية الجندى بصراخ يصم الآذان، حتى تجد العون من طبيب ينتمى إلى منظمة «**خالتى**»، يضعها فى تابوت، ويهربها إلى مصر، لتعود أخيراً إلى الوطن.

***

بين التابوت الذى يبدأ به الفيلم الأول، وينتهى به الفيلم الثانى، ترقد السينما المصرية، بتيارها الذى لا يسعى إلا لاقتناص القروش من جيوب الجماهير، وقد يبدو للوهلة الأولى وكأن السينما المصرية التجارية تحاول أن تواكب الأحداث الجارية وتتناول القضايا الشائكة، لكن الحقيقة هى أن عالم هذا النوع من الأفلام لا ينتمى إلى الواقع، ولا يملك القدر اليسير من الجرأة والجسارة على مواجهته. فتجّار السينما و «شطّارها» لا يعنيهم مواجهة الواقع من قريب أو بعيد، وكل مايهتمون به هو تحقيق الأرباح من شباك التذاكر، حتى لو **زعموا أن أفلامهم تعالج القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما هى «تتاجر» . بالمعنى الحرفى للكلمة . بتلك القضايا، وذلك هو منطق الشطارة والتجارة فى السينما المصرية**.

الاعلام والمسألة الزلزالية

ماجدة موريس

كأننا اكتشفنا اليوم فقط أن هناك علم وثقافة علمية مطلوبة لعقولنا وأن الحياة ليست كلها مسلسلات ومنوعات وفوازير وهكذا انهال علينا أساتذة الزلازل،من كل حدب وصوب،يتحدثون فى القناة الأولي عن زلزال ١٢أكتوبر ووضعه بين زلازل الأرض،وحزام الزلازل وموقعنا فيه،والتوقعات والتوابع وخلافه حتى أصبح للخبراء مكان ثابت على الشاشة بعد نشرة ٩.بقيادة **أحمد سمير**.

ويتعجب المرء كيف اكتشف التليفزيون المصرى أن عليه أن يلجأ للخبراء بعد هذا الحدث العظيم والمروع فى آن واحد،فكرس القناه الأم من أجل أحاديث العلماء، مع أن نفس العلماء موجودون دائماً تحت أمرنا، وأبحاثهم تنطق ولكننا نميتها بالإهمال فى الأدراج ،ولا يستضيف أحد أصحابها ،ولاتحب مذيعات التليفزيون ومعدوه طلعتهم الجادة ولغتهم الخالية من المجاملات«والأونطه» بل إن الجديد هنا هو أن القناة الأولى وقفت عند الخبراء، فلم تنظر حولها طويلا إلى النتائج العملية،الخرائب والمعسكرات إلا من حيث الأطمئنان ،أى أطمئنان مندوبيها فى المعسكرات التى دخلوها على «**طعم الحياة بالنسبة لأهل الخيام بعد هذا النعيم**،فنطق المواطنون بما أسعد المندوبين وهو أن «**كل شىء جميل** وشكر الحكومة واجب ..نهى على المعجزات قديرة» وبعد ذلك اطمأنت القناة الأولى الرسمية، فلم تفتح ملفات العمارات المخالفة، والمقاولات المريبة ولم يتوجه أحد منها الى المدارس المنهارة ولم يسأل أحد عن المقاولين الذين هبروا..وهربوا ولم تعلن مثلا،كأى محطة تليفزيون عالمية ومحلية محترمة عن سلسلة برامج عن انهيارات المبانى الجديدة ،بالأرقام والوثائق..لا..وألف لا..فهذا موضوع قد يخص محطة التليفزيون الألمانى أو الفرنسى أو السى إن إن..أما نحن فكفانا ندوة يأخذ المشاركون فيها«بوز» الإهتمام فماذا تريدون أكثر من ذلك؟

أما الثانية ..والثالثة

أما القناة الثانية،بترتيب السن والأهمية،فقد استمرت كما هى ،ثابتة الجأش،وحاول البعض فيها المساهمة فى ترويع الناس-أى العكس-وعرض الفيلم الأمريكى «الزلزال»الذى يصور انهيار **لوس أنجلوس** بفعل زلزال شديد،إلا أن المديرة لحقت الأمر ،ومنعت العرض،وقد استطاعت (ق٢) أن تقدم ظهر أحد الأيام برنامجا يابانيا عن تعليم الأطفال فى المدارس كيف يواجهون الهزات الأرضية ببساطة ووضوح شديد،ولكن على ما يبدو ،فإن العلاقات مقطوعة بين القناتين،فهذا البرنامج شديد الأهمية لم تعرضه القناة الأولى ،ولم يعاد عرضه فى فترات، الكثافة الشديدة التى يتربص فيها الأطفال بالتليفزيون،وأهمل بذلك عباقرة الاعلام تقديم جرعة معرفة ضرورية لهم أكثر أهمية من مليون درس من دروس المدرسين وهم يهربون وقت الشدة ،لن يصدقوهم وهم يتغنون بالمسئولية وقت الأمان!.

صفوت الشريف

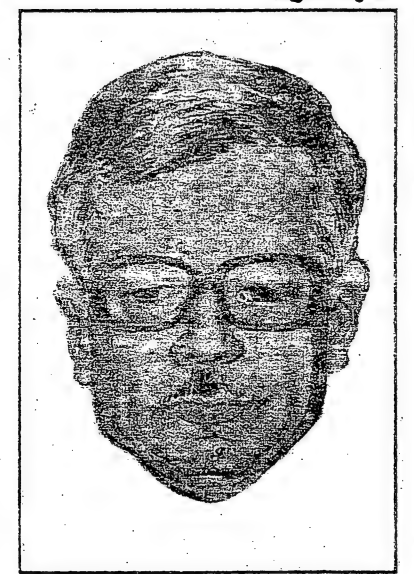

نأتى إلى القناة الثالثة،التى كانت أكثر شجاعة ،وأكثر إحساسا بالمسئولية وكان مذيعوها أقل ذاتية ونجومية حيث نزلوا إلى الشوارع ،وذهبوا الى كل مكان نكب بالزلزال،وحاولوا -بصدق شديد- نقل متاعب الناس إلى الناس،وأصابوا احيانا وأخطأ بعضهم أحيانا أخري،ولكن،ما المانع أن يجتهد الإنسان فيجد ويخطىء ويتعلم؟.

إن القناة الثالثة وهى تفتح للعاملين بها هامشا للتعلم وإثبات الذات والحركة بين الناس تفيدهم وتفيد نفسها وإن كان عليها أن تتنازل عن أولادها ،كل فترة ،للقنوات التى تبث العاملون فيهاعلى الوضع المتحفى وأصبحت« الكراسى »تميز برامجهم.

لكن هناك فريق من الناس بالطبع لن يستطيع اختراق التيفزيون أصلا،لأن قوة الشخصية وشدة الثقافة والاعتداد بالنفس ليست مؤهلات مطلوبة للمذيع الجديد،وربما استطاع بعضهم وبعضهن اكتسابها ..ولكن.. بعد أن افلت أولا من بوابة ماسبيرو..ومن هذه الشخصيات **فاطمة مختار** مقدمة البرامج بالقناة الثالثة،التى قررت وحدها أن تفعل شيئا مبتكرا من خلال برنامجها(**فى بيتنا نجم**) ،فجعلت البيت هو مستشفى عام ملىء

بالأطفال ضحايا الزلزال ودفعها حماس نجمة تلك الحلقة -صفية العمرى- إلى سؤال آخرين من أهل الفن للمشاركة فتحمس عدد منهم ،وفى المستشفى فوجئت المذيعة بعدد كبير من الكاميرات الصحفية التى جاءت تصور الفنانين! ولكنها بمقدرة كبيرة وثقة استطاعت حماية برنامجها من الوقوع فى شرك الدعاية والزيف،وتقديم حلقة شديدة الإنسانية والرقة مع بعض من أطفالنا في المحنة،وهو ما دفعنى للتساؤل،ولماذا لا تكون روح **المشاركة في المحنة موجودة فى الأيام العادية.. بعيدا عن الزلزال.فحياتنا مليئة بزلازل صغيرة اعتدناها من** كثرتها وتنوعها؟وظللت انتظر الحلقة الثانية من البرنامج التى أعلنت عنها فاطمة مختار، ولكنها لم تأت أبدا ..ولن تأتى..وبالتأكيد فإن خبرة الحياة والكتابة عن التليفزيون المصرى تكفي لكي يدرك المرء **أن تعليمات ما صدرت بأن تتوقف البرامج عن ضحايا الزلزال**،ومن بينها ذلك البرنامج الجميل الذى صدر فرمان إعلامى علوى بعرضه مرة أخرى على القناة الأولي،وعلى القناة الفضائية الدولية،ومعنى هذا بوضوح هو تفرده ضمن ماقدمته القنوات كلها بقدر من الصدق والرقى الحضارى ،لكن حتى هذا لم يشفع له فيستمر لحلقات أخرى وعدت بها مقدمته الناس.

والبرامج التعليمية تنتظر

وحكاية الفرمانات هذه،بالتوقف أوالتقدم،مازالت تحتل وضعا عجيبا داخل تليفزيون جمهورية مصر العربية الذى يسير بالزمبلك حتى الآن،فما إن تأتى موجة عالية،بلا اعتراض.حتى يركبها الجميع ،زلزال ،نعم،كلنا معه،كل بطريقته،حتى لو كانت استفزازية أحيانا كما تفعل **نجوى ابراهيم** فى (فكر ثوانى)وطارق علام فى (كلام من دهب) حيث يخرج المليونير صاحب البرنامج علينا فى كل حلقة بنقود للغلابة. حتى «أكثم» الذى نجا من عمارة الموت،أصبح نجما بشكل تجارى فى تنافس غير محسوب،بينما تقاعس السادة التليفزيونيون فى البحث وراء صاحبة العمارة وجرائمها الأخرى،وبدا الأمر مع حكاية انهيارات المدارس وكأنه تدبير محكم لمنع الحديث عنها ،وغير ذلك كثير فى المسألة الزلزالية،فهى مناسبة تكشف نموذج **للسلوك العشوائى الذى يحكم جهاز** الدولة الإعلامى الأول،بلا تخطيط ولا محاولة جادة للتنوير وتأهيل قيم حقيقية **فمظاهرات سكان بولاق من أجل الإيواء يتم تجاهلها،وفساد بعض أجهزة الإدارة وتعنتها غير وارد كأنها فى بلاد أخرى**،مع أن المطلوب كان برنامجا بسيطا واضحا حول القواعد والمعايير التى تحكم تعويض الناس والإعلان عن كل منطقة يقع فيها مبنى ،وتوجيه ضحاياها للمكان المناسب للإيواء..أى أن يشتغل التليفزيون كجهاز طوارىء حقيقى وقت الأزمة..لكن كيف؟..وكيف نخلى الشاشة من (طرائف وعجائب)و(القبيح والجميل)و(اخترنا لك) لتوجه الناس الى المأوى . . ،ونشعرهم بالأمان..

من ناحية أخرى،فإذا كان الزلزال كارثة على التعليم حيث توقفت الدراسة ما يقرب من الشهر،فإن التليفزيون لم يراع وضعيته كجهاز وحيد قادر على تعويض هذا الخلل فى العملية التعليمية من خلال عملية إحلال وتبديل جريئة لبرامجه تضع صالح ملايين الصغار فى المقدمة ،وظل الأمر وكأنه طلسم غير مفهوم لديه،بينما الحديث عنه لا يكفي فى الصحافة لمناشدة السيد الوزير لتخصيص جزء أكبر من خريطة تليفزيون الدولة لتلاميذ الدولة وأخيرا ،استجاب سيادته وقرأنا على لسانه تصريحا فى جريدة الأخبار ٥نوفمبر الماضى (أي بعد ٢٣ يوما من الزلزال)بأنه موافق تماماً على تخصيص ٣ ساعات يوميا للبرامج التعليمية وأنه«أعطى التعليمات للمسئولين عن البرامج التعليمية لوضع ميزانية خاصة لهذا الغرض.والتى سوف تتكلف مبالغ ضخمة الخ. »

والحقيقة ،أن ما يقدم بالفعل قبل الزلزال على القناتين الأولى والثانية هو ساعتان وبضع دقائق،فهل معنى هذا التصريح أن الوزير أضاف اليها ساعة فيصبح المجموع ثلاث ساعات وكأننا لم نفعل شيئا..أم أن سيادته أضاف ثلاث ساعات جديدة فيصبح المجموع خمس ساعات تصلح للكبار لتقديم برنامج لكل شهادة ومرحلة تعليمية على طريقة من كل بستان زهرة. .فيشعر كل تلميذ وتلميذه بالونس،وأن التليفزيون لا بد سيهتم أكثر بهم وبمستقبل هذا البلد مع الأيام،ولن أعود لطرح قضية طرحت مرارا وتكرارا،هى قضية تخصيص قناة كاملة للبرامج التعليمية.لأن هناك إصرار على وأدها بل إن المطروح اليوم ،ونوقش فعلا فى مجلس الشعب قبل نهاية دورته السابقة هو إنشاء قناة خاصة للبرامج الدينية؟..وهى فكرة مماثلة لفكرة تفضيل بناء دور العبادة على مساكن الإيواء..وترك البشر عراة يتسولون فى الشوارع ،،فياله من إعلام.

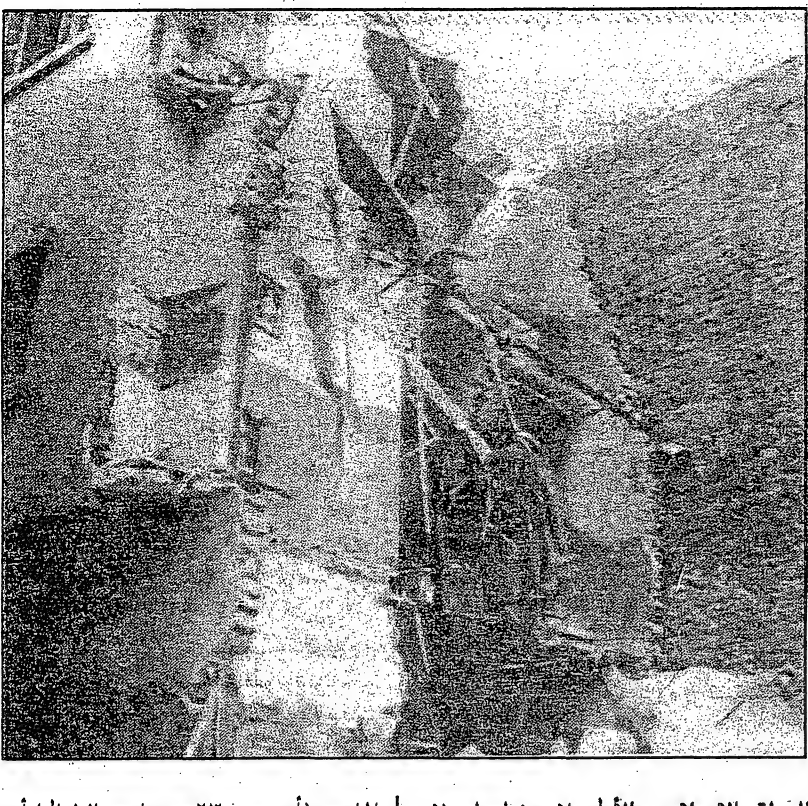

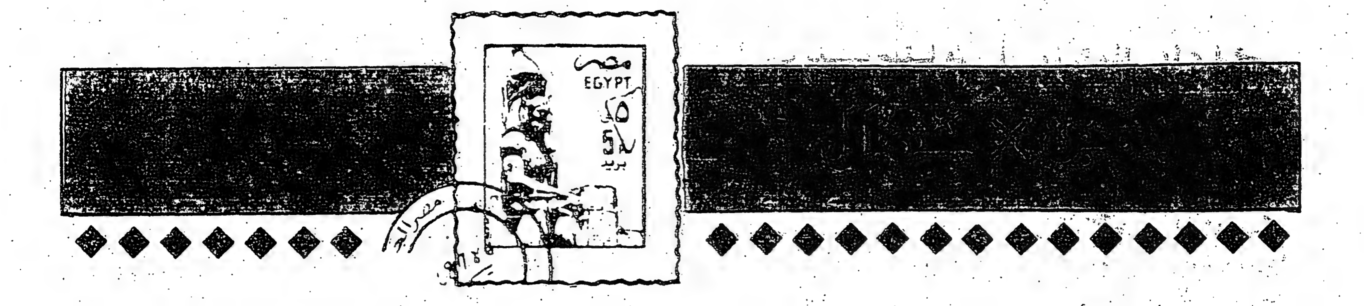

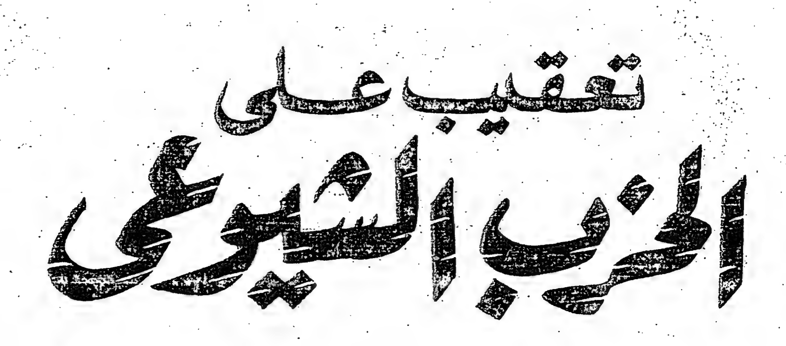

تعقيب على الحزب الشيوعى

أنا مؤمن بأنه لابد من ثورة تصحح مواطن الفساد التى عمت هذا البلد، ولكن لى تعقيب على أفكار الحزب الشيوعى المصرى، فلسنا على استعداد لأن نضيع الوقت فى فكر عفا عليه الزمن وأثبت فشله الذريع فى معالجة قضايا المجتمع، فالانتخابات التى حدثت مؤخراً فى نقابة المحامين، بل فى جميع النقابات لم يفز فيها أحد الشيوعيين، وهذا يرجع من وجهة نظرى لعدة أسباب:

١ - فشل الفكر الشيوعى فى معالجة قضايا المجتمع لأنه يتخذ من الشعارات حلاً لمشاكلنا.

٢ - إن هذا الفكر لا يتلاءم بأى حال مع المعتقدات الدينية فى مصر.

٣ - ليس للتيار الشيوعى أنصار من الشباب. والقائمون على هذا الفكر هم من الرعيل الأول الذى اعتنقه وانخدع بشعاراته، ولكنهم لا يعترفون بفشل هذا الفكر وهزيمته أمام تيار الإسلاميين.

٤ - انهيار هذا الفكر فى البلدان التى اعتنقته.

٥ - الوهم الذى يعيشه الشيوعيون بشأن استمرار وجود هذا الفكر وحلوله المثالية لمعالجة قضايا المجتمع.

٦ - انتشار أفكار تيار الإسلام السياسى وملاءمته لواقعنا ومعالجته لكافة القضايا المعاصرة من خلال رؤية إسلامية صحيحة.

٧ - الحزب الشيوعى المصرى لم يعد له وجود فى الشارع وليس له آراء محددة فى الدين والتيارات الأخرى وخاصة الإسلاميين وموقفهم منهم فى حالة الفوز فى الانتخابات وهل سيسمحون لهم بالمشاركة فى الحكم.

ولى وجهة نظر هامة، إن الشيوعية رجعية بل تطرف إلى فكر عفا عليه الزمن.. وأرجو من محرر يمين X شمال أو الأستاذ رئيس التحرير أن يوضح لى موقف الحزب الشيوعى المصرى من «نظام الحكم، فلسفته الاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية والثقافية وذلك عن طريق رسالة لى على العنوان......»

طارق الرو - ميت جمل - بلبيس - حقوق الزقازيق

اليسار

نحن نؤمن معك بضرورة الثورة التى تصحح مواطن الفساد فى هذا البلد، وتقيم العدل وتحرر الإنسان من أية نظم فاشية سواء كانت ترفع شعارات الديمقراطية، أو شعارات الثورية، وسواء كانت ترتدى عمامة الإسلام أو برنيطة الأمريكان.

ونرى أن الثورة علم له أسس موضوعية فى الواقع نفسه وذاتية فى القوى الدافعة لها وصاحبة المصلحة فيها، وأن أهم شروطها استنادها إلى حركة جماهيرية منظمة وواعية بضرورتها وأهدافها.

ونرى بالتالى أنه لايجب أن تدعى إحدى القوى أو التيارات أو الأحزاب امتلاكها منفردة لهذا الوعى أو قيادتها منفردة لحركة الجماهير استناداً إلى نفوذها فى هذه النقابة أو تلك أو هذا القطاع من الجماهير أو ذاك.

وأن طبيعة الثورة وأهدافها فى كل مرحلة تفرض توحد. لا تنافر. كل القوى صاحبة المصلحة فيها، وعدم تكفير أى منها للآخر أو استبعاده منها بسبب خلافات فى الفكر أو الرؤى أو المصالح الضيقة لكل طبقة أو فئة اجتماعية، ولكل حزب أو تيار سياسى. ولقد أثبتت تجارب كل البلدان. على اختلاف نظمها. فشل أى قيادة أو حكم ينفرد بالقيادة، ويصادر مقدماً. أو لاحقاً. على حق كل القوى الوطنية فى المشاركة فى بناء حاضر ومستقبل وطنها.

أما الأحكام القاطعة التى وردت فى رسالتك. دون استناد إلى مرجع علمى. حول فشل الفكر الشيوعى فى معالجة قضايا المجتمع، وعدم وجود أنصار له بين الشباب فى مصر، وعدم ملاءمته للواقع المصرى، وانهياره فى البلدان التى اعتنقته وملاءمة تيار الإسلام السياسى لواقعنا... إلى آخره.

فإننا نرى أنها أحكام

متسرعة، فالربط بين الفكر . أى فكر . وبعض نماذج تطبيقيه بشكل ميكانيكى، أمر خطأ وضار، وإلا حكمنا بالفشل على الفكر الإسلامى، لفشله فى معالجة قضايا السودان وإيران ودول الجزيرة التى تحكم فيها أنظمة باسم هذا الفكر. بينما لم يحكم أحد باسم الشيوعية فى مصر حتى نحكم عليه من خلال واقعنا الملموس.

كما أن المجتمع الطبقى شهد مئات التجارب الفاشلة والمستبدة والمتخلفة على مدى مراحله العبودية والإقطاعية والرأسمالية التى استمرت تحكم عشرات الآلاف من السنين، بينما الفكر الشيوعى لم يختبر فى التطبيق إلا سبعين عاماً. شهدت إذا شئنا الموضوعية والدقة. إنجازات وإخفاقات فى بلدان التطبيق الاشتراكى وعلى مستوى الشعوب، وحدث كثيراً من الهيمنة الرأسمالية على العالم ومساوئها وشرورها. وما زال هذا الفكر يحكم فى بلدان عديدة، ويفوز فى انتخابات ديمقراطية فى بلدان مثل رومانيا وليتوانيا وألبانيا..

أما عن موقف الحزب الشيوعى المصرى من القضايا الست التى ذكرتها فى نهاية رسالتك فيمكنك إعادة قراءة ما نشرته «اليسار» فى عددها الأسبق، والبرنامج العام للحزب الصادر من مؤتمره العام ١٩٨٠، والمطبوع فى كتاب، من دار ابن خلدون، فى أوائل الثمانينات وطرح فى المكتبات العامة.

شعلة لاتخمد

كامل إعجابى وتقديرى بالمجهود الخارق الذى تبذلونه لرفع لواء الحرية والديمقراطية والقضاء على سموم الامبريالية وأعوانها فى الداخل والخارج. وبناء صرح الاشتراكية لنشر العدل والمساواة بكل أنحاء العالم. أتمنى إتاحة الفرصة لى بالاشتراك برسالتى المتواضعة فى هذه الجهود. إن الإمبريالية وأعوانها مهما حاولوا لن يتمكنا أبداً من إخماد شعلة . الثورة والنضال . إن الاشتراكية باقية خالدة أبداً تنير الطريق لكل مقهور على وجه الأرض.

أشرف حنفى على
بشالوس . ميت غمر . دقهلية

هل مات الشعب؟

يراودنى دوماً وأنا أقرأ تاريخ شعبنا سؤال عويص هو : لماذا لا نثور؟ هل بلغت الأحوال مثلاً أيام انتفاضة يناير ١٩٧٧ درجة من السوء لم نشهدها اليوم؟! ومع مرور الأيام والإقامة المستمرة للسؤال فى رأسى، عثرت على أشياء صغيرة تصورتها أسباباً للصمت غير المبرر، أذكر منها :

١ - «الهشم» وهو ظاهرة مصرية فأبناء شعبنا كثيراً ما يتهشمون الخير، وإذا أضفنا الإعلام المضلل والصحف الانتهازية التى تبشر بسنوات ما بعد الإصلاح الاقتصادى يكون ذلك سبباً هاماً.

٢ - **«العمليات الإرهابية»** التى يمارسها من حين لآخر رواد الإرهاب ليضللوا شباباً فيردم التغيير تحت مسميات وشعارات «كالإسلام هو الحل» ولا أقول أن شعبنا يبارك الإرهاب، ولكنه يجد فيه متنفساً لكمده.

٣ - أما السبب المباشر فهو فى رأيى **غياب كل القوى التقدمية والثورية**، ذلك الغياب المريب الذى ما عادت تكفى لتبريره مقولات مثل الاضطهاد والملاحقة. إن ما يغيب حقاً هو الوعى، والوعى هو ما لدى القوى التقدمية، وهو كلمة السر.. الشعب لم يمت ولن يموت.. عند هذا الحد شعرت أنى توصلت لبعض ما أريد وإن كان السؤال مازال يلح على ذهنى !

عصام الدين أحمد أمين
إطسا . الفيوم

ملامح الزمن الأغبر

فى زماننا الأغبر ملامح انغلاقية وظلامية نوجزها فى، الانتعاش المستمر للفكر السلفى المستورد من مجتمعات كنا نصدر لها المد القومى والاستنارة الفكرية طوال قرون مضت، وتردى الأحوال الاقتصادية والمعيشية للناس مما يدفعهم للاغتراب داخل وطنهم ولأن ينشدوا السلوى فى الغيبيات، والضجيج الإعلامى الذى يتعارض مع الأمن القومى والاقليمى لمصر، ويضعف الوازع الوطنى ويؤدى لفقدان الهوية والجهل والسطحية والتنطع، وكذلك غياب الهدف القومى والمشروع المصرى، وشيوع البراجماتية، والتعتيم الكامل على نشاط الأحزاب والمضايقات المستمرة لأعضائها ومحاربة كل فكر مستنير حتى فى جلسات البرلمان، وغياب القدوة والسياسة التلقينية فى التعليم، والتراخى الأمنى فى مواجهة أى فكر يتمسح فى الدين أو يرتدى عباءته، وتسلط قيادات الإثنين معاً (الأمن والفكر الدينى السلفى) على الإعلام الرسمى.

محمد حجازى . المحلة الكبرى

الزلزال القادم

هل يكون زلزال الإثنين المدمر ناقوس خطر لزلازل اجتماعية قادمة أعنف من هذا الزلزال الأرضى، ولن تتمكن أجهزة ريختر من رصد قوتها؟ سؤال نوجهه إلى كل من يهمه الأمر . إن الزلازل القادمة ستكون بفعل فاعل هو الحزب الحاكم الذى يدور فى فلك المصالح الشخصية لا مصالح الوطن بسبب ما يصدره من قوانين لا تعبر إلا عن مصلحة فئة قليلة لا يهمها إلا جمع المال بطرق غير مشروعة. وسيكون السبب المباشر للزلازل الاجتماعية القادمة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الريف، وقانون المساكن الذى يعكف ترزية القوانين سيئة السمعة على تفصيله الآن حسب مواصفات صندوق النقد الدولى.. فهل تعى الحكومة الدرس وتعيد النظر فى القانون الأول وتتمهل فى إصدار القانون الثانى لتراعى عند إصداره مصلحة أغلبية الشعب.

سعد قنديل
الدلنجات . بحيرة

روادنا المستنيرون

يحاول بعض العلمانيين من روادنا المستنيرين إقناعنا برفض الهيمنة الأخلاقية على مختلف الأنشطة البشرية، خاصة ما يتعلق منها بالفنون والآداب بدعوى أن تلك الهيمنة تحول بينهم وبين الإبداع، وتقذف بنا إلى ظلمات العصور الوسطى، ودهاليز التخلف والاستبداد

باسم الدين!
ومع إقرارنا بحيادية العلوم والسنن الكونية وكافة الأنشطة البشرية، ومع إقرارنا بعدم ارتباط التفوق المادى فى تلك المجالات بالتزام عقيدة دينية معينة أو مذهب أيديولوجى معين، إلا أننا لا بد أن نعترف، ويعترف معنا روادنا المستنيرون أن تلك الأنشطة الإنسانية لها خاصية التوجه ذات اليمين وذات الشمال لتحقيق سعادة الإنسان وأمنه ورخاءه أو تعاسته وشقاءه. فالأنشطة البشرية كانت وستكون دوماً أدوات تنفيذ لأهداف وغايات ومبادئ وقيم، قد تكون طيبة فى صالح الإنسانية، أو تكون على العكس تماماً. ولذلك كان من الطبيعى أن تتجه الحكومات - خاصة ذات الأيديولوجيات النشطة، أو الأهداف الاستعمارية - إلى فرض هيمنتها على كثير من تلك الأنشطة ووضع أغلال كثيرة عليها يعتبر تجاوزها إضراراً بالمصلحة العليا للبلاد ولسياستها الخارجية وازدراء لأنظمتها الاجتماعية، وتهديداً لوحدتها الوطنية وسلامها الاجتماعى.. إلخ حتى التكنولوجيا التى ولدت فى عصور الحرية خضعت لتلك القيود التى تدور بين المنع والتحجيم وحظر التصدير.. ومع تحفظنا الشديد على شكل ومضمون تلك القيود إلا أنها تؤكد حقيقة أن الخيار الآن لم يعد يدور بين وجود تلك القوى المهيمنة على النشاط البشرى أو عدم وجودها، وإنما يدور حول طبيعة تلك القيود، وهل هى للقوى البشرية ممثلة فى القوانين الوضعية، أم هى للقوى الدينية. ومن هنا يتضح فساد القول بأن (الفنان إذا أبدع فلا شىء يهم بعد ذلك) فالقيود موجودة حتى فى أعرق النظم الديمقراطية.. ويبدو أن البعض يرفضها لو جاءت من السماء فقط.

محمد شعبان الموجى
مهندس ميكانيكا - بور سعيد

١ - مبادرات المجلة

أرجوكم باسمى وباسم كل زملائى عدم التفكير مطلقاً فى وقف إصدار «اليسار» فهناك اقتراحات كثيرة سبق أن نشرت فى عدد سابق، وتم تنفيذ أحدها وهو تخفيض عدد الأوراق. برجاء قبول تبرع رمزى عشرين جنيهاً، مع تعهدى بتبرع شهرى للمجلة، وأقترح الآتى:

* توجيه نداء لكل أصدقاء اليسار من أعضاء مجالس إدارات الشركات بالتبرع بجزء من مكافآت جلساتهم الشهرية للمجلة.
* زملاؤنا بالغربية يعرضون مساهمتهم فى بيع مجلدات «اليسار».
* عرض كل الأعداد القديمة للبيع بأسعار مخفضة ونحن مستعدون للمساهمة فى شرائها.
* حملة تبرعات شهرية من الغربية - خاصة المحلة - لدعم «اليسار»

حمدى حسين - عضو مجلس إدارة منتخب شركة الدلتا للغزل والنسيج

«اليسار»
تحية للزميل حمدى حسين وكل زملائه بالغربية على مبادراتهم لدعم «اليسار» وعلى اهتمامهم الدائم بمجلتهم وسرعة استجابتهم لنداء «اليسار».. ونتعهد ببذل كل جهودنا لمواصلة الإصدار بنفس حماسكم لتظل راية المستضعفين فى الأرض مرفوعة دائماً.

٢ - اقتراحات لضغط الإنفاق

إن استمرار المجلة بأى شكل أفضل بكثير من التوقف النهائى، ويمكن ضغط نفقات المجلة بعدة وسائل منها: استعمال ورق جرائد بدلاً من الورق الأبيض، وتقليل عدد النسخ المطبوعة لتقليل المرتجع، وتقليل فخامة الغلاف واختصار الألوان وعدد صفحات المجلة، وزيادة سعر النسخة إلى جنيه ونصف أو جنيهين.. وإذا لم تكف كل هذه الإجراءات يمكن إصدار المجلة كل شهرين أو كل ثلاثة شهور.

سامح وديع عياد
نجيب بسطوروس
حدائق القبة

«اليسار»
شكراً على اهتمامكما واقتراحاتكما التى سنعرضها مع اقتراحات بقية الأصدقاء على مستشارى المجلة وهيئة تحريرها لدراستها.

٣ - ارفعوا السعر

بسم الله الرحمن الرحيم
بداية أقول لكم قلبى معكم ومع كل الشرفاء المخلصين محررى الجريدة لما تبذلونه من جهد واضح فى ظل ظروف بالغة الصعوبة وفى مرحلة دولية غير مواتية.
لن أطيل على سيادتكم ولكن لى عدة ملاحظات:
١ - قراء اليسار جميعاً ويصفتى واحد منهم أزعم أنهم عالمون تمام العلم بالأزمة المالية الحادة التى تواجه المجلس واقتراحى يتلخص فى زيادة سعر المجلة نصف جنيه وهو مبلغ زهيد رغم الأعباء المالية التى تواجه الأسر المصرية ومنهم قراء اليسار.
٢ - أرجو التقليل من حجم وعدد الصور الفوتوغرافية المنشورة فى المجلة حتى يتسنى لنا متابعة الموضوعات الهامة التى تقدمها المجلة على الوجه الأكمل.
وفى هذا السياق لى عتاب على المجلة وهو قيامها بنشر صورة لفتاتين من الأسرة المالكة البريطانية وهما بالمايوه ومثل هذه الصور ليس محلها مجلة جادة كمجلتنا اليسار.
٣ - نرجو من سيادتكم متابعة مستمرة لحركة الأحزاب الشيوعية فى العالم فنحن أحوج ما نكون فى هذه الفترة لإضاءات من هذا النوع. وألاحظ أن المجلة لم تعلق من قريب ولا من بعيد على المؤتمر الأخير للحزب الشيوعى الصينى وتطورات ليتوانيا وطاجيكستان.
وفى النهاية تحية لكل العاملين فى المجلة خاصة الأستاذ / سمير كرم والأستاذ / أحمد الخميسى
وفقكم الله لخدمة الوطن
والسلام

ناصر حاتم محمد حاتم
مدرس لغة عربية بالتعليم الثانوى - أبو قرقاص - المنيا
وطالب بليسانس الحقوق

عفواً.. وننتظر رسائلك

** الصديق أحمد طاهر..
وصلتنا رسالتك التى تتضمن مداخلة مع مقالات الأستاذ فهمى هويدى فى «الأخبار».. ونعتذر عن نشرها عملاً بالتقاليد المهنية التى توجب إرسالها للأستاذ فهمى أولاً.

مداخلات

حوار من أجل الوطن

فريدة النقاش

بداية لا أوافق إدارة تحرير «اليسار» على وضع علامة التعجب الكبيرة تلك بعد العنوان الذى قدمت به جمعية «النداء الجديد» باعتبارها حزب الرأسمالية الكبيرة، واتحاد رجال السوق مع فقهاء الخصخصة فى حزب واحد جديد..

واعتراضى هو أن هذا حق من حقوقهم وقد توفرت لديهم **الشجاعة والمبادرة للإعلان عن أنفسهم بهذا الوضوح وتنظيم عملهم وصياغة الإطار الفكرى له**، وما أحوج الحياة السياسية المصرية، وقد أصابها من التشوه ما أصابها بسبب القانون التحكمى للأحزاب والطابع البوليسى للدولة وحزبها، إلى مثل هذه المبادرات. ويا ليت كل الذين يطمحون إلى الوجود المستقل عن الكيانات الحزبية القائمة يبادرون بالإعلان عن أنفسهم، كما بادر هذا العدد من رجال الأعمال وفقهاء القطاع الخاص ومنظريهم، الذين يرون أن منطلقهم الإصلاحى يختلف تماماً عن كل ماهو قائم.

أسوق ملاحظتى الأولية هذه بالرغم من إدراكى الكامل أن ارتباطاً حميماً قد قام منذ البداية بين «النداء الجديد» وبين «الدولة» بدليل هذه المجاملة فوق العادة التى جعلتهم ينشئون حزبهم تحت لافتة مشهرة فى الشئون الاجتماعية شعارها «التحرير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى». ولعلنا نأمل أن تكون الدولة، التى تدعى حتى الآن أنها مجرد حكم بين الطبقات، راغبة فى إظهار تسامح مشابه إذا ما أعلن حزب اشتراكى أو شيوعى نفسه عن طريق إنشاء جمعية ما، وأن لا تبادر بتطبيق نصوص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وهو قانون مقيد للحريات بكل معنى، ومع ذلك أشهر الليبراليون الجدد حزبهم دون أن يتعرضوا لمراده، وهو ماقد يعنى أن النصوص المانعة فيه وفى غيره من القوانين معدة أساساً لتقييد حريات الطبقات الشعبية وليس الملاك كما كان الحال دائماً. وبهذا المعنى فإن جمعية **«النداء الجديد»** ليست كما يقول الزميل **أحمد المصرى** خارجة تماماً عن أطر الدولة التقليدية، بل إنها مستفيدة من هذه الأطر ومستندة إليها شأنها شأن كل مؤسسات الرأسمالية فى مصر منذ صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى.

ولأننا كاشتراكيين معنيون بالتعرف الحقيقى على كل ماقد يستجد فى ساحة القطب الآخر، والأقوى حتى الآن. فى الصراع بين الرأسمالية بكل أجنحتها من جهة والكادحين من جهة أخرى، فإن أى تطور إيجابى يحدث فى صفوف الخصم فى اتجاه الاستنارة والديمقراطية وحرية الفكر والتعدد الحقيقى، لابد أنه سوف ينعكس على شكل الصراع ويجعله أكثر وضوحاً وعصرية بدلاً من الطابع الاستبدادى البوليسى الحالى الذى ينتمى لقرون ماضية.

سعيد النجار

وهنا أيضاً لابد من تسجيل تحفظ أساسى هو أن حزب **«النداء الجديد»** يعلن برنامجه الأكثر استنارة وهو مايزال يقف على مسافة لا بأس بها من السلطة التى يخطط للوصول إليها. وعندما يحدث ذلك لابد أن معطيات وأفكار كثيرة سوف تتغير؛ وعلى ما أظن فإن هذا التغير سوف يكون مرهوناً بمدى استقلال هذه الرأسمالية أو اعتمادها على الخارج.

وبالرغم من الطابع الشامل للبيان التأسيسى «للحزب الجديد» كحزب للرأسمالية الكبيرة، ينهض اقتصادياً على أساس تعميم الملكية الخاصة، وتحويل القطاع العام إلى خاص.. وسياسياً على أساس الديمقراطية والتعددية وصيانة حقوق الإنسان وإلغاء حالة الطوارئ.. وفكرياً على حرية الفكر والعقيدة والضمير بما يذكرنا بالولادة الأولى النقية للفكر الليبرالى بالرغم من هذا الطابع فإن نقاطاً غائبة فى البرنامج تدعونا للتساؤل حولها. إذ أن غيابها يعنى واقعياً نسف هذا البرنامج من جانب الحريات العامة منه لدى التطبيق العملى.

والسؤال الأول يتعلق بموقف هؤلاء الليبراليين من الرأسمالية العالمية ومؤسساتها المالية والاقتصادية. هل تنوى الليبرالية الجديدة أن تقف من هؤلاء موقف الند أم أنها تنوى الإبقاء على حالة التبعية المتفاقمة، وتواصل الاستجابة للشروط التى تفرضها هذه المؤسسات وقد أدت عملياً إلى توقف التنمية وإفقار الكادحين وتفشى البطالة؟! وهل برنامج الخصخصة الذى يدعو له **«النداء الجديد»** هو نفسه برنامج صندوق النقد الدولى؟.. وهل يتضمن هذا البرنامج للخصخصة **فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية ومن ضمنها رؤوس الأموال اليهودية لشراء القطاع العام؟!**

وهذا السؤال جوهرى لأنه يمس فى الصميم قضية التنمية والاستقلال الوطنى، ويعيد للأذهان خبرة التجربة **الناصرية** كلها، والتى لم تكن تجربة بناء اشتراكى بقدر ماكانت تجربة استقلال تطلعت لأن تشارك كل فئات الشعب فى عائد التنمية لتكون قادرة كلها على الدفاع عن الاستقلال وتحرير الإرادة. وهى تجربة لم تعاون الرأسمالية المصرية **جمال عبد الناصر** حينذاك فى إنجازها لصالح الجميع، فكيف ياترى ترد الليبرالية الجديدة على

أسئلتها فى زمن مختلف؟

ويترتب على هذا السؤال الموقف من اتفاقيات **«كامب ديفيد»** التى تنتقص من سيادة مصر على أجزاء من أراضيها فى سيناء. ونلاحظ هنا أيضاً أن مصطلح «العربى» لم يرد على الإطلاق فى البيان التأسيسى الذى أطلق وصف الأمة الإسلامية على العالم الإسلامى، **ولم يقترب بأى صورة من الأمة العربية، أو الصراع العربى - الصهيونى، أو قضية فلسطين**.. وهو ماقد يعنى أن العرب كأمة وقومية لا يدخلون فى الحساب. وطالما دخلوا فى حساب **التجربة الناصرية** لأنها بالإضافة إلى الانتماء القومى لدى قائدها، كانت مهمومة بالاستقلال الوطنى والتحرر العربى. بل الأخطر من ذلك كله أنه قد يفهم أن جميعة **«النداء الجديد»** تقول بإمكانية قيام أمة على أساس الدين وهى الأمة الإسلامية، وهو ماقد يعطى مشروعية للدعاوى الصهيونية حول الأمة اليهودية التى تضم الاثيوبى والبولندى. مع الأمريكى والهندى..

القضية الثانية خاصة بالعلمانية.

وإذ يتضمن البيان التأسيسى نقداً جذرياً لما يقوم به الإسلام السياسى من «أسلمة للعلوم» فإنه لم يقترب من شكل الدولة التى ينوى أن يقيمها.. **هل هى دولة علمانية ديمقراطية أم أنها دولة تلعب على الحبال؟!**

وما يجعلنا نقلق قلقاً بالغاً حول هذا الموضوع حقيقة أن السادات الذى انخرط طيلة حكمه فى عملية **تأسيس مجتمع رأسمالى تابع وإقامة اقتصاد انفتاحى دون ضوابط** كان هو نفسه الذى أدخل إلى الدستور التعديل الخاص بالشريعة الإسلامية، وهى السند المعنوى والفقهى لكل المنادين الآن بتكفير الدولة والمجتمع والمطالبين بتطبيق الشريعة بدءاً بقطع الأيدى والأرجل وانتهاء بتعدد الزوجات. بل إن بعض نظار المدارس يستندون إلى هذه المادة فى فرض الحجاب على المدرسات والطالبات.. كذلك فإن الارتباط الحميم بين **«حزب الوفد»** والأنظمة النفطية **جعله كوريث للفكر الليبرالى ينكص عن خوض معركة العلمانية حتى النهاية؛ وهو ما يجعل العبء على النداء الجديد مضاعفاً.**

وتبقى **السؤال الأخير عن حقوق الإضراب والتظاهر والاعتصام والمسيرات والعصيان المدنى**: هل تدافع الليبرالية الجديدة عن هذه الحقوق طبقاً للاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر والمعمول بها فى كل البلدان الرأسمالية المتقدمة، لا كإدارات ديمقراطية أصيلة فحسب وإنما كطريق أيضاً لإعادة توزيع الثروة بين المنتجين والمالكين؟

إن أى ليبرالية جديدة لا تمتلك ردوداً حاسمة وواضحة على هذه الأسئلة فى مثل ظروفنا، محكوم عليها بأن تكون جزءاً مضافاً لبنية التبعية من جهة، والمهادنة مع السلفية والظلامية من جهة أخرى ومن ثم الولوج إلى الأزمة الشاملة، وهو ما سيدفعها دفعاً إلى الوقوع فى الدائرة الشريرة للحكم القائم، لأنها ستكون عاجزة عن حل أى من المشكلات المتفاقمة رغم النوايا الحسنة والبيانات المكتوبة جيداً.

وفى ظنى أن الحل الوحيد المتاح أمام الرأسمالية المصرية لتكون وطنيتها فعلاً بناءاً لا مجرد جنسية، **هو أن تهئ نفسها كجزء عضوى من حلف وطنى شعبى مناهض للتبعية والطفيلية والفساد وديمقراطى** بالضرورة، **حلف له هدف محدد هو بناء تنمية وطنية مستقلةبالاعتماد على الذات** ذات أفق عربى يحاصر الأطماع التوسعية للعدو الصهيونى ويسقط الهيمنة الأمريكية على مصائرنا.

ولو أن الرأسمالية الجديدة خاضت معركة الخروج من هيمنة التبعية، وكفت عن النظر تحت أقدامها ابتغاء تحقيق الثراء الفاحش على حساب مدخرات هى ملك الشعب المصرى كله بكل طبقاته راكمها عبر مائتى عام وتجسدت فى القطاع العام. سيكون على الرأسمالية المصرية الوطنية فى هذه الحالة أن تدافع عن هذا القطاع العام بدلاً من منافسته و «التدليل» عليه لبيعه ثم شرائه بالمجان. إن

أسامة الغزالى

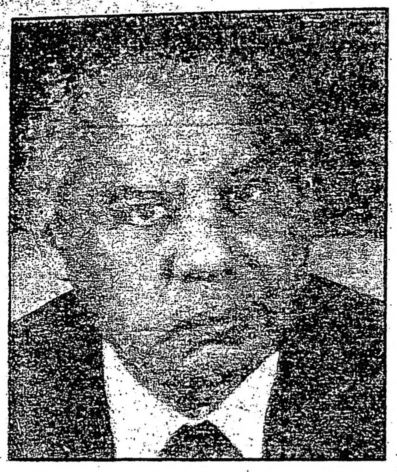
حازم الببلاوى

عدم إدراكها للدور **الاجتماعى للقطاع العام** ثم التشهير به لأنه **«يشوى السمك»** ويربى الدواجن وهو الكلام **«العامى»** الذى تناقض مع **حقيقة وجودها ونموها هى نفسها مستندة على هذا القطاع وفى بعض الأحيان ناهبة له ولا ترحم**.. كل هذا دليل على أنها ليبرالية تريد أن تبدأ من حيث بدأت الليبرالية وليس من حيث وصلت.

والحقيقة الثابتة هى **أن الليبرالية الأوروبية التى هذبتها الاشتراكية** قد بلغت أوج ازدهارها فى الستينات فى ظل ما سمى **بدولة الرفاهية**. واستطاعت فى ظل هذه الدولة الشبيهة إلى حد كبير بالدولة الناصرية - رغم الفوارق الكثيرة أن تحافظ على مستوى معيشة إنسانى للكادحين الذين توفرت لهم **إلى جانب الحقوق الاجتماعية حرية الفكر والتعبير والضمير والحريات العامة جميعاً**. وحين جاءت الحقبة «التاتشرية» «الريجانية» وانقضّت الرأسمالية الشرهة على الأسس الراسخة لدولة الرفاهية وتفجرت الأزمات وبرزت الوجوه القبيحة للرأسمالية، عنصرية كانت أو ذات طابع دينى، تراكبت مع انهيار مستوى معيشة الكادحين **ووصول أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر فى أوروبا وحدها إلى واحد وأربعين مليوناً من البشر**. وكانت هناك فروق بين دولة الرفاهية الرأسمالية.. والتاتشرية والريجانية.. فأيهما تختار رأسماليتنا؟

وتقديم هذا النموذج الأوربى ضرورى الآن لأن «النداء الجديد» يستلهم على يبدو نصوص بياناتها على الأقل.. لكنها كما سبق تريد أن تبدأ من نقطة البدء وليس من نقطة الوصول.

مشاغبات

الأيتام على مائدة اللئام

أما وقد عاد الرئيس مبارك-فى الخطاب الذى ألقاه فى افتتاح الدورة البرلمانية-إلى تكرار مناشدته للقوى السياسية والحزبية،بأن«تقوم بمسئوليتها فى مواجهة العنف والإرهاب».منبها إياها،إلى أنه «لن يكون لها وجود فى ظل حكم شمولى جديد» ،فلا مفر من أن نعود إلى تكرار ما قلناه، وقاله غيرنا مائة مرة قبل ذلك،تعليقا على أقوال سابقة للرئيس ،وعلى إذاعات سابقة للإعلام الرسمي،وخلاصته:إزاى؟ وترجمتها بالعربى الفصيح:كيف؟!

صحيح:إزاى تواجه القوى السياسية والحزبية،الإرهاب وهى تكاد تكون غير موجودة أصلا،بفضل سياسة التهميش والحصار،التى حولت الأحزاب السياسية الحكومية وغير الحكومية إلى صالونات سياسية،تكاد تخلو من الرواد ، فلم يعد لها من مظاهر الأحزاب السياسية سوى صحفها التى زهقت من كثرة الزعيق ضد الفساد والتزوير واختلال السياسيات،فكفت عنه،وزهق منها القراء،لأنها تكرر ما تقول وما من سميع،فانصرفوا عنها إلى الصحف التى تنشر الكلمات المتقاطعة!

صحيح - يا سيادة الرئيس - «إزاى» تواجه هذه الأحزاب الإرهاب،وقد أجهزت الحكومة ،على معظم وحداتها القاعدية،فلم يعد لها وجود فى القرى والدساكر وعواصم المحافظات التى تجرى فيها العمليات الإرهابية،نتيجة لنقص المقرات،وحصار الشرطة،ونقل الموظفين من أعضائها ، فخلا الجو للإرهابيين والمتطرفين الذين اتخذوا من المساجد مقارا حزبية،فأصبح لهم فى كل قرية وفى كل شارع من المدينة مقر؟!

«إزاى» تواجه الأحزاب السياسية الإرهاب ،والإذاعة والتليفزيون،حكر للحكومة وحزبها،لا يسمع فيهما رأى إلا لوزرائها وموظفيها وصحفجييها،ولا يتاح لأى معارض فرصة الظهور على شاشتها أو الوقوف أمام ميكرفوناتها،إلا إذا كان ينوى تأييد الحكومة،أو الحديث عن أحدث طريقة لطهى المكرونة بالبشامل؟!

إزاى - يا سيادة الريس - تواجه المؤسسات الدستورية الإرهاب،والحكومة تصر على أن تحصل بالذوق أو بالعافية على الأغلبية المطلقة فى كل المجالس المنتخبة ،سواء كانت مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو مجالس المحليات،ولا تترك لأحزاب المعارضة إلا الفتات الذى لا يمكنها من التأثير فى أى قرار،ولا يجعل لمعارضتها أى معنى؟

إزاى - يا سيادة الريس - تواجه المنظمات الجماهيرية،كالنقابات والجمعيات ،الإرهابيين،والحكومة تقايض أعضاء بعض هذه النقابات على حقوقهم الدستورية بحقوقهم الاقتصادية،فلا تمنحهم العلاوات ،إلا إذا منحوا أصواتهم لمرشحيها؟! ثم هى تستعد الآن لتغيير قانون هذه النقابات بما يسمح لها بحل المجالس التى لا ترضى عنها من مجالسها!

قلنا ألف مرة ،ونعود فنكرر أن الأسلوب الوحيد لمقاومة الإرهاب،هو إطلاق حرية المنافسة السياسية،بين كافة الأحزاب والتيارات،بما فيها التيارات الإسلامية الديمقراطية،على أساس من التكافؤ التام فى حقوق الممارسة السياسية، بما فيها حق الحصول على المقرات، وحق التبشير بأرائها فى أجهزة الإعلام التقدمية، وحق التنزه عن التزوير، والعدالة فى توزيع أصوات الموتى والغائبين المقيدين فى جداول الانتخابات، طالما تصر الحكومة على عدم تنقيتها. أما وقد تجاهل الرئيس-كالعادة- أى إشارة لذلك فمن حقنا أن نسأله: إزاى تقاوم الأحزاب الإرهاب؟ هل مطلوب أن ينضم قادة وأعضاء أحزاب المعارضة إلى قوات الأمن المركزى لمحاصرة حقول القصب بحثا عن الإرهابيين؟! وإذا قبلوا هم هل تقبل الحكومة!

ثم أى شمولية جديدة تلك التى يحذر الرئيس الأحزاب من عودتها لتنهى وجود الحياة الحزبية، والشمولية القديمة قائمة ،والحياة الحزبية قد انتقلت إلى رحمة الله.

هل يطلب منا الرئيس أن نستجير من الرمضاء بالنار، وألا نخير إلا بين شمولية الحكومة وشمولية الإرهابيين،وألا ندعى إلى مأدبة إلا ونكون كالأيتام على مائدة اللئام!

صلاح عيسى